

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة التخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

التخصص: تدقيق المحاسبي المالي

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبة

واقع تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر
خلال الفترة 2008-2016

تحت إشراف الأستاذ:
بلعياشي بومدين

مقدمة من طرف الطالبين:
كحلوش زينب
كرداوي عز الدين

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	مقراد عبد الله	أستاذ مساعد "ب"	جامعة مستغانم
مقرا	بلعياشي بومدين	أستاذ محاضر "ب"	جامعة مستغانم
مناقشا	تمار خديجة	أستاذ محاضرة "ب"	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2020/2021

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

"صلى الله عليه وسلم"

.....

قال الله تعالى:

"يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات"

.....

أهدي ثمرة عملي المتواضع هذا إلى كل موحد مسلم

محب لله ورسوله

زينب

اهدي هذا العمل إلى:

من ربتي و أنارت دربي أعاننتي بالصلوات و الدعوات، إلى أعلى إنسان
في هذا الوجود أُمي الحبيبة

إلى أبي رحمه الله

إلى أحبائي

إلى جميع أساتذة قسم علوم المالية و المحاسبة

إلى كل من شجعني و ساعدني على إتمام هذا العمل

عزالدين



فهرس المحتويات



الصفحة	قائمة المحتويات
I	الإهداء
II	الإهداء
III	الفهرس
III	قائمة الجداول
III	قائمة الأشكال
III	قائمة المختصرات
01	مقدمة
04	الفصل الأول:مدخل إلى الحكومة الإلكترونية
05	تمهيد
06	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الحكومة الالكترونية
06	المطلب الأول: نبذة تاريخية عن الحكومة الالكترونية
07	المطلب الثاني: تعريف الحكومة التقليدية
12	المطلب الثالث: أسباب ظهور الحكومة الإلكترونية، خصائصها و مبادئها
15	المطلب الرابع: نماذج وأنواع الحكومة الإلكترونية
16	المبحث الثاني: أقسام الحكومة الالكترونية
17	المطلب الأول: الخدمات الديمقراطية الالكترونية
18	المطلب الثاني: التجارة الإلكترونية
21	المطلب الثالث: أهم المواقع العالمية للتجارة الإلكترونية
24	المبحث الثالث: متطلبات التحول إلى الحكومة الالكترونية
25	المطلب الأول: متطلبات بناء الحكومة الالكترونية
25	المطلب الثاني: مراحل الانتقال إلى تطبيق الحكومة الالكترونية
30	المطلب الثالث: أسباب التحول إلى الحكومة الإلكترونية
31	المطلب الرابع: معوقات و آثار التحول إلى الحكومة الإلكترونية
33	المطلب الخامس: علاقة الحكومة الإلكترونية بالحكومة الذكية
38	خلاصة الفصل
45	الفصل الثاني: واقع الاقتصاد الوطني في ظل الحكومة الالكترونية
40	تمهيد
41	المبحث الأول: واقع تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر
41	المطلب الأول: مشروع الحكومة الالكترونية في الجزائر
41	المطلب الثاني: استراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013
44	المطلب الثالث: أهداف مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر
44	المطلب الرابع: آلية العملية الخاصة بتطبيق مشروع الجزائر الإلكترونية
45	المطلب الخامس: برنامج عمل تنفيذ مشروع الحكومة الإلكترونية الجزائر

47	المبحث الثاني: تقييم مدى إمكانية تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر
47	المطلب الأول: البنية التحتية للحكومة الالكترونية في الجزائر
51	المطلب الثاني: إعادة هيكلة قطاع البريد و المواصلات في الجزائر
59	المطلب الثالث: تطبيقات الحكومة الإلكترونية في الجزائر
69	المبحث الثالث: مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية في الجزائر 2008-2016
70	المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لمؤشر تنمية الحكومة الالكترونية
72	المطلب الثاني: مؤشر المشاركة الالكترونية EPI
73	المطلب الثالث: تصنيف الجزائر وفقا لمؤشر تنمية الحكومة الالكترونية بين 2008-2016
79	المطلب الرابع: معوقات تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر
81	خلاصة الفصل
83	الخاتمة العامة
87	مراجع



فهرس الجداول، الأشكال والملاحق



قائمة الرموز

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
10	أوجه الاختلاف بين الحكومة التقليدية والحكومة الالكترونية	1 – I
27	فوائد الحكومة الالكترونية حسب الجهة المستهدفة	2 – I
35	الدراسات التي تناولت مراحل تطبيق الحكومة الالكترونية	3 – I
58	تطور عدد المشتركين في شبكة الهاتف الثابت خلال الفترة 2010-2017	1 – II
58	مؤشرات شبكة الإنترنت في الجزائر خلال الفترة 2012-2017	2 – II
62	مؤشرات مواقع الواب وخدمات الأنترنت خلال السداسي الأول لسنة 2015	3 – II
63	تطور مشتركي الأنترنت في الجزائر خلال الفترة 2013-2017	4 – II
64	عدد المتعاملين ومقدمي الخدمات في مجال الاتصالات في الجزائر: 2013-2016	5 – II
65	تطور عدد فضاءات الأنترنت في الجزائر	6 – II
67	يوضح المؤشرات الاقتصادية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال	7 – II
85	ترتيب الجزائر عالميا وفقا لمؤشر تنمية الحكومة الالكترونية خلال الفترة 2008-2016	8 – II
87	ترتيب الجزائر بالنسبة لكل مؤشر خلال الفترة الممتدة من 2008-2016	9 – II

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
20	مراحل التجارة الالكترونية	1 - I
22	فوائد التجارة الالكترونية بالنسبة للمشتري	2 - I
23	فوائد التجارة الالكترونية بالنسبة للبائع	3 - I
40	دور الحكومة الذكية	4 - I
42	قطاعات الاقتصاد الجديد	5 - I
82	المكونات الثلاث لمؤشر تنمية الحكومة الالكترونية EGD I	1 - II
86	يمثل تطور مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية EGD I للجزائر خلال الفترة 2008-2016	2 - II
86	يمثل ترتيب الجزائر حسب مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية EGD I بين 2008-2016	3 - II
89	تقييم لمختلف المؤشرات بالنسبة للجزائر خلال الفترة 2008-2016	4 - II

قائمة الرموز	
الرمز	الدلالة
OECD	منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي
E-Algerie	الجزائر الالكترونية
EDGI	مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية
OSI	مؤشر الخدمة الالكترونية
TII	مؤشر البنية التحتية للاتصالات
HCI	مؤشر رأس المال البشري
EPI	مؤشر المشاركة الالكترونية



مقدمة عامة



عرف العالم الحديث تطورات سريعة في عدة قطاعات، وتوجهات جديدة لدول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية، فرضتها العولمة والتطور المتسارع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، فقد أثرت وبشكل كبير على تطور الفرد وازدياد حاجاته وتعددها وتطورها، وأنتجت مفاهيم ومصطلحات اجتماعية واقتصادية حديثة، والتي أفرزت آليات جديدة لإدارة المجتمعات ومنها الحكومة الإلكترونية، وقد خطت العديد من دول العالم خطوات كبيرة في هذا المجال للانتقال من الحكومة التقليدية إلى الحكومة الإلكترونية، وتسعى الجزائر هي الأخرى إلى مواكبة هذا التحول وإقامتها، عبر إحلال نظام إلكتروني شامل، وتعميم استخدام الإنترنت من خلال إطلاق مشروع "الجزائر الإلكترونية".

فقد أطلقت الجزائر هذا المشروع رغبة في عصرنه قطاعاتها الحكومية والإدارية والنهوض باقتصادها، من خلال كسر حاجزي الزمان والمكان في التعامل مع مختلف الجهات والأطراف الحكومية، من خلال تبادل المعلومات بين أجهزتها، ورقمنتها حتى تصبح هذه الخدمات أكثر توفرا وقربا من عملائها ومواطنيها، لتحقيق بذلك زيادة في الإيرادات وخفض في التكاليف وتحسين في الأداء الحكومي وزيادة في الانتاجية، ورفع في كفاءة مواردها البشرية وكذا للرفع من درجة الشفافية في معاملاتها لتقريب الفرد أكثر فأكثر من حكومته.

ومن هذا المنطلق، لم يعد أمام أي دولة في العالم إلا أن تدخل السباق وألا تتخلف عن ركب التطور نحو المجتمع الإلكتروني والتكنولوجيا الرقمية، وأن تسعى جاهدة لمسايرة عصر الثورة الحكومية، ونظرا إلى أن هذا التوجه يعتبر توجهها استراتيجيا ذو مزايا مادية ومالية وبشرية ارتأينا تسليط الضوء في دراستنا هذه إلى واقع مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر ومدى قدرتها على التحول إلى حكومة إلكترونية من خلال معرفة القدرات والإمكانيات الكفيلة لإنجاح هذا المشروع الاستراتيجي وانعكاساته على الاقتصاد الوطني، وكذا من خلال التصنيف العالمي للجزائر بين الفترة الممتدة من سنة 2008 إلى غاية سنة 2016 ومعرفة مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية الصادر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة وكذا معرفة الإرادة السياسية في تجسيد هذا المشروع من خلال تقييم البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال والاتصالات السلكية واللاسلكية وانطلاقا من هذا ارتأينا أن نطرح الإشكالية التالية:

❖ ما مدى مساهمة مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر للنهوض بالاقتصاد الوطني؟

وانطلاقا من الإشكالية السابقة يمكننا طرح التساؤلات التالية

- ما هو الفرق بين الحكومة التقليدية والحكومة الإلكترونية؟
- ما هي الأبعاد الاقتصادية للتحول إلى حكومة إلكترونية؟
- ما هي المقومات والبنى التحتية التي تتوفر عليها الجزائر لإنجاح هذا التحول الرقمي؟
- إن تبني مشروع الحكومة الإلكترونية يؤدي إلى تحقيق أبعاد اقتصادية، من خلال تطبيقاته الإلكترونية كالتجارة الإلكترونية وفتح قطاعات اقتصادية جديدة لتطوير الاقتصاد الوطني.
- مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر لم يصل بعد إلى مرحلة النضج الكامل لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المسطرة رغم مرور أكثر من عقد من الزمن.
- ضعف البنية التحتية لتكنولوجيات الإعلام والاتصال وغياب الإرادة السياسية سببين حقيقيين وراء تخلف مشروع الجزائر الإلكترونية.

1. أسباب اختيار الموضوع:

لقد تم اختيار هذا الموضوع لأسباب ودوافع عدة منها موضوعية ومنها ذاتية نذكر منها:

- الدوافع الموضوعية:
 - حداثة الموضوع ومواكبته للأحداث الراهنة.
 - الضرورة الملحة للتعريف بهذا الموضوع من كل جوانبه.
 - التعرف على التطور الحاصل في تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتكنولوجيات الرقمية على المستوى العالمي والوطني.
 - التعرف على واقع الحكومة الالكترونية في الجزائر
- الدوافع الذاتية والشخصية:
 - الاهتمام الشخصي بتكنولوجيات الإعلام والاتصال الرقمنة

2. أهداف الدراسة:

أردنا من خلال هذه الدراسة الكشف عن الأبعاد الاقتصادية وكذا الاجتماعية للتحول نحو الحكومة الالكترونية، وواقع تطبيق هذا التحول الالكتروني والرقمي على الجزائر، باعتباره مشروع استراتيجي فريد من نوعه لمسايرة الدول الأخرى، وكذا معرفة واقع تكنولوجيا الإعلام والاتصال والمؤشرات التي تصنف الجزائر ضمن دول العالم، وتقديم النتائج المحصلة عليها تحليلها وأهم المعوقات وكذا اقتراح حلول مناسبة لها.

3. صعوبات الدراسة:

لقد واجهنا أثناء إجراء هذه الدراسة مجموعة من الصعوبات والعقبات نذكر منها :
ضعف مستوى المراجع على المستوى الوطني على عكس الدول العربية، و قلة المراجع المتعلقة بالموضوع على مستوى المكتبات الجامعية
قلة الدراسات السابقة المشابهة للموضوع و ضيق الوقت المخصص لإعداد المذكرة الشيء الذي حد من قدرتنا على الإلمام بكل جوانب الموضوع.

4. أسلوب الدراسة والأدوات المستعملة:

لمعالجة هذا الموضوع سيتم اعتماد الأسلوب الوصفي في جانبه النظري لتوضيح بعض المفاهيم النظرية الأساسية المتعلقة بالحكومة الالكترونية، وأسلوب تحليلي في الجانب الآخر المتعلق بالنتائج والدراسات والاحصائيات.

أما فيما يتعلق بالأدوات المستعملة، فقد استطعنا في بحثنا هذا بإحصائيات وطنية ودولية إضافة إلى تقارير ومراجع متعلقة بالموضوع.

5. حدود الدراسة:

بالنسبة للحدود المكانية فقد تناول البحث دراسة حالة الجزائر، بينما تم تحديد الفترة الزمنية من سنة 2008 إلى غاية 2016، باعتبار أن هذه الحدود الزمنية تتعلق بتاريخ إطلاق المشروع إلى غاية يومنا هذا

6. الدراسات السابقة:

لقد لقي هذا الموضوع اهتمام العديد من الباحثين سواء على المستوى المحلي أو العربي أو الدولي نذكر منها:

- أحمد شريف بسام، واقع الحكومة الالكترونية في الدول العربية "حالة الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر 03 ، 2010-2011.
 - العربي عطية، دور الحكومة الالكترونية في تحسين أداء الخدمات العمومية في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2009-2010
 - حنان يعقوب، الحكومة الالكترونية في الجزائر بين الإرادة السياسية والاشكال اتالتقنية –دراسة تحليلية "استراتيجية الجزائر الالكترونية 2013"، مذكرة لني لشهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص إدارة الموارد البشرية، كلية الحقوق والعلوم، جامعة الجلفة 2016-2017
 - سحقي نعيمة ،الاقتصاد الرقمي في الجزائر الفرص والتحديات دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة البويرة، 2014-2015
7. أقسام الدراسة:

تمت معالجة هذا البحث وتقسيمه إلى قسمين:

- الفصل الأول تطرقنا فيه إلى الجانب النظري، إذ تطرقنا فيه إلى دراسة موضوع الحكومة الالكترونية من كل جوانبه النظرية والتعمق في مفاهيمه وعناصره، والذي بدوره ينقسم إلى خمسة مباحث.
- أما الفصل الثاني فخصصناه إلى دراسة واقع الحكومة الالكترونية في الجزائر اعتماد على عرض الاحصائيات والمؤشرات المحلية والدولية وتحليلها واستخلاص النتائج منها، وتم تقسيمه إلى أربع مباحث.

تمهيد:

شهد العالم المعاصر تقدما مذهلا في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويعد هذا التطور عاملا أساسيا من عوامل التنمية الشاملة، إذ تتسابق الدول المتقدمة في تطوير هذه التكنولوجيا والحصول على الريادة فيها لتنمية اقتصادياتها والذي بات يعرف بما يسمى باقتصاد المعرفة، ما ساهم في تنمية وتطوير العديد من القطاعات الاقتصادية، الخدماتية، الأمنية، التعليمية، الصحية وغيرها، الأمر الذي عجل بظهور مفهوم الحكومة الالكترونية، التي تعتبر بمثابة أسلوب جديد لإدارة الدولة وأجهزتها وقطاعاتها وتسيير الشؤون العامة للبلاد، والانتقال من أنشطة عادية إلى أنشطة إلكترونية من خلال التفاعل مع المواطنين والاقتراب منهم وتمكينهم من الحصول على المعلومة، كما أنها تشجع التفاعلية بين مؤسسات الدولة ومختلف القطاعات الأخرى، وإضفاء نوع من الشفافية ومنح تسهيلات إدارية وخدماتية، وتحقيق الجودة في تقديم الخدمات العمومية.

وعلى هذا الأساس سنقوم بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الحكومة الالكترونية؛

المبحث الثاني: أقسام الحكومة الالكترونية؛

المبحث الثالث: أهداف ومزايا وأبعاد الحكومة الالكترونية.

الفصل الأول: مدخل إلى الحكومة الالكترونية

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الحكومة الالكترونية؛

تمهيد:

يمكن اعتبار الحكومة الالكترونية بأنها استخدام لتكنولوجيا المعلومات بهدف تغيير أداء الحكومة من خلال جعلها أكثر كفاءة وفاعلية، مع استخدام واسع لتقنيات الاتصال والمعلومات لتشجيع العمل الحكومي وتسهيل الوصول إلى الخدمات العامة من قبل مختلف الجهات سواء كانت أفراد ومواطنين أو خواص أو الأجهزة التابعة للحكومة، وتوفير للوقت والجهد والمال والتقليل من الحواجز الجغرافية والزمنية وزيادة في الشفافية والرفع في مستوى الجودة والكفاءة.

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن الحكومة الالكترونية

ظهرت الفكرة الأولى للحكومة الإلكترونية في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1935م عندما أثرت مسألة جدول الرواتب إثر صدور قانون الضمان الاجتماعي، وكان موضوع هذه المشكلة يتمحور حول كيفية إصدار أرقام الضمان الاجتماعي لـ 26 مليون عامل أمريكي، هذا الأمر تطلب مساحة لحفظ الوثائق تقدر بـ 26 ألف قدم مربع، حيث لا يوجد أي مبنى في مدينة واشنطن يمكنه استيعاب هذا الكم الهائل من الأوراق سواء من حيث الوزن أو المساحة، وفي بداية الخمسينات من القرن الماضي عملت مؤسسة الضمان الاجتماعي في الولايات المتحدة وبالتعاون مع شركة IBM على إنشاء أول حاسوب معد لخدمات الحفظ والتخزين و تقديم خدمات الضمان الاجتماعي، استلمت المؤسسة أول مبرمج للقيام بهذه الخدمات متعددة في شهر أوت من عام 1955م ، أهمها استلام الاشتراكات أطلق عليه اسم ¹The IBM705.

وبدأ استخدامها الفعلي وعلى المستوى العالمي في عام 1995، وكانت انطلاقها الأولى عندما بدأت هيئة البريد المركزي في ولاية فلوريدا الأمريكية بتطبيقها على إدارتها،

كان الميلاد الرسمي للحكومة الالكترونية في مؤتمر الاتحاد الأوروبي في مدينة لشبونة الاسبانية المنعقد في مارس سنة 2000، حيث تبني فيه الاتحاد الأوروبي قرارا يقضي بوضع كل البرامج المتاحة لاستخدام الحكومة الالكترونية وإتاحتها لمواطني أوروبا على الانترنت وإعداد كل الخطط اللازمة لذلك، تجدر الإشارة إلى أن فنلندا تعد أول دولة أوروبية قامت بتشريع القوانين الخاصة بتنظيم عمل الحكومة الالكترونية، ومنذ ذلك التاريخ بدأ انتشار قيام وتنظيم الحكومات الالكترونية وتطبيقاتها عالميا.

كما تبنت الدول العربية هي أيضا للحكومة الالكترونية واستجابت لقرارات وتوصيات مؤتمر القمة العالمية لمجتمع المعلومات والذي عقد في جنيف سنة 2003 وقد حضره ممثلو 134 دولة من مختلف بقاع العالم، وشارك ممثلون عن 18 دولة عربية وهم العراق وقطر والإمارات العربية ومصر والسودان وسوريا والمملكة العربية السعودية والأردن والكويت وليبيا وتونس والمغرب وعمان واليمن وموريتانيا وجزر القمر والبحرين والجزائر، وقد تمخض عن المؤتمر مقررات وتوصيات عديدة لخدمة العملية التربوية والحكم الرشيد والتي تصب في الأساس في الحكومة الالكترونية كإطار عام لتحقيق ذلك.

¹بغداد راضية، صبايحي نوال، بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالحكومة الإلكترونية، الملتقى الدولي حول متطلبات إرساء الحكومة الإلكترونية في الجزائر "عرض تجارب بعض الدول" محور المداخلة: ماهية الحكومة الإلكترونية، جامعة سعد دحلب، البليدة، ص 40.

المطلب الثاني: تعريف الحكومة الإلكترونية

قبل التطرق إلى التعريف الحكومة الإلكترونية نعرف أولاً الحكومة التقليدية بما أنها ذلك الكيان التنظيمي الذي تشكله الدولة من أجل إدارة شؤون البلاد واتخاذ القرارات الاستراتيجية المتعلقة بالمستقبل السياسي والاقتصادي والاجتماعي، حيث تغطي هذه الإدارة مجالات التخطيط الاستراتيجي الاقتصادي والعسكري والأمني وتنمية الناتج القومي وتعليم المواطنين والمحافظة على صحتهم وتحسين ظروف معيشتهم وإدارة الأزمات وتنمية علاقات البلاد مع العالم الخارجي إلى غير ذلك من المهام المتعددة الأخرى.¹

أما بالنسبة لتعريف الحكومة الإلكترونية لا يوجد تعريف محدد لمصطلح الحكومة الإلكترونية، حيث أنه في الواقع توجد تعريفات كثيرة ومتباينة للحكومة الإلكترونية، إذ تختلف نتيجة لتعدد مستخدميها والمستفيدين منها والقائمين على تنفيذها بالإضافة للأبعاد التقنية والإدارية والتجارية والاجتماعية التي تؤثر عليها، وقد اختلفت الآراء حول تعريفها سواء على المستوى الدولي، أو على المستوى الفقهي.

ففي العام 2002 عرفت الأمم المتحدة الحكومة الإلكترونية بأنها: "استخدام الإنترنت والشبكة العالمية العريضة لتقديم معلومات وخدمات الحكومة للمواطنين

وعرفتها منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي (OECD) في عام 2003: "الحكومة الإلكترونية هي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخصوصاً الإنترنت للوصول إلى حكومات أفضل".²

وقد قدم البنك الدولي عام 2005 تعريفاً للحكومة الإلكترونية بأنها: "عملية استخدام المؤسسات لتكنولوجيا المعلومات مثل شبكات الإنترنت وشبكة المعلومات العريضة وغيرها، والتي لها القدرة على تغيير وتحويل العلاقات مع المواطنين ومختلف المؤسسات الحكومية، وهذه التكنولوجيا تقدم خدمات أفضل للمواطنين وتمكينهم من الوصول للمعلومات، مما يوفر مزيداً من الشفافية وإدارة أكثر كفاءة للمؤسسات".

أما المنظمة العربية للتنمية الإدارية، فقد عرفت الحكومة الإلكترونية على أنها: "عملية استخدام المعلومات العريضة للأنترنت، والاتصال عبر الهاتف الجوال، لامتلاكها القدرة على تغيير وتحويل العلاقات مع المواطنين ورجال الأعمال ومختلف المؤسسات الحكومية".³

ومن خلال ما تقدم ذكره يمكننا تعريف الحكومة الإلكترونية أو كما تسمى E-Gov، أنها تلك الحكومة التي تقوم بتقديم خدماتها كما تفعلها الحكومة التقليدية لكن الفارق يكمن في كيانها الإلكتروني بدلاً عن التعقيدات الإدارية والأوراق، أي أنها نسخة افتراضية عن الحكومة الحقيقية التقليدية التي نعرفها نحن، غير أنها تعيش محفوظة في أجهزة الكمبيوتر المعقدة "السيرفر" الخاصة بمراكز حفظ البيانات للشبكة العالمية للأنترنت، وتدار إلكترونياً بحيث تستخدم التقنيات الحديثة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كأدوات لتحقيق أهدافها السياسية، والاقتصادية والاجتماعية والقانونية، مع إحداث تغييرات

¹ أحمد بن عيشاوي، أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية EG على مؤسسات الأعمال، مجلة الباحث العدد 07، 2009-2010، ص 288.

² خولة رشيد حسين، الأبعاد الاقتصادية للحكومة الإلكترونية، كلية الزراعة جامعة البصرة-العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 30 سنة 2014 ص 02

³ عبد المومن بن صغير، إشكالية تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر "المعوقات-الأفاق"، كلية الحقوق والعلوم السياسية سعيدة-الجزائر، 2016 ص 03

الفصل الأول: مدخل إلى الحكومة الإلكترونية

جدرية في النظم والممارسات الإدارية المطبقة في هذه المنظمات بما يتفق مع الدور الجديد للدولة، للوفاء بمتطلبات عصر المعرفة مما يعود على المواطن بالرفاهية وجودة الحياة، وتحاكي أعمال الحكومة التقليدية المتواجدة في شكل حقيقي ومادي ملموس في أجهزة الدولة، ومن خلال هذا كله فالحكومة الإلكترونية ليست بديلاً عن الحكومة التقليدية لكنها الوجه الرقمي لها.

نستنتج من خلال التعاريف السابقة ما يلي:

✓ لا تقتصر الحكومة الإلكترونية على استخدام تكنولوجيا المعلومات لتقديم الخدمات للمواطنين، إنما هي فكر متطور يعيد صياغة المؤسسات بشكل جديد له أبعاده الإدارية والاجتماعية والسياسية.

✓ إن الحكومة الإلكترونية لا تقتصر على تقديم خدمات إلكترونية للمستفيدين، وإنما تمثل أساليب إلكترونية لإنجاز كافة الأعمال التي تتم داخل وخارج المؤسسات، وأن الديمقراطية هي أحد الأهداف الرئيسية للحكومة الإلكترونية، وهي العمل على مشاركة المستفيدين من خلال مشاركتهم عبر تلك الآليات.

✓ إن الحكومة الإلكترونية تمثل عقداً جديداً بين المؤسسات والمستفيدين، حيث يتحول المستفيد بموجب هذا العقد من متلقي إلى مشارك في صنع القرار.

✓ إن الحكومة الإلكترونية هي استخدام نتائج الثورة التكنولوجية في تحسين مستويات الأداء في المؤسسات الحكومية ورفع كفاءتها وتعزيز فعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها، وتشمل كذلك الاستفادة من تراكم المعرفة والتقدم التقني المرافق لها في توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات العامة، من حيث وفرة تلك الخدمات وأساليب تقديمها بوسائل إلكترونية تمكن من الاطلاع عليها في أي زمان ومكان على أساس المساواة والعدالة بين المعنيين.

2- الفرق بين الحكومة التقليدية والحكومة الإلكترونية:

يكنم الفرق بين الحكومات التقليدية والحكومات الإلكترونية في أن الأولى تركز جل جهودها على بناء البنية التحتية الأساسية للمجتمع الذي تعمل فيه، أي أنها تنقل المجتمع من عصر الثورة الزراعية إلى عصر الثورة الصناعية، أما الحكومة الإلكترونية فإنها تركز على بناء شبكات التعاملات وهي بذلك تنقل المجتمع البشري الذي تعمل فيه من عصر ثورة الصناعات إلى عصر ثورة الاتصالات،¹ فالحكومة الإلكترونية هي المرحلة التالية للحكومة التقليدية.

ويمكن إبراز الفرق بين الحكومة التقليدية والحكومة الإلكترونية من خلال المعايير التالية:

✓ حسب الهدف: تعمل الحكومة التقليدية على إبراز هيمنة الدولة على جميع القطاعات، سياسية، اقتصادية، أمنية، ثقافية، خدماتية ...، أما الحكومة الإلكترونية فتعمل على مشاركة الجميع ومساهماتهم الفعالة في أنشطة هذه الدولة.

✓ حسب نوع الهيكل التنظيمي: هيكل الحكومة التقليدية هو الهيكل البيروقراطي الوظيفي الطويل الذي يعتمد على الوحدات الإدارية، أما هيكل الحكومة الإلكترونية هو هيكل مسطح شبكي يعتمد على فرق العمل ويقوم على مبدأ المشاركة.

¹ريتشارد هيكس، الحكومة الإلكترونية: من البيروقراطية إلى الالكتروقراتية، مجلة إدارة خلاصات كتب المدير ورجل الأعمال، العدد 19 سنة 2003 ، ص 03.

الفصل الأول: مدخل إلى الحكومة الإلكترونية

- ✓ حسب المبادئ الإدارية: تكون إدارة الحكومة التقليدية من خلال القواعد والتعليمات، في حين إدارة الحكومة الإلكترونية فهي مرنة تعتمد على فرق عمل مع وجود تنسيق مركزي.
 - ✓ حسب نوع الاتصال الداخلي والخارجي: إن نمط الاتصال الداخلي في الحكومة التقليدية هرمي من أعلى إلى الأسفل، ونمط الاتصال الخارجي هو اتصال مركزي، رسمي ومحدود، في حين نمط الاتصال الداخلي في الحكومة الإلكترونية شبكي متعدد الاتجاهات، أما الاتصال الخارجي رسمي وغير رسمي.
 - ✓ حسب أسلوب تقديم الخدمة: تقدم الخدمة في الحكومة التقليدية عبر وثائق وإلى الشخص نفسه، في حين يتم توصيل الخدمة إلكترونياً في الحكومة الإلكترونية.
 - ✓ حسب تكلفة الخدمة: تكلفة الخدمة في الحكومة التقليدية عالية جداً، أما تكلفتها في الحكومة الإلكترونية فهي منخفضة.
 - ✓ حسب نسبة الأخطاء عند تقديم الخدمة: عالية في الحكومة التقليدية، ومنخفضة في الحكومة الإلكترونية.
 - ✓ حسب الخصوصية: متوفرة في الحكومة التقليدية، أما في الحكومة الإلكترونية تحتاج إلى تشريعات.
 - ✓ حسب درجة السرية: متوفرة في الحكومة التقليدية، أما في الحكومة الإلكترونية فهي متوفرة على مستويات طلب الخدمة ونقلها إلى الشبكة.
 - ✓ حسب نمط الأعمال: تكون الأعمال في الحكومة التقليدية روتينية متكررة، أما الأعمال في الحكومة الإلكترونية فهي أعمال ابتكارية متجددة.
 - ✓ حسب كيفية اتخاذ القرار: تكون القرارات في الحكومة التقليدية مركزية من خلال مراكز السلطة بناء على قواعد جامدة، أما القرارات في الحكومة الإلكترونية هي قرارات تشاركية بين الحكومة والمواطنين.¹
- ومما سبق يمكننا القول أن الحكومة الإلكترونية هي النسخة الافتراضية للحكومة التقليدية، ويمكننا تبين ذلك من خلال الجدول التالي الذي يوضح لنا الفرق بينهما:²

الجدول رقم (1-1): أوجه الاختلاف بين الحكومة التقليدية والحكومة الإلكترونية

وجه المقارنة	الحكومة التقليدية	الحكومة الإلكترونية
--------------	-------------------	---------------------

¹ يغدود راضية، صبايحي نوال، مرجع سابق، ص 06

الفصل الأول: مدخل إلى الحكومة الالكترونية

حكومة إلكترونية تعتمد على المجتمع المدني ومنظمات القطاع الخاص مشاركة في الأنشطة الخدمية والاقتصادية	حكومة سيادية تؤكد هيمنة الدولة على كافة الأنشطة الاقتصادية والخدمية	الهدف
نهج إدارة الأعمال	النهج البيروقراطي	الفلسفة
التركيز على الأهداف والنتائج	التركيز على الإجراءات	محور الاهتمام
كسر الحواجز التنظيمية لتحقيق التكامل والترابط بين المنظمات الحكومية باستخدام الشبكات الالكترونية	الفصل التام في الأداء الأعمال والتخصص على أساس وظيفي وجغرافي	التكامل
أعمال مبتكرة متجددة	أعمال روتينية	نمط الأعمال
دورها في كافة وظائف الإدارة كالتخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة	دورها منفصل عن الإدارة ويقتصر دورها على التزويد بالمعطيات لدعم اتخاذ القرارات	تكنولوجيا المعلومات
التنظيمات الشبكية الواسعة	هرمي متعدد المستويات	التنظيم
قرارات تشاركية بين العاملين والإدارة	قرارات مركزية بناء على قواعد جامدة	اتخاذ القرارات
عضو مشارك في الحصول على الخدمة الالكترونية، ويمتلك حق تقييم الأداء الحكومي	مهمش، يتلقى الخدمة ولا يشارك بالرأي، ويخضع لسلطة الموظف المسؤول على إدارة شؤونه	المواطن
الاستجابة الفورية في المعاملات	الاستجابة الباطنية في أداء المعاملات الداخلية والخارجية	سرعة التعاملات
خدمات مبتكرة على شبكة الانترنت ومتاحة في أي وقت	تقدم بالطرق التقليدية ومرتبطة بمواعيد العمل الرسمية	الخدمات
تعتمد على الرأسمال الفكري والوثائق الالكترونية	تعتمد على الموارد الملموسة والوثائق والمستندات الورقية	الموارد
عالمي خارج الحدود الجغرافية للدولة	محلي داخل الحدود السيادية للدولة	نطاق العمل
التعامل السريع والثقة	إجراءات بطيئة معقدة تخلو من الثقة في	التعامل مع الموردين

الفصل الأول: مدخل إلى الحكومة الإلكترونية

التبادلية في المعلومات	التعامل الحكومي
------------------------	-----------------

المصدر: إيمان عبد المحسن زكي: الحكومة الإلكترونية مدخل إداري متكامل القاهرة المنظمة العربية للتنمية 2009

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أوجه المقارنة بين الحكومة التقليدية و الحكومة الإلكترونية حي تختلف الحكومات في مجموعة من النقاط نذكر أبرز منها:

تعمل الحكومة التقليدية على إبراز هيمنة الدولة على جميع القطاعات عكس الحكومة الإلكترونية تعمل على مشاركة الجميع، بالنسبة للنهج المعتمد من طرف الحكومة التقليدية هو نهج بيروقراطي الذي يعتمد على الوحدات الإدارية أما الحكومة الإلكترونية تعتمد على النهج إدارة الأعمال حيث يعتمد على غرق العمل و يقوم على مبدأ المشاركة.

المطلب الثالث: أسباب ظهور الحكومة الإلكترونية، خصائصها ومبادئها

1 - أسباب ظهور الحكومة الإلكترونية:

أثرت التقنيات الهائلة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا سيما في العقود الأخيرة على جل ميادين الحياة، ودفعت إلى إحداث تغيرات هائلة ومؤثرة على مستوى الحكومة التقليدية حملتها على التحول إلى النمط الإلكتروني، ويمكن إيجاز ذلك فيما يلي:

✓ أسباب سياسية: تمثلت أساسا في:

- تنافس السياسيين حول كسب رضا الجمهور من خلال تقديم خدمات أسهل، لاسيما في المجتمعات المتقدمة.
- ظهور مفهوم العولمة وتطورها.
- دعم البنك الدولي لمشاريع الحكومة الإلكترونية في الدول النامية.
- ✓ أسباب تكنولوجية: وأهمها:
- ظهور شبكة الانترنت.
- أصبحت أسعار عتاد المعلوماتية جد معقولة.
- تطوير مستويات عالية من تشفير البيانات، بحيث أصبحت الثقة بالشبكة وأمنها ممكنا.
- ابتكار تقنية الإمضاء الإلكتروني.
- ✓ أسباب اقتصادية: وأهمها:
- ظهور التجارة الإلكترونية.
- استغلال الحكومات لما توفره التكنولوجيات الحالية في خفض مستويات التكاليف.
- التوجه نحو مشاريع الخصخصة، وما يتطلبه من تواصل مع مختلف القطاعات.

2 - خصائص ومبادئ الحكومة الإلكترونية:

- إن الاختلاف بين الحكومة الإلكترونية والحكومة التقليدية، مبني أساسا على استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات، ويجعلها تتميز بجملة من السمات والخصائص يمكن إجمالها فيما يلي:
- إدارة ومتابعة الإدارات المختلفة للمؤسسة وكأنها وحدة مركزية.
- تركيز نقطة اتخاذ القرار في نقاط العمل الخاصة بها، مع إعطاء دعم أكبر في مراقبتها.

الفصل الأول: مدخل إلى الحكومة الإلكترونية

- تجميع البيانات من مصادرها الأصلية بصورة موحدة، وتقليص معوقات اتخاذ القرار عن طريق توفير البيانات وربطها.
- توفير تكنولوجيات المعلومات من أجل دعم وبناء ثقة مؤسسية ايجابية لدى كافة العاملين.
- التعلم المستمر وبناء المعرفة، وتوفير المعلومات للمستخدمين بصورة فورية، مع زيادة الترابط مع العاملين والإدارة العليا، والمتابعة والإدارة لكافة الموارد.
- صفة التواصل الدائم، فهي فالإدارة في الحكومة الإلكترونية بلا زمان إذ تستمر 24 ساعة متواصلة، الأمر الذي ينهي معاناة الأفراد في طابور الانتظار، ويرفع من جودة الخدمات المقدمة للمواطن.
- مرونة تنظيمية يعكسها طابع المؤسسات الشبكية، والمؤسسات الذكية، باعتبارها تعتمد على صناعة المعرفة.

كما يضيف تطبيق الحكومة الإلكترونية مرونة على التنظيم الإداري، ويوفر الخدمات بشكل مباشر، ويسمح بالتخلص من التبعية اللصيقة بالمؤسسة العامة، والخاصة، وحتى طبيعة الخدمات، وبفضل المهام المنوطة بها تسمح الإدارة الإلكترونية برقمنة جميع الوثائق، وتحقيق نوعية رفيعة في معالجة البيانات، وخفض عدد العناصر الهامة الضرورية للخدمات غير المحدودة.

وبذلك فالحكومة الإلكترونية تحقق مزيدا من الترابط في انجاز المعاملات، والقيام بالوظائف الإدارية بشكل يخلق مزيدا من التشاركية، بين مختلف القطاعات الحكومية، والعمل على زيادة المصدقية في تقديم الخدمة المدنية، واكتمال عنصر الشفافية، إذا ما تم تعزيز علاقة الدولة بالمواطن من خلال الخدمات العامة الإلكترونية، إضافة إلى ذلك تمثل الحكومة الإلكترونية مدخلا تكامليا لاستثمار الجهد والوقت، والكينونة الاقتصادية وتعزيز الخدمة، وتحقيق الرضا للجميع، فضلا على أنها عمل مستمر.

حيث تتميز الحكومة الحكومية بتقليل أوجه الصرف في متابعة عمليات الإدارة المختلفة، وتقليل معوقات اتخاذ القرار عن طريق توفير قاعدة البيانات، وربطها بمراكز اتخاذ القرار، وتوظيف تكنولوجيا المعلومات لدعم وبناء ثقافة مؤسسية ايجابية لدى كافة العاملين.¹

يلاحظ أن تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية سوف يوفر العديد من المزايا تتمثل في الآتي:

• سرعة أداء الخدمات:

حيث أنه بإحلال الحاسب الآلي محل النظام اليدوي التقليدي، حدث تطور في تقديم الخدمة للجمهور حيث قلت الفترة الزمنية اللازمة لأداء خدمة يعود ذلك إلى سرعة تدفق المعلومات والبيانات من الحاسب الآلي بخصوص الخدمة المطلوبة، ومن ثم يتم القيام بها في وقت محدد قصير جدا. هذا فضلا عن الإنجاز الإلكتروني للخدمة يخضع لرقابة أسهل وأدق من تلك التي تفرض على الموظف في أداء أعماله في نظام الإدارة التقليدية.

• تخفيض التكاليف:

يلاحظ أن أداء الأعمال الإدارية بالطريقة التقليدية يستهلك كميات كبيرة جدا من الأوراق والمستندات والأدوات الكتابية. هذا فضلا على أنه يحتاج إلى العرض على أكثر من موظف وذلك للاطلاع عليه

¹عبد المومن بن صغير، مرجع سابق، ص 06.

الفصل الأول: مدخل إلى الحكومة الإلكترونية

والتوقيع ما يفيد ذلك وإحالتها إلى موظف آخر. ومن شأن ذلك كله ارتفاع تكاليف أداء الخدمة، وذلك نظرا لارتفاع أثمان وأسعار المواد اللازمة لأداء الخدمة.

• اختصار الإجراءات الإدارية:

لا شك العمل الإداري التقليدي السائد الآن يتسم بالعديد من التعقيدات الإدارية وذلك لأنه يحتاج في معظم الأحيان إلى موافقة أكثر من جهة إدارية على العمل المطلوب، هذا فضلا عن السمات التي تلحق بالموظف القائم بأداء الخدمة والذي قد يحصل على إجازة أو لا يتواجد في مكان عمله ومن ثم يتعطل أداء الخدمة من يوم إلى آخر.

وللقضاء على هذه البيروقراطية فإنه إتباع طريق الحكومة الإلكترونية يمكن تبسيط هذه الإجراءات، وإنجازها بسرعة وسهولة توفيراً للوقت والجهد والنفقات وذلك خاصة فيما يتعلق بأماكن الإدارات وأعداد العاملين.¹

3- مبادئ الحكومة الإلكترونية:

لقد وضع مجلس التميز الحكومي في الولايات المتحدة الأمريكية سبعة مبادئ إرشادية حول ماهية الحكومة الإلكترونية، وتتلخص فيما يلي:

- 1- سهولة الاستعمال: من خلال ربط الفرد أو المواطن أو الأشخاص مهما كانت طبيعتهم "طبيعية أو معنوية" بحكوماتهم الرقمية حسب احتياجاتهم ورغباتهم.
- 2- الإتاحة للجميع: إذ يجب أن تكون متاحة للجميع في المنزل، العمل، المدارس، المكتبات، لتمكين الجميع من التواصل مع حكومتهم الإلكترونية أو من أي موقع يناسب المستخدم.
- 3- الخصوصية والأمان: التمتع بمعايير الخصوصية والسرية المناسبة والأمن والمصادقية، في إطار احترام لحقوق الإنسان والحريات الشخصية للمواطن من خلال التشريعات والقوانين المعمول بها، الأمر الذي يؤدي إلى النمو والتطوير في مجال خدمات الجمهور.
- 4- التحديث والتركيز على النتائج: تحويل الأفكار وتجسيدها في أرض الواقع، الانصاف بالسرعة لمواكبة التغيرات والتطورات الحديثة والمتطورة.
- 5- التعاون والمشاركة: مشاركة كافة الأطراف الفاعلة في المجتمع من هيئات حكومية، أو غير الحكومية، خاصة أو عامة في وضع الحلول المجتمعة والمتطورة كل حسب خبرته وتجربته.
- 6- قلة التكلفة: من خلال الاستراتيجيات الاستثمارية التي تؤدي إلى تحقيق الكفاءة والأداء المستمر، مما يؤدي بدوره إلى تقليل التكاليف.
- 7- التغيير المستمر: يعتبر أسلوب العمل الحكومي ليس لتمويل الممارسات التطبيقية الحالية فقط وذلك من خلال العمل على استخدام التقنية وتطبيقها وتحقيقها على المستوى الفردي والسطحي.²

المطلب الرابع: نماذج وأنواع الحكومة الإلكترونية

¹ شلال يعبد القادر، قاشي علال، الحكومة الإلكترونية عوامل البناء والمعوقات في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن أشغال اليومين الدراسي حول مستقبل الحكومة الإلكترونية في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة، 27 فيفري 2014 ص 04.

² شلال يعبد القادر، قاشي علال مرجع سابق، ص 03

الفصل الأول: مدخل إلى الحكومة الإلكترونية

1. نماذج الحكومة الإلكترونية:

توجد نماذج عديدة للحكومة الإلكترونية، إذ أنه من غير الممكن أن نجد نموذجاً أمثل للحكومة الإلكترونية، بل هناك مجموعة من النماذج، كل نموذج وظرفه المناسب، ولكن الكل يعمل على تحقيق أهداف معينة، نذكر منها:

• النموذج البؤري:

تعتبر أن الخدمات الحكومية وخدمات البنية التحتية تنصب في البؤرة المركزية للحكومة، يتميز هذا النموذج بالهندسة الحكومية الجذرية والذي ينتج عنه مركزية الخدمة الحكومية.

• النموذج الشبكي:

يتعامل هذا النموذج مع الحكومة بطريقة إدخال الأنظمة الجديدة دون إحداث تغيير جذري في هيكلية الحكومة، ويسمى بالنموذج الشبكي لأن الوزارات والإدارات تتواصل مع بعضها البعض في جميع الاتجاهات بشكل شبكة، من أجل تنفيذ الخدمات الحكومية المطلوبة.

• النموذج الطبقي:

يقسم هذا النموذج الحكومة الإلكترونية إلى طبقات، يتم وضع هذا النموذج في الوسط بين النموذج البؤري والنموذج الشبكي، فهو لا يتطلب تغييرات جذرية، بل يتطلب زيادة الأقسام على الهيكل.

• النموذج الهرمي:

تعتمد استراتيجية هذا النموذج على مبدأ فصل الخدمات الإلكترونية والسياسات الحكومية، وبذلك يصبح بالإمكان إنشاء وزارات للمواطن والقطاع الخاص والحكومة، ووزارات للسياسات الاقتصادية والأمنية. هذا النموذج يساعد مسؤولي التخطيط ورسم السياسات على التركيز على مستواهم الاستراتيجي، كما يساعد مسؤولي التنفيذ في التركيز على جودة وسلامة الخدمة.

2. أنواع الحكومة الإلكترونية

وتندرج تحت هذه النماذج ثمانية أنواع من الحكومات الإلكترونية يمكن تلخيصها فيما يلي:

- الحكومة للمواطن G2C: توفر الدفع الذاتي لتقديم الخدمات العامة مباشرة وخاصة من خلال توصيل الخدمة الإلكترونية لتقديم المعلومات والاتصالات.
- المواطن للحكومة C2G: توفر الدفع الذاتي لتقديم الخدمات العامة مباشرة، وخاصة من خلال توصيل الخدمة الإلكترونية لتبادل المعلومات والاتصالات.
- الحكومة للأعمال G2B: تقوم بمبادرات الصفقات التجارية الإلكترونية، مثل الحيازة الإلكترونية وفتح سوق الكتروني لمشتريات الحكومة والقيام بمناقصات الحيازة الحكومية من خلال الطرق الإلكترونية لتبادل المعلومات والبضائع.
- الأعمال للحكومة B2G: تقوم بمبادرات الصفقات التجارية الإلكترونية، مثل الحيازة الإلكترونية وفتح سوق الكتروني لمشتريات الحكومة والقيام بمناقصات الحيازة الحكومية من خلال الطرق الإلكترونية لبيع البضائع والخدمات.

الفصل الأول: مدخل إلى الحكومة الالكترونية

- الحكومة للموظفين G2F: الإقدام على مبادرات تسهل إدارة الخدمة المدنية والاتصالات الداخلية مع موظفي الحكومة، حتى يمكن جعل تقديم طلبات الوظائف الالكترونية دون ورق في المكتب الالكتروني.
 - الحكومة للحكومة G2G: تزود أقسام أو وكالات الحكومة بالتعاون والاتصالات بصورة مباشرة، وبقواعد بيانات حكومية هائلة للتأثير على الكفاءة والفعالية، وتشمل أيضا التبادل الداخلي للمعلومات والمعدات.
 - الحكومة للمؤسسات اللاربحية: تزود الحكومة المنظمات اللاربحية، والأحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية والهيئات التشريعية بالمعلومات.
 - المؤسسات اللاربحية للحكومة: تبادل المعلومات والاتصالات بين الحكومة والمؤسسات اللاربحية والأحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية والهيئات التشريعية.
- المبحث الثاني: أقسام الحكومة الالكترونية
تمهيد:

يمكن تقسيم عمليات الحكومة الإلكترونية إلى أربعة أقسام رئيسية بحيث تصب معظم أعمال تلك الحكومة في أحد تلك الأقسام، وكما نعلم فإن الحكومة الإلكترونية تتطرق إلى تقديم الخدمات الإلكترونية عبر الإنترنت وتحقيق الكفاءة الداخلية وقبض الأموال المستحقة على الخدمات وجباية الضرائب بمختلف أنواعها وسوف يكون من السهل على الإدارة أن تتعامل مع مجموعة تلك الخدمات على أنها كيانات تنظيمية فيصبح بالإمكان تعيين مسؤولين مختلفين عن كل قناة خدمية أو قسم من الحكومة الإلكترونية، وتتضح الأهمية القصوى للحكومة الالكترونية من خلال طبيعة العمليات الأساسية التي تقوم بها والتي تنقسم بدورها إلى أقسام منها:

المطلب الأول: الخدمات والديمقراطية الالكترونية

1 - الخدمات الإلكترونية:

وتشمل جميع الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة لمواطنيها ضمن التشريعات والقوانين المعمول بها في البلاد، ومثال ذلك تجديد رخصة السيارة، إصدار شهادات الميلاد، التصريح عن الدخل، الاستعلام عن حالة الطقس، الخدمات القطاعية على اختلافها مثل الصحية الإلكترونية، التعليم الإلكتروني وغيرها. ونظراً لطبيعة الحكومة الإلكترونية فإنها من الممكن أن تقدم تلك الخدمات 24 ساعة في اليوم وعلى مدار السنة، وعادةً ما يتم بناء بوابة إلكترونية موحدة للدخول إلى تلك الخدمات التي يتم تنظيمها وتجميعها ضمن باقات خدمية تعكس حاجات المواطن ومؤسسات الأعمال وليس الجهة الحكومية التي تقدمها، وبالإضافة إلى الإنترنت كوسيلة لطلب تلك الخدمات فمن الممكن للحكومة أن تقدم جزءاً منها عبر قنوات

الفصل الأول: مدخل إلى الحكومة الإلكترونية

أخرى كالهاتف الجوال وأكشاك المعلومات العامة أو عبر مكاتب معتمدة في حالة المواطنين الذين لا يملكون ثقافة التكنولوجيا.¹

2 - الديمقراطية الإلكترونية:

ويهتم هذا الشق من الحكومة الإلكترونية بقضايا حساسة على مستوى البلاد وصورتها الديمقراطية وهو يعالج موضوعات مشاركة المواطن في عملية المحاسبة والمساءلة عبر تقديم المعلومات الكافية عن أداء الحكومة عبر الإنترنت ووسائل التكنولوجيا المختلفة، من جهة أخرى، ومع وجود نظام حماية عالي الكفاءة فمن الممكن للمواطنين المشاركة بالانتخابات عبر الإنترنت مما يؤدي إلى زيادة نسبة المشاركة وسرعة إصدار النتائج بالإضافة إلى تخفيض استهلاك الموارد البشرية المطلوبة لإدارة عمليات الاقتراع والتصويت.²

ومن الخدمات التي يمكن للحكومة أن تقدمها في هذا المجال نذكر: منتديات النقاش الإلكترونية الهادفة إلى توسيع دائرة المواطنين الذين يرغبون في إبداء رأيهم في السياسات الحكومية، الحملات السياسية الإلكترونية، استطلاع الشعب إلكترونياً حول قضايا خلافية قد تهم المواطن، نشر وتوثيق محاضر الجلسات الحكومية والبرلمانية عبر الإنترنت وغيرها. ولا شك أن موضوع الديمقراطية والمشاركة الإلكترونية من المواضيع الشائكة المطروحة على ساحة النقاش لأنها تعالج قضايا أساسية في صميم عملية الحكم وأي تطبيق خاطئ أو منقوص قد يعرّض ثقة الجمهور بالحكومة إلى الخطر، وبما أن العملية الديمقراطية قائمة على المثلث السياسي-المؤسسي-الشعبي يصبح من الضروري لأدوات تلك الديمقراطية في حال كانت إلكترونية أو مادية أن تصل إلى كل فئات وعناصر ذلك المثلث.

ونعني بها أيضاً المشاركة الإلكترونية **E-Participation**، وهو أحد المؤشرات التي تصدر كل سنتين عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بهيئة الأمم المتحدة، حيث عرفتها بأنها خدمات إلكترونية تقدمها الحكومة الإلكترونية بغرض فتح قنوات للمشاركة الإلكترونية في الشؤون العامة، ويقاس مؤشر المشاركة الإلكترونية من المعايير الثلاث التالية:

- ✓ المعلومات الإلكترونية **E-Information**: مدى توفير المعلومات الإلكترونية وسهولة تداولها.
- ✓ الاستشارة الإلكترونية **E-Consultation**: هي تلك الأساليب والطرق الإلكترونية التي توفرها الحكومة الإلكترونية لتمكين المواطن من التفاعل في اتخاذ القرارات السياسية.
- ✓ اتخاذ القرارات إلكترونياً **E-Prise de decision**: يسمح هذا المؤشر بقياس التأثير المباشر للمواطنين على القرارات السياسية "الانتخاب الإلكتروني مثلاً".

3 - الإدارة الإلكترونية:

تمثل الإدارة الإلكترونية العمود الفقري للحكومة الإلكترونية، فقد توصلت الدراسات إلى أن العلاقة بينهما هي علاقة الجزء بالكل، فالإدارة الإلكترونية جزء من الحكومة الإلكترونية، وتعني تحويل جميع العمليات الإدارية ذات الطبيعة الورقية إلى عمليات ذات طبيعة إلكترونية باستخدام التطورات التقنية الحديثة "العمل الإلكتروني" أو الإدارة بلا أوراق، وتعمل على تطوير البنية المعلوماتية داخل المؤسسة.

¹ شلالى عبد القادر، قاشي علال، مرجع سابق، ص 04.

الفصل الأول: مدخل إلى الحكومة الالكترونية

وهي تشكل العمليات الداخلية والتي لا تظهر للمواطن أو المؤسسة بشكل مباشر بل عبر نتائجها من قبيل إدارة علاقات المواطنين والمؤسسات وربط الإدارات العامة والوزارات عبر أنظمة التكامل ووصولاً إلى رقمنة كامل الوظائف الأساسية للحكومة الكلاسيكية، ومن الممكن الحديث في هذا المجال عن أنظمة قواعد البيانات، أنظمة الأرشيف وإدارة الوثائق، أنظمة المعلومات الجغرافية، الأنظمة المالية، أنظمة تسيير الموارد البشرية، ومختلف الأنظمة المعلوماتية التي تهدف إلى دعم عمليات الحكومة الإدارية.

وهذا يعني أن الإدارة الالكترونية هي مرحلة سابقة من الحكومة الالكترونية. وتحتاج هذه الموجة الجديدة من الإدارة إلى تطوير مهارات المسؤولين عن مشاريع الحكومة الإلكترونية وتكوينهم على مستوى المدراء والموظفين العاديين من أجل قيادة التغيير، وقد اتبعت بعض الدول منهجيات محددة للارتقاء بإدارتها من مهارات الإدارة الكلاسيكية إلى مهارات الإدارة الإلكترونية.

المطلب الثاني: التجارة الالكترونية

بدأت فكرة التجارة الالكترونية بالولايات المتحدة الأمريكية، خلال فترة السبعينات مع ظهور تطبيق التحويلات الالكترونية للأموال والودائع المصرفية، وفي مطلع الثمانينات تطورت تطبيقات التجارة الالكترونية لتصبح أكثر انتشاراً بين الشركات والمؤسسات بأسلوب التبادل الحكومي للبيانات والبريد الإلكتروني، ليتسع هذا التطبيق من مجرد معاملات مالية إلى معاملات أخرى كإرسال وتسليم الوثائق والفواتير.

ومع ظهور الشبكة العالمية للانترنت التي لعبت دوراً أساسياً في نشر المعلومات وطبعتها، جعلت التجارة الالكترونية أرخص وأسهل خاصة مع تقيدها وتزايد إمكانية الوصول إليها من طرف الأفراد وأصحاب الأعمال والمؤسسات الاقتصادية، فأصبحت معظم الشركات تملك موقعا على الأنترنت.

وأحد الأسباب التي أدت إلى النمو الكبير في عدد تطبيقات التجارة الالكترونية، هو بسبب تطوير الشبكات والبرمجيات، وزيادة لحدة المنافسة بين الشركات، مما ساعد على إطلاق تطبيقات مبدعة تمثلت في الإعلانات على النت والمزادات وإنشاء مواقع مليئة بالمعلومات.

فقد اختلف المفكرون في إعطاء تعريف موحد للتجارة الالكترونية وسنحاول ابراز بعض هذه التعريفات كما يلي:¹

✓ تعرف الهيئة الأوروبية للمعلومات والتكنولوجيا والرقابة EITO التجارة الالكترونية بأنها النشاط الذي يؤدي إلى تبادل القيم عن طريق شبكات الاتصال

✓ ويمكن تعريف التجارة الالكترونية على أنها عملية توظيف تكنولوجيا المعلومات ونظم الاتصالات الحديثة في المعاملات والمبادلات التجارية، سواء كانت محلية أو دولية.

✓ ويمكن تعريفها أيضا أنها مجموع العمليات والمبادلات التجارية التي تتم في وسط إلكتروني قائم على أساس استخدام تكنولوجيا الاعلام والاتصال في التعامل سواء بين المنتجين أو المستهلكين أو بين الأفراد.

¹حنان يعقوب، الحكومة الالكترونية في الجزائر بين الإرادة السياسية والاشكالات التقنية-دراسة تحليلية "استراتيجية الجزائر الالكترونية، ص 20.

الفصل الأول: مدخل إلى الحكومة الإلكترونية

✓ وتعرف التجارة الإلكترونية أيضا على أنها تلك العمليات القائمة على التبادل التجاري للسلع والخدمات التي تتم بين المنتجين وبعضهم البعض، أو بين المنتجين والمستهلكين محليا أو دوليا من خلال استعمال لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في إطار سوق عالمية هي شبكة الإنترنت.

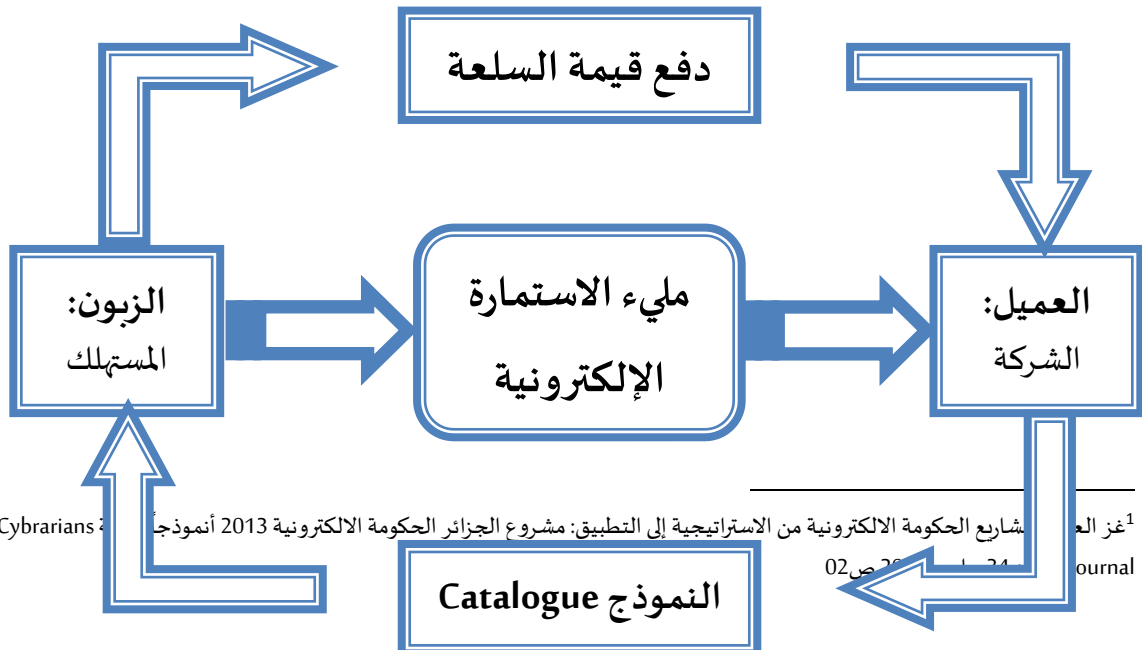
وللتجارة الإلكترونية عدة أصناف فتتم بين الشركات والزبائن B2C، وبين الشركات والشركات B2B، وبين الشركات والإدارات الحكومية B2A.

تتضمن عمليات الحكومة الإلكترونية معاملات قد ينتج عنها نتائج مالية مثل بيع الأثاث المستعمل الحكومي في المزاد الإلكتروني أو تنفيذ المشتريات الحكومية عبر الإنترنت واستيفاء الرسوم الناتجة عن الخدمات العامة وصولاً إلى بيع تذاكر المساجح العامة والمنزهات مباشرة عبر الشبكة، ونستطيع أن نحصي عدداً لا يستهان به من المعاملات التي تكون فيها الحكومة طرفاً تجارياً إما دائناً أو مديناً مع المواطن أو مؤسسات الأعمال، ومن أجل دعم هذه العمليات ينبغي على الحكومة الإلكترونية تأمين وسائل الدفع الإلكترونية على المستوى التقني والتشريعي.

إن تقديم الخدمات العامة الإلكترونية للمواطن من دون دعمها بوسائل وأساليب التجارة الإلكترونية من وسائل الدفع ومراجعة ما بعد الخدمة سوف لن يحقق النتيجة المنشودة من كفاءة وفعالية ورفاهية. من جهة أخرى، سوف تساعد خدمات التجارة الإلكترونية الحكومية على تخفيض كلفة إدارة المشتريات بصورة كبيرة نظراً للتوفير الحاصل في وقت المدراء الذين تستغرقهم عمليات البحث في الكتالوجات ومقارنة الأسعار فترات زمنية طويلة.

وعلى صعيد آخر، يمكن للحكومة تطوير نموذجها التجاري إلى حد كبير مع محيطها باعتماد مبدأ مزود الخدمات الحكومية الإلكترونية، وتستطيع الحكومة أن تقوم ببيع الأخبار، بيانات المناخ، وصولاً إلى تأجير أماكن للإعلانات التجارية على مواقعها بحيث ترتبط بطبيعة الخدمات الحكومية ويمكن على سبيل المثال أن تقوم الحكومة ببيع إعلانات منتجات الأطفال في نفس المكان الذي تعرض فيه خدمة إصدار وثيقة ولادة، وبيع إعلانات مؤسسات القرطاسية والكتب في مكان تقديم خدمات التعليم الإلكترونية وإلى ما هنالك من أفكار أخرى¹.

الشكل رقم (1-1): مراحل التجارة الإلكترونية



¹ غز الع Journal 24-26 ص 02

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على التعاريف السابقة.

حيث أن:

• مجالات التجارة الالكترونية:

1- الشركة للشركة:

وهي البيع والشراء ما بين الشركات، وأغلب معاملات التجارة الالكترونية تنصب في هذه الخانة وفي مجملها هي أنظمة المعلومات ما بين المنظمات وتعاملات الأسواق الالكترونية ما بين الشركات.

2- الشركة للمستهلك:

وهو بيع المنتجات والخدمات من الشركات للمستهلك، وتعاملاتها من خلال بيع التجزئة للمستهلك، كمثل على ذلك نذكر شركة أمازون وبيعها للكتب للمستهلك عبر الأنترنت.

3- المستهلك للمستهلك

وتتمثل في بيع المستهلك لمستهلك آخر بصورة مباشرة، وشركة Ebay تعتبر رائدة في مجال المزايدات، إذ أنها تقوم بوضع إعلانات في موقعها على الأنترنت من أجل بيع أغراض شخصية أو خبرات أو غير ذلك.

• مراحل التجارة الالكترونية:

وتتم عملية تنفيذ المعاملات في التجارة الالكترونية عبر الأنترنت خلال ثلاث مراحل وهي كالآتي:¹

✓ المرحلة الأولى/ العرض والطلب إلكترونياً:

حيث يقوم الزبون بالتعرف من خلال القوائم الالكترونية "كاتالوج" على مواصفات السلع والبدايل الموجودة، وكذا أماكن تواجدها وطلب السلعة عن طريق الأنترنت في أي مكان في العالم.

✓ المرحلة الثانية/تسليم البضائع:

وترتبط بنوع البضاعة إذ يمكن تسليم بعض أنواع البضاعة الالكترونية من خلال الأنترنت، بينما تسلم الأنواع الأخرى باليد أو عن طريق مندوب المبيعات.

✓ المرحلة الثالثة/ تسديد القيمة:

ويتحقق سداد القيمة إلكترونياً وتسوية المدفوعات المتعلقة بالصفقة، حيث يقوم الزبون بمليء نموذج الشراء بعد اختياره للمنتج الذي يحتاج إليه ويتم بعد ذلك نقل البيانات الموجودة في النموذج بواسطة النت من حسابه إلى حساب البنك الذي يتعامل معه الزبون لتخصم قيمة الصفقة من حسابه.

❖ ويمكن تلخيص المراحل السابقة في النقاط التالية:

¹ داهينين عامر و زيد جابر، مظاهر الاقتصاد الجديد، مدرسة دكتوراه علوم التسيير، قطب بسكرة، 2008 ص 35

الفصل الأول: مدخل إلى الحكومة الالكترونية

- اتصال الزبون بموقع الشركة على النت عن طريق البريد الالكتروني للشركة؛
- تصفح الزبائن للكatalog الذي يتضمن أنواع المنتجات؛
- وضع السلعة في السلعة الالكترونية؛
- مليء الاستثمارات الالكترونية عبر الويب مع تحديد طريقة الدفع ثم إرسال النموذج؛
- استقبال الشركة للنموذج وفحص المعلومات الائتمانية للزبون؛
- إتمام الصفقة؛

المطلب الثالث: أهم المواقع العالمية للتجارة الالكترونية

1. موقع **Expedia.com**: وهو موقع عالمي للسياحة، يقدم خدمات للسفر الالكتروني ويسمح للمسافرين بالبحث والتخطيط والشراء لخدمات السفر، ارتفعت عائداته من 1 مليون دولار سنة 1997 إلى 30 ضعفا خلال سنتين فقط.
2. موقع **Amazon.com**: وهو من أشهر المواقع المتخصصة في التجارة الالكترونية عبر الويب، ويتميز بتقديمه لخدمات تتعلق خصوصا ببيع الكتب في جميع المجالات، ويتمتع هذا الموقع بسمعة عالمية جيدة تمكننا من الاعتماد عليه في شراء الكتب واستلامها في آجال تصل إلى يومين أو ثلاثة في جميع أنحاء العالم، وعبر وسائل الشحن المختلفة.
3. موقع **Google**: وهو محرك البحث العالمي المشهور، وقوقل شركة عملاقة تساوي في سوق المال العالمي أكثر من 250 بليون دولار، متربعة على عرش شركات الإنترنت ببرامجها وخدماتها، كما أنها تحصل على إيراداتها عن طريق الارتباطات الدعائية لمواقع الأنترنت، فبمجرد تصفح مواقع الأنترنت وزيارتها فإن قوقل وبشكل آلي ستقتطع منك مبلغا بسيطا مقابل كل زيارة لموقعك، فتحصل شركة قوقل على تدفقات مالية غير محدودة ليلا ونهارا ومن جميع بقاع العالم، لتثبت لنا أن عصر الرقمنة هذا يلغي جميع الحدود الجغرافية المعروفة.

❖ ويمكننا استخلاص من هذا كله فوائد للتجارة الالكترونية للمشتري وللبيع على التوالي:¹

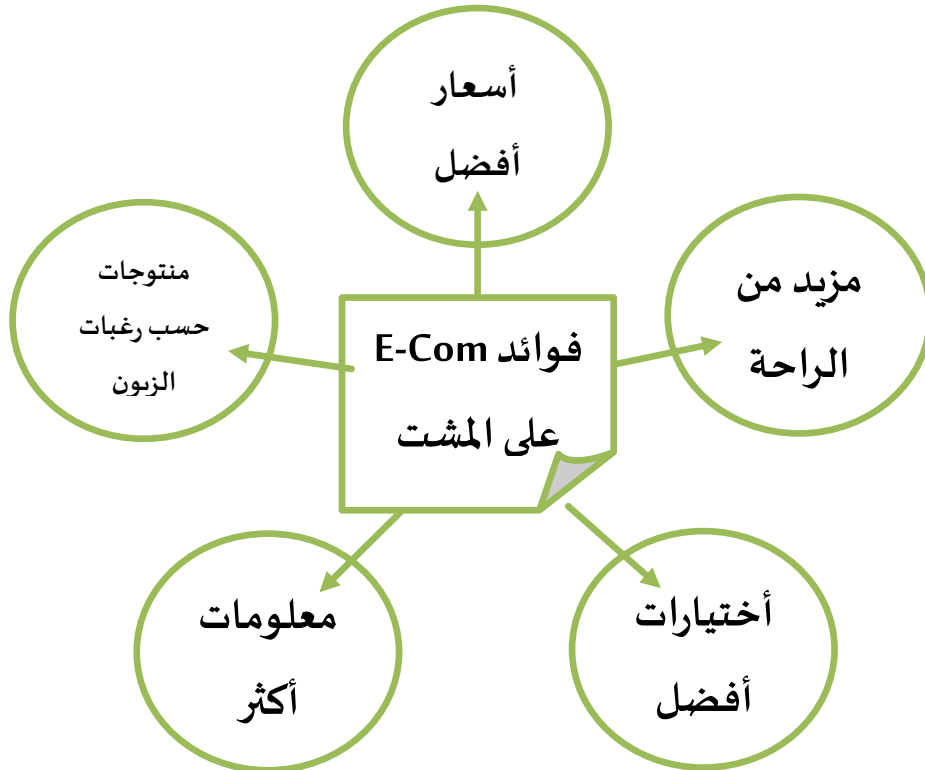
✓ بالنسبة للمشتري:

- السهولة والبساطة وتوفير للجهد.
- إمكانية المتاجرة إلكترونيا 24 ساعة ولسبعة أيام دون انقطاع.
- اختصار المكان والزمان.
- الشراء لا يتم بمواعيد محددة أو طوابير.
- إمكانية الاطلاع على السلعة أو الخدمة المعروضة مع معرفة خصائصها وقيمتها وكافة بياناتها.
- إمكانية التعامل مع عدة بائعين والاطلاع على منتوجاتهم المعروضة.
- إمكانية الاطلاع على مختلف السلع والمنتجات والخدمات مع عرض موسع عن بياناتها وكذا عن بيانات البائع أو الشركة التي تعرض هذه الخدمة من خلال صور وفيديوهات وإحصائيات وأرقام تهم المشتري.
- السرعة في طلب السلعة وإرسال الطلبية للعميل، والحصول على رد في أسرع وقت.

¹ داهينين عامر، زيد جابر، مرجع سابق، ص 41.

- الوصول إلى أفضل الأسعار من خلال التجارة الالكترونية، مما يخلق منافسة في الأسعار.

الشكل رقم (1-2): فوائد التجارة الالكترونية بالنسبة للمشتري



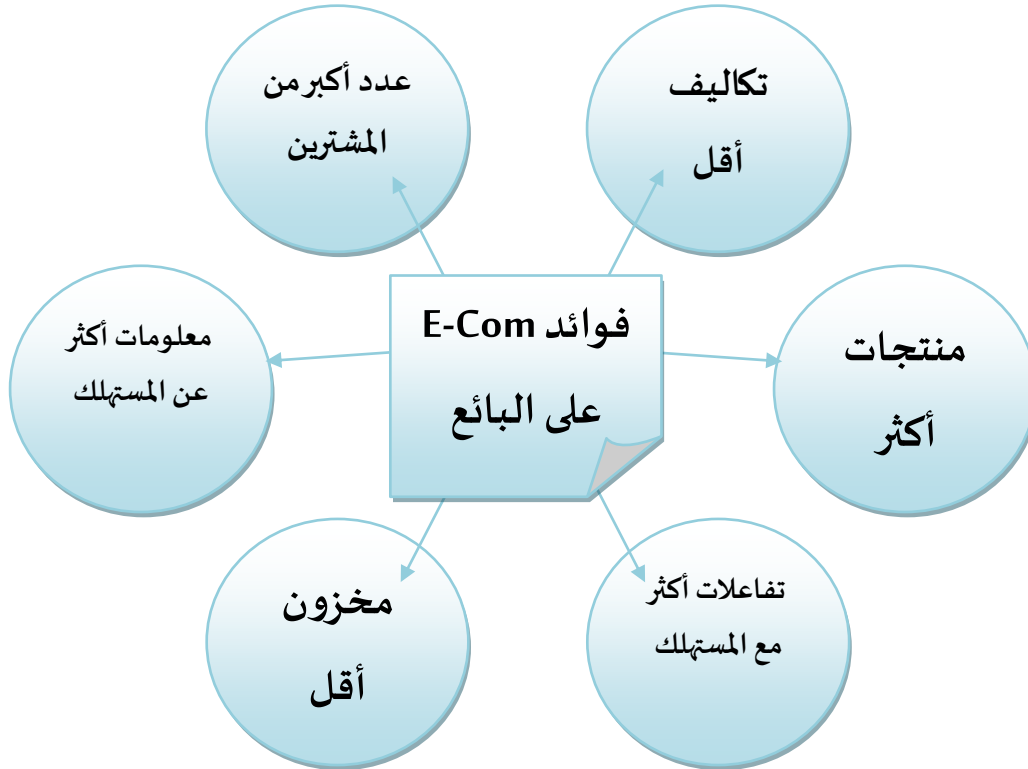
الفصل الأول: مدخل إلى الحكومة الالكترونية

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على المفاهيم السابقة

✓ بالنسبة للبائع:

- القدرة على خدمة الزبون بدون حدود زمنية أو مكانية.
- سهولة عرض العديد من السلع والمنتجات أو الخدمات والمعلومات المختلفة.
- الاحتفاظ بعلاقة حسنة مع الزبون عن طريق اتصالات تسويقية متبادلة.
- تصميم السلع والخدمات بما يناسب رغبات الزبون مما يمكنهم من تحقيق نوع من الرضا لدى الزبون والإسهام في وضع سمعة وولاء للشركة.
- تخفيض للتكاليف الخاصة بالدعايات التسويقية والإشهارات والمراسلات البريدية، وتكلفة التوزيع والتصنيع وأجور العاملين، والبريد والطباعة، والأوراق.
- توسع الأسواق وتسويق للسلع والخدمات بكفاءة عالية.
- تقليل المخاطر المرتبطة بالاحتفاظ بكميات من السلع والمنتجات في المخزون، وكذا مخاطر إتلافه.
- الولوع إلى أسواق عالمية دون قيود.

الشكل رقم (1-3): فوائد التجارة الالكترونية بالنسبة للبائع



الفصل الأول: مدخل إلى الحكومة الالكترونية

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على المفاهيم السابقة

المبحث الثالث: متطلبات التحول إلى الحكومة الالكترونية

يعتبر انتقال الحكومات من الحكومة التقليدية إلى الحكومة الالكترونية نقطة تحول جوهريّة في أنظمة الحكم المتعارف عليها، لذا فإن الأمر يستلزم مجموعة من المتطلبات الجوهريّة من الضروري توفيرها، كما أن المفهوم الواسع للحكومة الالكترونية والذي يعني تعدد وتنوع مجالات تطبيقها كان من الضروري تنفيذها من خلال مراحل متدرجة يمكن التطرق إليها بشكل من الاختصار.

المطلب الأول: متطلبات بناء الحكومة الالكترونية

ثمة هناك العديد من المتطلبات التقنية والتنظيمية والإدارية والقانونية والبشرية لبناء حكومة إلكترونية، وتعتبر هذه المتطلبات من الأساسيات التي تشكل البنية التحتية الضرورية لإقامة هذا المشروع ويمكن تلخيصها كما يلي:¹

• جدية التوجه نحو إنشاء مشروع الحكومة الإلكترونية:

يستلزم على الدولة أن تأخذ على عاتقها بناء الرؤية الالكترونية في إطار واسع لتكنولوجيا المعلومات كاستراتيجية وطنية مستقبلية شاملة، إذ أن هذا الأمر حيوي ومهم لكل نشاط وقطاع، وفي مجال الحكومة الالكترونية يعتبر هذا الأمر توجهاً بالغ في الأهمية نظراً لأنه يترتب عنه التزامات كثيرة، فهو يحتاج إلى الجهد والمال والوقت والموارد البشري، فكلما ازداد هذا التوجه عمقا واتساعا انعكس ذلك على كل الخطوات، وخاصة أن هذا المشروع يعتبر مشروعاً استراتيجياً، الأمر الذي يستلزم تشكيل فريق عمل على شكل هيئة عليا تتولى دراسة المشروع، وتتلقى الدعم السياسي والتمويل اللازم لتنفيذه، وتكون هذه الهيئة على عدة مستويات؛ على مستوى الحكومة ثم على مستوى كل وزارة ثم على مستوى كل هيئة أو منظمة أقل منها، وتقوم هذه الهيئة المكلفة بالمشروع باحتضان الفكرة وبلورتها وتوفير الإمكانيات اللازمة وتطويرها وتقسيمها حسب القطاعات، كما تقوم بوضع الخطط الرئيسية والفرعية وتحديد المنافذ الالكترونية الموحدة بحيث يكون هناك موقع واحد لجميع الوزارات.

• توفير البنية التحتية اللازمة للاتصالات والمعلوماتية:

إن استخدام تقنيات المعلومات لتحميل أعمال الحكومة الإلكترونية يتم كله عبر شبكات الاتصال ولهذا فإن المسؤولية الأكبر في هذا السياق تقع على عاتق الوزارة المكلفة بتسيير الاتصالات أو المواصلات وأتكنولوجيا المعلومات في السهر على توفير وصيانة هذه الشبكات باستمرار، ويعتمد ذلك انسياب المعلومات وتوفير الأنظمة المعلوماتية الإدارية، وتهيئة باقي المتطلبات التقنية والبشرية من مبرمجين ومحللين ومهندسين مؤهلين ومدربين على أنظمة معالجة البيانات ونظام إدارة قواعد البيانات وشبكات الربط الإلكتروني وغيرها من الخدمات الساندة.

• ضرورة انتشار الإنترنت:

تعد هذه الوسيلة الأساس في بناء الحكومة الالكترونية التي بواسطتها يتم تأمين الاتصال بين مستخدمي الشبكة على مستوى جميع القطاعات الحكومية أو غير الحكومية والمواطنين ضمن بيئة رقمية عالية التخصصات.

¹ أحمد بن عيشاوي، مرجع سابق، ص 289-290

الفصل الأول: مدخل إلى الحكومة الالكترونية

• ضرورة إتاحة جهاز الكمبيوتر:

بما أن مجمل الخدمات الالكترونية تتم عبر هذا الجهاز فإنه يعد مطلب لا بديل عنه، الأمر الذي يستلزم استطاعة المواطن على اقتنائه من جهة والإلمام باستخداماته من جهة أخرى.

• ضرورة توفير التشريعات والتنظيمات اللازمة:

وهذا يتطلب توفير جملة من القوانين التي تعمل على صون وضمان الأمن وسرية البيانات والوثائق وحماية التوقيع الالكتروني وغيره من الجوانب الحساسة في هذا الشأن، إعطاء الصبغة القانونية لهذه الأعمال الإلكترونية وتحديد النشاطات المسموح بها وضبطها وكذا العقوبات المفروضة عليها، وتحديد الأمن الوثائقي للحفاظ على سرية العمل الالكتروني وخصوصيته، ادخال استخدام الامضاء الالكتروني والبصمة الالكترونية والاعتراف بالوثائق الشخصية وتسهيل المعاملات، وكذا المراجعة الدورية والمستمرة لهذه القوانين.

• إعادة هندسة إجراءات العمل في الحكومة:

يتطلب بناء مشروع الحكومة الإلكترونية إعادة هندسة جميع الإجراءات المتعلقة بأعمال الحكومة المختلفة وإحداث تغييرات في الهيكل التنظيمي لتحقيقها ليطم التوافق مع متطلبات الحكومة الالكترونية وتحويلها للنظام الرقمي وهذا من خلال إتباع الخطوات التالية:

- وصف كل خدمات الحكومة بالتفصيل ومن يقوم بهذه الخدمات.
- تحديد العلاقة بين الوزارات ومختلف الدوائر بالتفصيل واجتناب تداخل الإجراءات.
- إعادة تصميم الإجراءات حيث يتم حذف الإجراء الذي لا يتناسب مع هذا الأسلوب الجديد.
- نشر تفاصيل الإجراءات الجديدة على موقع الإنترنت.
- تحديد المتطلبات المادية والبشرية والمالية للموارد الإلكترونية.
- إجراء التغييرات التنظيمية اللازمة وتحديد الوظائف الجديدة التي تحتاجها هذه الإدارة.

المطلب الثاني: مراحل الانتقال إلى تطبيق الحكومة الالكترونية

هناك مراحل متعاقبة لتحول الحكومة التقليدية إلى حكومة إلكترونية، وتبعاً لهذه المراحل ترتقي الحكومات شيئاً فشيئاً حتى تصل إلى مرحلة الحكومة الالكترونية التي تعتبر تطويراً للحكومة التقليدية.

لا يمكن للحكومات التقليدية القفز عبر هذه المراحل واختزالها دون المرور بها مرحلة تلو الأخرى،

والتي نسردها على النحو التالي:¹

المرحلة الأولى:

وفيها تقتصر المؤسسة الحكومية على حفظ البيانات وتحديثها وعرضها بوسيلة ملائمة على المواطن الذي يطلبها، ولكن دور الحكومة يتوقف عند هذا الحد، فهي تعجز عن تقديم أية خدمات تتجاوز عرض المعلومات، فلا توجد خدمات تفاعلية تتضمن استقبال البيانات من المستخدم وتشغيلها وإخراج نتيجة جديدة بل تكتفي المؤسسة الحكومية بعرض ما لديها من بيانات، الحكومات في هذه المرحلة تقدم للمواطنين خدمات من قبيل الاستعلام عن فواتير الهاتف أو مخالفات السيارات عبر الإنترنت.

¹حنان يعقوب، مرجع سابق، ص 26 – 27.

الفصل الأول: مدخل إلى الحكومة الإلكترونية

المرحلة الثانية:

تنتقل الحكومة الإلكترونية في هذه المرحلة إلى تقديم خدمات وتعاملات بسيطة للمستخدم، والتفاعل مع المستخدم هنا يكون في اتجاه واحد فقط، فالخدمات تتضمن استقبال بيانات خاصة من المستخدم واعتمادها وتسجيلها لدى أرشيف المؤسسة الحكومية، وهذا يعني السماح للمستخدم بتطوير بياناته بذاته، وليس بيد الموظفين الحكوميين الذين كانوا يقومون بكل العمل في المرحلة السابقة، ففي المرحلة الثانية يبدأ تمكين المواطن ليحل محل الموظف الحكومي، وتقدم الحكومات في هذه المرحلة للمواطنين خدمات من قبيل استقبال قرارات الضرائب وطلبات الترخيص والدفع عن طريق الإنترنت بواسطة بطاقات الائتمان.

المرحلة الثالثة:

ترتقي الحكومة خطوة أخرى حيث تتخذ الخدمات والتعاملات التفاعلية بين المؤسسة الحكومية والمستخدم شكلا ثنائيا في الاتصال، فيتم السماح للمستخدم بإدخال بيانات محددة، ثم تقوم المؤسسة العامة بتشغيل هذه البيانات إلكترونيا، ثم تعطي المستخدم نتيجة جديدة، ففي هذه المرة يتم اتصال من المواطن يتبعه رد من الحكومة عبر الموقع الإلكتروني، وتقدم الحكومات في هذه المرحلة خدمات نذكر منها مثلا: خدمات تجديد التراخيص، استخراج شهادات رسمية عبر الأنترنت، وتكمن درجة الصعوبة في هذا المستوى في عملية التعرف على المستخدم وتأكيد شخصيته ومكافحة عمليات التزوير وأمن المعلومات.

المرحلة الرابعة:

وفيهما تتقدم الحكومة على المراحل السابقة بوجود ربط شبكي بين المؤسسات الحكومية المختلفة، بحيث يتمكن المواطن "المستخدم" من الحصول على الخدمات العامة من مختلف الجهات الحكومية بشكل تفاعلي ومن موقع إلكتروني واحد، وهنا تتميز الحكومة الإلكترونية بإمكانية تقديم خدمات حكومية مفصلة طبقا لاحتياجات المواطن "المستخدم" عبر منفذ إلكتروني واحد يستطيع المستخدم من خلاله أن يستخرج مثلا شهادة ميلاده بالإضافة إلى تجديد رخصة سيارته والاستعلام عن فاتورة الهاتف وسداد التزاماته الأخرى، دون أن يضطر إلى مفارقة الموقع الإلكتروني ليدخل إلى موقع جديد. هذا يعني أن هناك ربطا شبكيا بين المؤسسات الحكومية المختلفة التي تقدم خدمات عامة ومتنوعة للمواطنين والمستخدمين، مع الجمع بينهما في منفذ إلكتروني متكامل.

المرحلة الخامسة:

تتجاوز الحكومة في هذه المرحلة ما سبق بين قنوات الاتصال المختلفة بين المؤسسات الحكومية والمستخدم، فهنا تبادر المؤسسات الحكومية بالاتصال بالمواطنين عبر وسائل الاتصال التي تلائمهم، دون أن تنتظر منهم أن يبادروا هم بالاتصال، فتقوم مثلا بإرسال رسالة للمواطن عبر الهاتف الخليوي لتذكيره بميعاد تجديد رخصة السياقة أو دفع فاتورة الهاتف مثلا، حتى يدخل بعض البيانات التي تمكنه من الحصول على الخدمة العامة في الوقت المناسب، فيحصل على الرخصة أو يسدد فاتورة الهاتف من جهاز الهاتف المحمول.

الفصل الأول: مدخل إلى الحكومة الإلكترونية

ففي هذه المرحلة تكون الحكومة ربطت نفسها بالعملاء "المواطنين" والشركات الداخلية والخارجية، ويبدأ الجميع بالعمل في منظومة إلكترونية واحدة ومتكاملة، بحيث يتلاشى دور الموظفين الحكوميين الوسطاء تماما، ويصبح الأداء رقمي بنسبة مئة بالمائة.

الجدول رقم (1-3): الدراسات التي تناولت مراحل تطبيق الحكومة الإلكترونية

مراحل التطبيق	الدراسة
<ul style="list-style-type: none"> ▪ الظهور الناشئ ▪ الظهور المتقدم ▪ الظهور التفاعلي ▪ الظهور التبادلي ▪ الظهور الشبكي 	دراسة هيئة الأمم المتحدة
<ul style="list-style-type: none"> ▪ الحضور ▪ التفاعل ▪ التبادل ▪ التحول 	دراسة Dimaio&Baum
<ul style="list-style-type: none"> ▪ انشاء الموقع ▪ التفاعل ▪ اجراء المعاملات ▪ اجراء التحول 	دراسة جارتنر 2000
<ul style="list-style-type: none"> ▪ نشر المعلومات ▪ التفاعل في الاتجاهين ▪ تكامل المواقع ▪ المواقع الشخصية ▪ التنسيق بين الخدمات ▪ تكامل المنظمات الحكومية 	دراسة دلويت 2001
<ul style="list-style-type: none"> ▪ اتاحة المعلومات ▪ التفاعل في الاتجاهين ▪ المعاملات المالية والخدمية 	دراسة مون 2002

<ul style="list-style-type: none"> ▪ التكامل الرأسي والأفقي 	
<ul style="list-style-type: none"> ▪ مرحلة انشاء المواقع ▪ مرحلة التفاعل ▪ مرحلة اجراء المعاملات ▪ مرحلة التحول ▪ مرحلة الديمقراطية الالكترونية 	دراسة كانغ سيو 2005

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على المفاهيم السابقة

نميز من خلال الجدول أعلاه الدراسات التي تناولت مراحل تطبيق الحكومة الالكترونية وتبعاً لهذه المراحل ترتقي الحكومات شيئاً فشيئاً حتى تصل إلى مرحلة الحكومة الالكترونية التي تعتبر تطويراً للحكومة التقليدية.

حيث أثبتت دراسة هيئة الأمم المتحدة مراحل التطبيق الحكومة الإلكترونية يقتصر في مجموعة من النقاط الظهور الناشئ الظهور المتقدم الظهور التفاعلي الظهور التبادلي الظهور الشبكي وفيما تقتصر المؤسسة الحكومية على حفظ البيانات وتحديثها وعرضها بوسيلة ملائمة على المواطن الذي يطلبها، بالنسبة لدراسة Dimaio&Baum وتقدم الحكومات في هذه المرحلة خدمات نذكر منها مثلاً: خدمات تجديد التراخيص، استخراج شهادات رسمية عبر الأنترنت، وتكمن درجة الصعوبة في هذا المستوى في عملية التعرف على المستخدم وتأكيد شخصيته ومكافحة عمليات التزوير وأمن المعلومات.

وكذا الدراسات التي نلاحظها في الجدول أعلاه فلا يمكن للحكومات التقليدية القفز عبر هذه المراحل واختزالها دون المرور بها مرحلة تلوى الأخرى

المطلب الثالث: أسباب التحول إلى الحكومة الإلكترونية

مع تزايد الخدمات التي يريد المواطن الحصول عليها ومع تزايد حجم الأعمال الحكومية، اضطرت الحكومات إلى التفكير بجدية لإيجاد حلول جذرية لتسهيل آليات تقديم هذه الخدمات وتوفيرها بسهولة للمواطن، عن طريق التحول من نمط الحكومة التقليدية إلى نمط الحكومة الإلكترونية، ومن أهم الأسباب الدافعة إلى هذا التحول ذكر Gilbert & Balestini, 2004 جملة منها نذكرها كالآتي:¹

- رفع مستوى الكفاءة والفعالية للعمليات والإجراءات داخل القطاع الحكومي وذلك عن طريق:

¹ أحمد بن عيشا، مرجع سابق، صفحة 280

الفصل الأول: مدخل إلى الحكومة الإلكترونية

- تحسين مستوى الكفاءة في استخدام تقنيات المعلومات وتوظيفها.
- تقليل الوقت المستغرق في أداء الإجراءات ضمن كل إدارة.
- الاستفادة من أفضل الممارسات في أداء الأعمال.
- الدقة في إنجاز الوظائف المختلفة.
- تقليل التكاليف الحكومية (حكومية – حكومية G2G) وذلك عن طريق:
 - تحسين وتطوير وإعادة هندسة إجراءات الأعمال.
 - تسهيل تدفق وسريان الأعمال بشفافية وسهولة عالية.
 - تقليل الإجراءات والمعلومات المتكررة.
 - تشجيع الوحدة والتكامل والتبادل الآتي للبيانات.
- رفع مستوى رضا المستفيدين عن الخدمات التي تقدم لهم (حكومية – مواطن G2C) وذلك عن طريق:
 - تسهيل استخدام الخدمات الحكومية.
 - تقليل الوقت المستغرق في حصول المواطن على الخدمة التي يحتاج إليها.
 - تقديم بيانات دقيقة في الوقت المناسب حسب الحاجة.
- مساندة برامج التطوير الاقتصادي (حكومية – أعمال G2B) وذلك عن طريق:
 - تسهيل المعاملات بين القطاعات الحكومية والقطاع الأعمال.
 - تقليل تكاليف التنسيق والمتابعة المستمرة.
 - زيادة الفرص الوظيفية.
 - زيادة العوائد الربحية للتعاملات الحكومية مع قطاعات الأعمال.
 - تشجيع بناء ونشر بنى تحتية لتقنية المعلومات عالية الكفاءة.
 - فتح فرص استثمارية جديدة خاصة بقطاع المعلومات.
 - تحقيق درجة عالية من التكامل بين المشاريع الحكومية والقطاعات الخاصة فيما يخدم الاقتصاد الوطني.

المطلب الرابع: معوقات وأثار التحول إلى الحكومة الإلكترونية

1 - معوقات التحول إلى الحكومة الإلكترونية:

إن التحول إلى الحكومة الإلكترونية مسعى لا بد منه إلا أن هناك مجموعة من العقبات والمعوقات تعترض طريق تحقيقه لابد من معرفتها وتمس عدة جوانب منها:¹

● الجانب القانوني:

يتطلب إصدار تشريعات ونصوص قانونية متخصصة في هذا الشأن، فالتقدم التكنولوجي السريع يمثل عقبة أمام الجهات القانونية، حيث أنه من الصعب مواكبة تغيرات القوانين، الأمر الذي يتطلب تأهيل وتكوين القضاة والمحامين وفقا لما يتطلبه التقدم الرقمي الحاصل.

¹ أحمد بن عيشا، مرجع سابق، صفحة 290

الفصل الأول: مدخل إلى الحكومة الإلكترونية

• السداد الإلكتروني:

لا يمكن تعميم هذه العملية لأنها تعتبر عقبة أمام بعض المواطنين الذين ليس لديهم الدراية أو الغائبين عن الصورة.

• نظم المعلومات:

التحول إلى الحكومة الإلكترونية يحتاج إلى ميكنة نظم المعلومات، و لكن انعدام معايير و مواصفات هذه العملية يعتبر عائقا أساسيا لعملية الاتصال.

• العامل المالي:

عدم توفر المبالغ المالية الكافية لتمويل البنية الأساسية التي تحتاجها عملية التحول إلى الحكومة الإلكترونية يعيق هذا التحول.

• عامل الثقة:

إنجاح تطبيق الحكومة الإلكترونية لا بد أن تكون ثقة المواطنين والمؤسسات قوية ومرسخة في أذهانهم، ولذلك فعدم توفرها سوف يشكل عائقا كبيرا لهذا التحول.

• العامل الاجتماعي:

لتطبيق الحكومة الإلكترونية يتوجب بالضرورة الاعتناء بالمواطن وأفراد المؤسسات وتكوينهم وتأهيلهم للتعامل مع استخدامات التقنيات الحديثة.

• الوصول إلى الخدمة:

من بين العوائق التي يواجهها الفرد هي الوصول إلى الخدمة، فالانتشار المحدود للإنترنت خاصة في الأماكن البعيدة، يعد سببا مهما لذلك.

• تجاهل مفهوم الحكومة الإلكترونية:

هناك العديد من القيادات الإدارية يجهلون موضوع الحكومة الإلكترونية، ويعتبرونه أمرا غامضا بعيدا عنهم كل البعد، حتى أنه يوجد من لم يسمع بهذا المصطلح أصلا.

• مقاومة التغيير:

التحول إلى الحكومة الإلكترونية يستلزم التغيير في القيادات الإدارية، وكذلك التغيير في المراكز الإدارية، كل هذا سيؤدي إلى ظهور مقاومة التغيير باعتبار الإنسان يخاف ويرفض التغيير.

• الأمن المعلوماتي:

يعد الأمن المعلوماتي من أهم المعوقات التي تواجه تطبيق الحكومة الإلكترونية حيث هناك مجموعة من الأساليب لاختراق المنظومة المعلوماتية، وهذا يترتب عليه فقدان لخصوصية المستفيدين وسريتهم، فمن مظاهر الأمن المعلوماتي سرية المعلومات وسلامتها وضمان بقائها وعدم حذفها أو تدميرها.

2- آثار التحول إلى الحكومة الإلكترونية

يترتب عن التحول إلى حكومة إلكترونية آثار، منها ما هو إيجابي، ومنها ما هو سلبي يمكن تلخيصها

فيما يلي:

الفصل الأول: مدخل إلى الحكومة الإلكترونية

• الآثار الإيجابية:

- تحقيق القدرة على اتخاذ القرارات الإدارية مع أكبر فعالية للرقابة من خلال نظم تبادل المعلومات.
- رفع مستوى الخدمة الحكومية المقدمة.
- تبسيط الإجراءات التي تؤدي إلى تخفيض التكاليف.
- تساعد على تنمية العلاقة بين المواطن والحكومة والقطاع الخاص، المبنية على الديمقراطية والشفافية.
- الحكومة الإلكترونية هي وسيلة تواصل بين المواطنين والحكومة واختصار للمسافة بينهما.
- رفع مستوى أداء العاملين من خلال سهولة ودقة انتقال المعلومات.
- توفير الوقت والجهد للعاملين في الحكومة.
- زيادة في دقة البيانات والمعلومات.
- استغلال الطاقات البشرية في الأعمال الأكثر إنتاجية.
- إمكانية التخاطب بين القطاعات الحكومية لتقديم خدمات موحدة.
- العدالة في تقديم الخدمة بذات الكفاءة والجودة مما تزيد من رفاهية المواطن.

الآثار السلبية:

- التقليل من استخدام الموارد البشرية نتيجة للاعتماد على الأجهزة والحواسيب والهواتف المحمولة، مما قد يؤدي إلى زيادة في معدلات البطالة.
 - الشعور بالعزلة لدى الموظفين نتيجة افتقارهم للعلاقات الإنسانية والذي سيؤدي سلبيًا على حالتهم النفسية، وهذا ما يؤثر على أداءهم وكفاءتهم.
 - فقدان العلاقات الاجتماعية نتيجة التفكك الاجتماعي في حالة الاعتماد الكامل على التكنولوجيا.
 - زيادة ضغوط العمل بسبب الخوف من عدم القدرة على مواكبة المستجدات، والذي سيؤدي إلى الخوف من الفشل أو فقدان العمل.
 - مع التقدم التكنولوجي يصبح الفرد أقل رضا عن عمله بسبب ارتفاع أو انخفاض عبء عمله.
- المطلب الخامس: علاقة الحكومة الإلكترونية بالحكومة الذكية والإقتصاد الرقمي

1 - علاقة الحكومة الإلكترونية بالحكومة الذكية:

في العالم المتصل اليوم أصبحت الكثير من الخدمات الحكومية إلكترونية ثم تحولت هذه الحكومات إلى ذكية، فالحكومة الذكية هي التطور الطبيعي لنموذج الحكومة الإلكترونية، وفي الوقت الذي كانت فيه هذه الأخيرة تبرز خدماتها الإلكترونية عبر الإنترنت من خلال تطبيقات الويب والبوابات الإلكترونية وغيرها، تأتي الحكومة الذكية وتطبيقاتها لكي تكمل ما تم بناؤه والاستثمار فيه عبر الاقتراب أكثر من المواطن والتفاعل المباشر والمتزامن من الداتا المنتشرة في المجتمع ومكوناته الاقتصادية والاجتماعية والأمنية. وقد تطورت أدوات وأجهزة الاستشعار الذكية والتي ترتبط بالإنترنت مثل كاميرات المراقبة الأمنية في المدن وأجهزة استشعار المناخ

وأجهزة قياس استهلاك الطاقة والكهرباء المرتبطة بشبكة إنترنت الحكومة، وغيرها من الأدوات الاستشعارية الذكية وساعدت في تطوير بيئة إلكترونية جديدة من الممكن أن تستفيد منها الحكومة في

الفصل الأول: مدخل إلى الحكومة الالكترونية

تشغيل وصيانة خدماتها بطريقة أكثر فعالية وأقل كلفة وأقل عرضة لحصول الأخطاء البشرية أو التجاوزات الإدارية.

الشكل رقم (1-4): دور الحكومة الذكية



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على المعطيات السابقة

الفصل الأول: مدخل إلى الحكومة الإلكترونية

من خلال التمعن في الشكل أعلاه يتضح لنا أن الحكومة الإلكترونية تحولت إلى حكومات ذكية، وقد تطورت أدوات وأجهزة الاستشعار الذكية والتي ترتبط بالإنترنت مثل كاميرات المراقبة الأمنية في المدن وأجهزة استشعار المناخ

وأجهزة قياس استهلاك الطاقة والكهرباء المرتبطة بشبكة إنترنت الحكومة، وغيرها من الأدوات الاستشعارية الذكية وساعدت في تطوير بيئة إلكترونية جديدة من الممكن أن تستفيد منها الحكومة

2- علاقة الحكومة الإلكترونية بالاقتصاد الرقمي:

مع التطور التكنولوجي الحاصل والانتشار الواسع للتقنيات الحديثة في مجال المعلومات والاتصالات والتوسع الهائل في استعمال الإنترنت وتطورها، لتشمل جميع نواحي حياة الفرد أو المواطن بصفة عامة والاقتصادية بصفة خاصة، شاع مصطلح ما يطلق عليه بالاقتصاد الرقمي أو الإلكتروني الذي يعتمد على وسائل الاتصالات الحديثة والإنترنت كوسيلة أساسية وضرورية، لذا يطلق عليه أيضا اقتصاد الإنترنت، باعتباره مفهوم جديد يتميز به عن الاقتصاد التقليدي.

ويتردد كثيرا في الآونة الأخيرة مصطلح جديد لظاهرة جديدة ضمن مفهوم يتعلق باقتصاديات المعلومات وعصر المعلومات ومجتمع المعلومات وأطلق عليه اسم الاقتصاد الرقمي Digital economy، ففي العام 1998 لاحظت وزارة التجارة الأمريكية من خلال تقرير لها أن التطور في تكنولوجيا المعلومات الذي قاده النمو في استخدام الإنترنت قد ساهم في خلق اقتصاد أكثر صحة مما كان متوقعا له، واستنادا إلى هذا التقرير توقع الكثيرون من الأخصائيين أن تساهم الثورة المعلوماتية إذا صح التعبير في خلق ثورة صناعية واقتصادية جديدة، وقد ظهر هذا المصطلح في الولايات المتحدة الأمريكية، وأهميته تنبع من كونه يتعلق بموضوع يهم الفرد والدولة بالأساس ويسهم في تطوير نظامها الاقتصادي، وهو اقتصاد قائم على الإنترنت، ويتعامل مع الرقميات أو المعلومات الرقمية، إذ أن جوهر إنشاء الثروة انتقل من المواد والآلات والأبنية إلى المعلومات والمعرفة والرقميات، فالإقتصاد الرقمي تطور بسرعة غير معهودة، لهذا يبدو اليوم هو الأقوى في الاقتصاديات من حيث حجم الاستثمارات، نماذج الأعمال، الإنتاجية الأعلى، استخدام ألمع العقول والأفراد...²

فالاقتصاد الرقمي هو تصور لقطاع الأنشطة الاقتصادية ذات الصلة بالتقنية الرقمية، وتكون هذه الأنشطة مبنية على النماذج الاقتصادية الكلاسيكية أو الحديثة.

وتعود نشأة هذا المصطلح إلى فترة الستينيات مع التطورات الاقتصادية التي شهدتها أمريكا والنمو الاقتصادي المتواصل باعتبار أن اقتصادها أكبر اقتصاد في العالم.

كما يعرف الاقتصاد الرقمي على أنه "ذلك الاقتصاد المرتبط بمفهوم مجتمع المعلومات الذي يعبر عن رؤية مستقبلية لعالم تكون فيه المعلومات الركيزة الأساسية للاقتصاد والعلاقات البشرية ككل متجسدة في بنية تحتية رقمية عالية كفاءة بتحقيق ذلك في شتى مجالات الحياة".

¹عبد المومن بن صغير، مرجع سابق، ص 03 - 04

الفصل الأول: مدخل إلى الحكومة الإلكترونية

كما يعمل الاقتصاد الرقمي على نشر "مجتمع المعلومات والمعرفة"، أو ما يطلق عليه اقتصاد المعرفة، أو المجتمع الشبكي أو المجتمع اللاسلكي، يشير الاقتصاد الرقمي إلى الاقتصاد القائم على الإنترنت أو الويب، وهو الاقتصاد الذي يتعامل مع الرقمية أو المعلومات الرقمية، الشركات الرقمية، الزبائن الرقميين، مثل الاتصالات عن بعد، التكنولوجيا الخلوية، بالإضافة إلى المنتجات الرقمية مثل قواعد البيانات، البرمجيات...

أما التعريف الذي تبناه مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات والمعرفة (جنيف 2003): "هو المجتمع الذي يستطيع فيه كل فرد استحداث المعلومات والمعارف والنفاذ إليها واستخدامها وتقاسمها بحيث يمكن الأفراد والمنتجات والشعوب من تسخير كامل إمكانياتهم في النهوض بتنميتهم المستدامة وتحسين نوعية حياتهم".

ويساعد انتشار مجتمع المعلومات والمعرفة على تشجيع بناء الحكومة الإلكترونية E-Government، والبنوك الإلكترونية E-Banking، والتجارة الإلكترونية E-Commerce، والإدارة الإلكترونية E-Management، وكذا شركة المساهمة الإلكترونية E-Corporation، ويحتاج كل ذلك إلى التطوير المستمر في مؤشر مجتمع المعلومات والمعرفة عن طريق زيادة أعداد الحواسيب الإلكترونية، واستخداماتها في المعاملات والوظائف وزيادة عدد المشتركين في الشبكة الدولية للمعلومات Internet وتطوير استخدام البرمجيات في إدارة الأنشطة الاقتصادية والتجارية والإنتاجية والمالية والتسويقية وإدارة الموارد البشرية والأنشطة التعليمية والتدريبية. ويتخذ الاقتصاد الرقمي عدة تسميات نذكر منها:

- الاقتصاد الجديد
- اقتصاد المعرفة
- اقتصاد الإنترنت أو الويب
- الاقتصاد الإلكتروني
- الاقتصاد الافتراضي

ويرتكز الاقتصاد الرقمي على التجارة الإلكترونية وتقنية المعلومات، أما قطاعات الاقتصاد الرقمي أو الاقتصاد الجديد هي كالآتي:

الشكل رقم (1-5): قطاعات الاقتصاد الجديد



المصدر: هبا يشفوزية، دور التجارة الالكترونية في تفعيل مناطق التجارة الحرة حالة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، الشلف، 2011-2012 صفحة 05.

و يعتبر القطاع الرابع الركيزة الأساسية للاقتصاد الرقمي الذي تؤدي فيه المعرفة والمعلومات دور الحجر الأساس، حيث أنه يرتبط بالتعزيزات الكثيرة التي تجري في البيئة الصناعية وخاصة ما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والانترنت، الاتصالات والشبكات مما يعني أن التكنولوجيا هي التي تلعب الدور الأساسي في تطوير الاقتصاد الرقمي.¹

أما علاقة الاقتصاد الرقمي بالحكومة الالكترونية تتمثل في كون أن الحكومة الالكترونية عملية تحول وإعادة صياغة طريقة عمل الحكومة، وأن التقنية هي أدواتها لمساعدة المواطنين والمؤسسات بصفة عامة، كما هو متعارف عليه في العالم الإداري والاقتصادي الحالي، ولكنها ليست عملية سهلة وهي مكلفة، وتتطلب تغيير طريقة تفكير وعمل الموظفين الإداريين وكيف يتشاركون في نقل المعلومات بين مختلف الدوائر والمؤسسات والأفراد، لذا فهي تستلزم إعادة هندسة أسلوب العمل الحكومي سواء داخل المؤسسة الواحدة أو فيما بين المؤسسات الحكومية المتعددة.²

ومن هنا تعتبر الحكومة الالكترونية طرفا فاعلا يساعد في تنامي وتوسع الاقتصاد الرقمي في العالم الافتراضي الالكتروني، فالحكومات تسعى إلى تنفيذ أغلب الصفقات الافتراضية من خلال شبكة الإنترنت، وفي نفس الوقت اعتماد الحكومات في تنفيذ هذه الصفقات على العمل الالكتروني من شأنه ضبط صفقاتها الاقتصادية الرقمية الافتراضية، حيث يتسنى لها تقليل تكلفة هذه الصفقات وتنفيذها في وقت قصير وفرض الرقابة عليها، وتكمن خطورة تدخل الحكومة الالكترونية في ممارستها لصفقات افتراضية في إيجاد حالة من الوهم الاقتصادي قد يصدقها ويتصرف بناء عليها حتى كبار الاقتصاديين والسياسيين، ما يدفعهم للقيام بمشاريع أكبر حجما من مقدراتهم الحقيقية، وقد تكون لمثل هذه الأعمال آثار إيجابية مؤقتة خاصة إذا كانت هذه المشاريع داخلية في حقل التنافس مع الغير.

¹ هبايش فوزية، مرجع سابق، ص 06

² العاطف عبد القادر، متطلبات الحكومة الالكترونية في مواجهة مخاطر الاقتصاد الافتراضي، الملتقى العلمي الدولي للاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، جامعة الشلف، ص 08-09

خلاصة الفصل:

من خلال ما عرفنا في هذا الفصل، أن تطبيق مفهوم الحكومة الالكترونية سيغير من المفهوم التقليدي للحكومة في أسلوب عملها، ويجعل الجودة والتميز شعارها، ولا يتم هذا التطبيق إلا إذا توفرت مجموعة من المتطلبات والمرور بمراحل حتى يتم ترسيخ مفهوم وأهمية هذه الأخيرة لدى الأفراد والمجتمع ككل، حتى لا ننصدم مع مقاومة التغيير.

وظهور وانتشار مصطلح الحكومة الالكترونية وبروزها في الآونة الأخيرة، ما هي إلا انعكاسات لتحويلات وتطورات كثيرة ومتشعبة يشهدها العالم منذ فترة فرضتها التكنولوجيا الرقمية، مما أدى الى المزيد من الضغوط على القطاع العام، بحيث أصبحت الحاجة ملحة الى تحديث الادارة الحكومية بشكل ينعكس على المواطنين، بل على كل مؤسسات الدولة، في صورة انجاز الخدمات بصورة أكثر فاعلية، وبذلك تكون الحكومة الالكترونية واحدة من الدعائم الأساسية لتحويل المجتمع الى مجتمع معلوماتي محض.

الفصل الثاني

واقع الاقتصاد الوطني في ظل الحكومة الالكترونية

تمهيد

يتمحور مشروع بناء الحكومة الإلكترونية حول فكرة أساسية مفادها الاستثمار في تقنيات المعلومات والاتصالات وربط المواطن والمؤسسات الحكومية ومؤسسات الأعمال ومنظمات المجتمع المدني بنسق إلكتروني موحد، يتيح إجراء مختلف المعاملات يوفر الجهد والوقت والتكاليف، ويحقق لمؤسسات الأعمال على وجه الخصوص مزايا في غاية الأهمية ترفع من مستوى أداء وظائفها المتعددة ضمن الاستخدامات المتميزة للاقتصاد الرقمي الافتراضي، والجزائر إحدى الدول النامية التي تحاول تنفيذ هذا المشروع، حتى تتمكن من الاستفادة من الايجابيات والمزايا.

ومنه فمشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر، يندرج ضمن الرؤية الرامية إلى بروز مجتمع العلم والمعرفة الجزائري الذي ينهض بالاقتصاد الوطني، ليطرح بدائل لسياسة الريع المعتمدة على النفط المفروضة في غياب التنمية، عن طريق تعزيز أداء الشركات والإدارة وتسعى إلى تحسين قدرات التعليم والبحث والابتكار وعلى هذا الأساس سنقوم بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: واقع تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر؛

المبحث الثاني: تقييم مدى امكانية تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر.

الفصل الثاني: واقع الإقتصاد الوطني في ظل الحكومة الإلكترونية

المبحث الأول: واقع تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر

تبنّت الجزائر تجربة الحكومة الإلكترونية استجابة لقرارات القمة العالمية لمجتمع المعلومات المنعقدة سنة 2003 بجنيف سويسرا، والذي تمخض عنه قرارات وتوصيات عديدة لخدمة الحكم الرشيد، والتي تصب أساسا في الحكومة الإلكترونية

المطلب الأول: مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر

يعتبر مشروع الجزائر الإلكترونية 2013 من أهم المشاريع التي تم اقتراحها والتخطيط لها، فهو يهدف إلى ربط كل مؤسسات الدولة ومكونات الجماعات المحلية وجميع القطاعات الوزارية ذات الاتصال المباشر مع المواطنين بشبكة وطنية للتواصل بواسطة تقنية الرقمنة.

حيث أطلقت الجزائر من خلال وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال مشروع برنامج الحكومة الإلكترونية: الجزائر الإلكترونية "2008-2013" «E-Algérie»، الذي تم التشاور فيه مع المؤسسات والإدارات العمومية والمتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص والجامعات ومراكز البحث المتخصصة والجمعيات المهنية التي تنشط في مجال العلوم وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، إذ شارك أكثر من 300 ثلاثة مئة شخص في طرح الأفكار ومناقشتها خلال ستة أشهر وتضمن 13 محورا تحدد الأهداف الرئيسية والخاصة والمزعم إنجازها إلى غاية 2013. ويهدف هذا المشروع حسب مضمونه إلى جعل المجتمع المعلوماتي والاقتصاد الرقمي في الجزائر أداة تأثير فاعلة في النمو الاقتصادي لبلادنا.

وخلصت اللجنة الإلكترونية عن "الجزائر الإلكترونية 2013" في أواخر شهر ديسمبر 2008 إلى أن المعرفة الرقمية وتدعيم الرأسمال البشري أساسا للرهانات التي تطرحها التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع وجوب تبني مقربة ناجعة وفعالة لتنمية الرأسمال الفكري الذي تكمن قوامه الرئيسية في: البحث، التطوير، الابتكار، التربية والتكوين، وعليه يجب بدل المجهودات صوب المعلمين والآباء لجعلهم يساهمون في نشر الثقافة الرقمية، وتطوير معدات النفاذ إلى الإنترنت ذي الدفع السريع.

قدمت الحكومة الجزائرية في قمة مجتمع المعلومات التي عقدت بجنيف سنة 2003، وثيقة اقتصرت فيها على إظهار النوايا الحسنة والتمنيات، وما تنوي الحكومة الجزائرية فعله، وهذا أكثر من تقديمها لأهداف محددة بدقة ووفق مخططات مضبوطة يمكن التحقق من درجة إنجازها في الميدان.

المطلب الثاني: إستراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013

قامت الحكومة الجزائرية بالتعاون مع المعاهد والإدارات والمتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص بإعداد مخطط أطلق عليه اسم "استراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013"، وتتمحور خطة العمل هذه حول ثلاثة عشر محورا رئيسيا، حيث تم إعداد قائمة جرد للوضع بالنسبة لكل محور مع تحديد الأهداف الرئيسية والأهداف الخاصة المزعم تحقيقها على مدى السنوات الخمس من 2008 إلى 2013، وتتمثل هذه المحاور في ما يلي:¹

¹العربي عطية، دور الحكومة الإلكترونية في تحسين أداء الخدمات العمومية في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2009-2010 ص250

الفصل الثاني: واقع الإقتصاد الوطني في ظل الحكومة الإلكترونية

- تسريع استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الإدارات العمومية :
يسمح تسريع استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الإدارات العمومية بتقديم خدماتها للمواطن بطريقة جيدة وسهلة، عن طريق توفير مختلف الخدمات على شبكة الانترنت، ويعتبر هذا تحولا مهما في الأساليب التنظيمية وطرق العمل، وتوفر تكنولوجيا الإعلام والاتصال وخاصة فضاء الانترنت فضاء للتواصل المستقل عن الوجود المادي، ويعتمد على لا مركزية المعلومات واحتكارها في تحسين نوعية صنع القرار والرفع من جودة اتخاذ القرارات.

- تسريع استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال على مستوى المؤسسات والشركات :
إن وسائل التسيير المتمركزة على تكنولوجيا الإعلام والاتصال تمثل اليوم الضمان الوحيد لمتابعة ومسايرة المؤسسات والشركات لمتطلبات العولة، فبفضل الإنترنت أصبحت فكرة السوق ذات بعد عالمي ضمن نمط اقتصادي أصبحت فيه المعرفة قيمة أساسية، ورفع القدرة التنافسية واغتنام الفرص ومصادر جديدة للدخل التي تتيحها سوق واسعة وأكثر حركية.

- تطوير الآليات والإجراءات التحفيزية الكفيلة بتمكين المواطنين من الاستفادة من تجهيزات وشبكات تكنولوجيات الإعلام والاتصال :

تسهيل وتوسيع استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال للسماح للمواطنين عبر كامل إقليم الدولة بالاستفادة من مختلف الخدمات الالكترونية، بما في ذلك البيانات والمعرفة التي توفرها شبكة الإنترنت، وكل هذا يتم من خلال برنامج لتطوير التدفق العالي للإنترنت وبرامج للتكوين وذلك لتسريع إجراءات تعميم استعمال هذه التكنولوجيا، مثال ذلك تدعيم برنامج "أسرتك" والرفع من فضاءات الاتصال كمقاهي الانترنت، المدن التكنولوجية، دور الشباب ودور الثقافة ...

- دعم التحول نحو الاقتصاد الرقمي :

من خلال تهيئة الظروف المناسبة لتطوير صناعة تكنولوجيات الإعلام والاتصال تطورا مكثفا، إذ أن الاقتصاد الرقمي يعتمد على اقتصاد المعرفة، ويرتكز على ثلاث مقومات رئيسية وهي: التطبيقات والبرمجيات والخدمات والتجهيزات.

- تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفق السريع والفائق السرعة :

مع احترام معايير السلامة والأمن المعلوماتي، حيث تشكل أرضية لجميع النشاطات والخدمات الحكومية الالكترونية لصالح المواطن والمؤسسات والإدارات العمومية، ويتطلب هذا الأمر: إعادة تأهيل البنية التحتية الوطنية للاتصالات، تأمين الشبكات الحالية، تحسين جودة الخدمات الالكترونية، التسيير الفعال للمواقع الجزائرية .

- تطوير الكفاءات والقدرات البشرية :

وهذا بالموازاة مع تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال وللوصول إلى هذا الهدف يجب دعم التكوين في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال سواء على مستوى التعليم العالي أو على مستوى التكوين المهني والتمهين، وكذا تعميم تدريس تكنولوجيا الإعلام والاتصال لكل فئات المجتمع.

الفصل الثاني: واقع الإقتصاد الوطني في ظل الحكومة الإلكترونية

-تدعيم أنشطة البحث والتطوير والابتكار والإبداع :

لأن الإقتصاد المؤسس على المعرفة مرتبط بالبحث والتطوير والابتكار الذي يضمن منتجات ذات قيمة إضافية في ميدان تكنولوجيا الاتصال والإعلام من خلال تكثيف نشاطات البحث والتطوير والإبداع.

-تأهيل الإطار القانوني الوطني وضبطه على المستويين التشريعي والتنظيمي:

يسمح بتغطية المسائل القانونية الناجمة عن استعمال وتطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتحكم في مجتمع المعلومات، ومن هذا المنطلق وجب صياغة إطار تشريعي يتماشى والممارسات الدولية ومتطلبات مجتمع المعرفة، فهذا المشروع يتطلب توفير محيط ثقة ملائم تضمنها النصوص التشريعية والتنظيمية.

-الإعلام والاتصال: كعاملين لهما دور أساسي في ترقية الإقتصاد الرقمي، فالإعلام يشكل قيمة رئيسية وألية للتحسيس بأهمية دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تحسين جودة حياة المواطن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذا من الواجب وضع مخطط للاتصال ضمن خطة بناء مجتمع المعرفة في الجزائر.

- تامين وتعزيز التعاون الدولي في ميدان تكنولوجيا الإعلام والاتصال :

وبالخصوص مع الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج « Meda II »، ويسهم هذا في المشاركة الفعالة في الحوار والمبادلات الدولية، وإقامة شراكات استراتيجية بهدف تملك التكنولوجيات والمهارات.

-الإجراءات التنظيمية:

ويكون ذلك من خلال تشكيل لجنة وزارية تدعى اللجنة الالكترونية يرأسها رئيس الوزراء مهمتها التوجيه وتدعيم الانسجام والتنسيق بين القطاعات والتنفيذ، وكذا تدعيم قدرات التدخل على المستوى القطاعي والهيئات المتخصصة.

-آليات التقييم والمتابعة:

إذ أنها تتسم بالدقة والفعالية للتحكم في مجتمع المعرفة والإقتصاد المبني على المعرفة، حيث تشكل هذه الآليات ضمان الفعالية البرنامج الاستراتيجي للحكومة الالكترونية، إعداد الإطار التصوري لنظام مؤشرات الجودة وإعداد قائمة بالمؤشرات الملائمة للمتابعة والتقييم تسمح بقياس تأثيرات تكنولوجيا الإعلام والاتصال على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتقييم الدوري لمشروع الجزائر الالكترونية 2013.

الموارد المالية :

حيث يستلزم تنفيذ البرنامج أموال طائلة، ولذا فقد تم تخصيص ميزانية خاصة لتطبيق البرنامج، وهي تغطي جميع مراحل تنفيذ الاستراتيجية ، وفقا للميزانية العامة للسنوات من 2008 إلى 2013.

المطلب الثالث: أهداف الجزائر الإلكترونية

إن الأهداف الأساسية من وراء إنجاز مشروع الحكومة الإلكترونية " الجزائر الإلكترونية 2013"

تتمثل في النقاط الآتية:¹

ضمان الفعالية في تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين ، وأن تكون متاحة للجميع ، وذلك بتسهيل وتبسيط المراحل الإدارية التي تسعى من خلالها للحصول على وثائق أو معلومات.
عصرنة الإدارة عن طريق إدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتقريبها للمواطن.

¹العربي عطية ، مرجع سابق، ص 253

الفصل الثاني: واقع الإقتصاد الوطني في ظل الحكومة الإلكترونية

دعم القطاع الاقتصادي عن طريق إدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال. التنسيق بين مختلف الوزارات والهيئات الرسمية.

إنجاز منشآت الاتصالات ذات التدفق العالي وفائق السرعة، مؤمنة وذات نوعية جيدة. إعداد برنامج يمنح الأولوية للتكوين العالي والتكوين المهني في مجال تكنولوجيا الإعلام. مكافحة البيروقراطية التي تشكل كبح التنمية البلاد.

تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين في مختلف مجالات حياة مجتمعنا والمساهمة كذلك في تجسيد على أرض الواقع مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة وكذلك تحقيق السياسة الوطنية الجوارية عن طريق تقريب الإدارة من المواطن.

حماية مجتمعنا وبلادنا ضد آفة الجريمة المنظمة وبالأخص الجريمة المنظمة العابرة للحدود وكذا ظاهرة الإرهاب والتي تستعمل غالبا تزوير و تقليد وثائق الهوية والسفر كوسيلة لانتشارها.

المطلب الرابع: آليات العملية الخاصة بتطبيق الجزائر الإلكترونية

تتمثل الآليات العملية التفصيلية الخاصة بالمحاور التي تتضمنها استراتيجية "الجزائر الإلكترونية 2013" في مجموعة من الإجراءات التفصيلية المتعلقة بالأهداف الخاصة بكل محور على حدا، من خلال التقاط التالية:

- إدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الإدارة العمومية وتعزيز استخدامها ووضع مختلف خدماتها على شبكة الانترنت وتوفير المعلومات في أي وقت وفي أي مكان، وتم في هذا الإطار وضع أهداف خاصة وآخر بمشتركة لكل دائرة وزارية لاستكمال البنى الأساسية المعلوماتية و نشر تطبيقات قطاعية متميزة، وتنمية الكفاءات البشرية، وتطوير الخدمات الإلكترونية لفائدة المواطنين والشركات والعمال والإدارات الأخرى.

- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لامتلاك تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتحسين أداء الشركات وتطوير خدماتها، من خلال تنفيذ عدد من العمليات منها وضع مصارف الكترونية، وإرساء الاستثمار الإلكتروني، وإدارة الأعمال الإلكترونية، و التموين الإلكتروني واستحداث السجل التجاري الإلكتروني، والتجارة الإلكترونية. كما سيتم إدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في المستثمرات الفلاحية لرفع الإنتاج والإنتاجية، وفي الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وفي نشاط الوكالات السياحية.

- إعادة بعث عملية "أسرتك" من خلال توفير الحواسيب الفردية وخطوط التوصيل ذات التدفق السريع وتوفير التكوين وتقديم مضامين خاصة بكلفة من فئات المجتمع، ويجري في هذا الإطار، إعداد ملف حول المقاربة الجديدة لهذه العملية، وإعداد ملفات أخرى، تسمح بالاستفادة من الحواسيب لصالح العاملين بمختلف الإدارات، وقطاع التربية، والصحة، وأصحاب المهن الحرة، وفئة المعوقين لتسهيل اندماجها في النشاط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي للبلد.

- لتطوير صناعة تكنولوجيات الإعلام والاتصال، تم تحديد الأهداف المتوخاة، و تتمثل في مواصلة الحوار والنقاش الناتج عن عملية إعداد الاستراتيجية في الجوانب الخاصة بالحكومة الإلكترونية، وتوفير الشروط الخاصة بثمين الكفاءات العلمية والتقنية الوطنية في مجال إنتاج البرمجيات والخدمات والتجهيز، وإقامة إجراءات تشجع على إنتاج المضامين.

الفصل الثاني: واقع الإقتصاد الوطني في ظل الحكومة الإلكترونية

- سيتم في إطار تأهيل مستوى المنشآت الوطنية للاتصال، القيام تدريجيا باستبدال تجهيزات المشتركين المركبة في مراكز التحوي والبالغ عددها 4 ملايين، بمعدل 900 ألف خط في السنة، بين 2009 و 2013، واقتناء جهيزات نفاذ جديدة لصالح المناطق المحرومة، وإعداد برنامج خماسي لتطوير مجموع الشبكات السلكية لربطاً لمستخدميها، وتوصيل مليون مشترك إضافي من خلال بسط شبكات سلكية في التجمعات السكانية أو المناطق السكنية الجديدة غير الموصولة بشبكة اتصالات الجزائر، بالإضافة إلى إنجاز شبكة للألياف البصرية موصولة بالمنازل والعمارات والأرصفت بسعة مليون منفذ، وإقامة نظام للإشراف على الشبكة وكشف الأعطال، يسمح بتصليح 5 آلاف عطل في الشهر في أفق 2013، وتحويل شبكات الربط المحلي اللاسلكي المركبة في المناطق العمرانية المدنية نحو المناطق الريفية، بالإضافة إلى تأهيل مستوى الشبكة المتعددة الخدمات، وإنشاء مركز وطني لمعالجة المعلومات. وتأخذ الاستراتيجية بعين الاعتبار مسألة تحسين رؤية الجزائر فيما يخص الانترنت من خلال اعتماد تسيير فعال للرمز «DZ». وإنشاء وكالة تسيير باسم النطاق المذكور.

- فيما يخص الجانب المرتبط بتطوير الكفاءات البشرية فان الاستراتيجية تضع برنامجاً يمنح الأولوية للتكوين العالي والتكوين المهني في مجال تكنولوجيايات الإعلام والاتصال، ويلقن هذه التكنولوجيات لكافة الشرائح الاجتماعية.

- بالإضافة إلى تنظيم عملية نقل التكنولوجيات والمعرفة والمهارة من خلال اعتماد مسعى يحث الشركات العابرة للدول على الاستثمار في نشاط لبحث في الجزائر و إقرار إجراءات تحفيزية و تشجيعية للشركات المتعددة الجنسيات منها ميكروسوفت، أوراكل، وسيسكو المتواجدة على مستوى السوق الجزائرية، للاستثمار في الجزائر في مجال نقل التكنولوجيات والابتكار بمدينة س يدي عبد الله، والتعجيل بإنشاء مركز ابتكار في مجال تكنولوجيايات الإعلام والاتصال لتنظيم عملية تحويل ونقل المعرفة عن طريق تأهيل مستوى المهندسين والعلميين الجزائريين، وتطوير التعاون العلمي.

- من جانب آخر تمت دراسة، الجانب المتعلق بالإطار التشريعي، بإشراك عدد من القطاعات الوزارية لإعداد النصوص التنظيمية، بشكل يتماشى مع الممارسات الدولية و متطلبات مجتمع المعلومات. ولتوفير جو من الثقة وتعزيز إقامة الحكومة الالكترونية، ستقوم هذه الأخيرة إلى جانب المؤسسة الالكترونية، بإدخال طرق جديدة في التعامل والتبادل مبنية على الوسائل الالكترونية من خلال إعداد و تفعيل تنظيم خاص بالهوية الالكترونية وحيدة خاصة بالأفراد و الشركات وتكون بتوقيع الكتروني، وتنظيم آخر خاص بالمبادلات الالكترونية مصادق عليها، بالإضافة إلى وضع تنظيم خاص بحماية المعطيات الشخصية لضمان سرية وسلامة المعلومات الخاصة بالمواطنين والشركات وحصر استعمالها على الإدارات المؤهلة فقط، بالإضافة إلى استصدار نصوص تنظيمية وأخرى قانونية خاصة بالوقاية ومكافحة المخالفات المرتبطة بهذا المجال، وتطوير خدمات مجتمع المعلومات بالإضافة إلى تحديد صلاحية ونجاعة العقود الالكترونية.

المطلب الخامس: برنامج عمل تنفيذ الحكومة الإلكترونية

الفصل الثاني: واقع الإقتصاد الوطني في ظل الحكومة الإلكترونية

يأتي برنامج الحكومة الإلكترونية ضمن المبادرات والمشاريع التنموية التي تتبناها الحكومة الجزائرية لتحقيق التنمية المستدامة في مختلف جوانب الحياة، ويتمثل برنامج عمل تنفيذ مشروع الحكومة الإلكترونية في:¹

(1) برنامج تطوير التشريعات: والذي يتضمن إعداد قانون، ينظم المعاملات الحكومية الإلكترونية وتطوير التشريعات القائمة.

(2) برنامج تطوير البنية المالية: يعمل البرنامج على تطوير المؤسسات ماليا، لتصبح أكثر مرونة.

(3) برنامج التطوير الإداري والتنفيذي: والذي يشمل تطوير أساليب العمل في الجهات المقرر استخدامها للمعاملات الإلكترونية.

(4) برنامج التطوير الفني: يركز هذا البرنامج على استخدام التكنولوجيا الرقمية في الجهات الحكومية لتطوير الطاقات والقدرات اللازمة لإنجاز المشروع، كذلك يهتم البرنامج بتحسين الكفاءة التشغيلية والتي تتضمن استخدام أحدث الأجهزة والمعدات وأنظمة قواعد البيانات وتحديث البنية الأساسية للاتصالات و المعلومات.

(5) برنامج تنمية الكوادر البشرية: من خلال العمل على تطوير فكر القيادات الحكومية بما يتلاءم مع مفهوم الحكومة الإلكترونية، وإعداد خطة مناسبة لتدريب فرق العمل التي يتم تكوينها من جميع الجهات الحكومية التي تشارك في مشروع الحكومة الإلكترونية بهدف القدرة على إدارته كل حسب اختصاصه.

(6) برنامج الإعلام و التوعية: يتم من خلال البرنامج إعداد خطة تعريف المجتمع بمزايا التحول إلى المجتمع الرقمي وكيفية الاستفادة من مشروع الحكومة الإلكترونية.

المبحث الثاني: تقييم مدى إمكانية تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر

للتأكد من جاهزية الحكومة الإلكترونية في الجزائر، أن دور السلطات العليا في البلاد حاسم في قيادة هذا التحول، والذي يعتبر قرارا يحمل طابعا سياسيا، فهي الجهة المخولة للإسراع في تبنيه، وتوفير أرضية ملائمة وبيئة مناسبة تساعد على ذلك، من خلال الانتقال من الأساليب التقليدية ومن إعداد البيانات ومسك الحسابات والعمليات المالية وما إلى ذلك إلى الوسائل الإلكترونية عبر استخدام أنظمة الحاسب الآلي بدلا من الأوراق والمستندات.

المطلب الأول: البنية التحتية للحكومة الإلكترونية في الجزائر

إن مشروع بناء الحكومة الإلكترونية يتمحور حول فكرة أساسية مفادها الاستثمار في تقنيات المعلومات والاتصالات، والتحضير اللازم للعنصر البشري، وربط المواطن والمؤسسات الحكومية ومؤسسات الأعمال ومنظمات المجتمع المدني بنسق إلكتروني موحد، يتيح إجراء مختلف المعاملات بين هذه الأطراف جميعا بالسهولة والسرعة المطلوبة، لتهيئة الأرضية اللازمة لذلك، مما يوفر الجهد والوقت والتكاليف، ويحقق لمؤسسات الأعمال على وجه الخصوص مزايا في غاية الأهمية ترفع من مستوى أداء وظائفها المتعددة ضمن الاستخدامات المتميزة للاقتصاد الرقمي الافتراضي.

¹ عبد الله حاج سعيد، تقييم نظام الحكومة الإلكترونية في الجزائر، مجلة الانسان والمجال العدد 02، أكتوبر 2015، البيض الجزائر ص 131

الفصل الثاني: واقع الإقتصاد الوطني في ظل الحكومة الإلكترونية

وعلى هذا الأساس أصبح من أولويات الحكومة الجزائرية، التعجيل باستعمالات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الإدارات والمؤسسات وعرض الخدمات عبر الانترنت وتعميم استعمالاتها في مختلف القطاعات، وكذا تعميم الاستفادة منها عبر الفضاءات المعلوماتية، ويقوم هذا البرنامج الاستراتيجي على أساس تطوير الكفاءات البشرية وتأهيل المنشآت وهيئة الأطر القانونية والتشريعية، كما تسعى الحكومة جاهدة لاتخاذ جملة من التدابير التي ترمي إلى تحسين مؤشرات خدمات الهاتف الثابت والهاتف المنقول والانترنت، وهذا ما سنوضحه في النقاط التالية:

ا. الإرادة السياسية في دعم التحول الإلكتروني:

لدعم مشروع الحكومة الإلكترونية، قامت الحكومة الجزائرية بتنصيب لجنة وزارية سميت باللجنة الإلكترونية، وهي تحت إشراف رئيس الحكومة، وتضم ممثلين عن جميع الوزارات، الأمر الذي يعتبر مؤشرا إيجابيا يعكس نية الحكومة وعزمها على تنفيذ هذا المشروع، وترجم نوع التوجه السياسي والإرادة السياسية¹.

فهذه اللجنة مكلفة بمتابعة تطبيق برنامج الحكومة الإلكترونية، وتنفيذ برنامج تحديث الإدارة العمومية وإدخال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، خاصة أن اللجنة تم تدعيمها بلجنة تقنية تضم خبراء في تقنيات تكنولوجيا الإعلام والاتصال، لتوفير الدعم الفني، وتحديد برنامج ميزانية خاص باستراتيجية الجزائر الإلكترونية E-Algérie2013 وفقا لمراحل تنفيذية مرتقبة، يتم عرضها سنويا، إلى غاية استكمال البرنامج أي من سنة 2008 إلى غاية سنة 2013 كما يمكن تسجيل مبادرة الوزارة الخاصة بتوسيع الخدمة العامة بواسطة تسهيل النفاذ للانترنت، ومحاولة تسريع إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في استخدامات الإدارات العمومية، بالشكل الذي يعيد النظر في كيفية تسييرها، وتنظيمها وتكييف الخدمة التي تقدمها مع المتطلبات الرقمية.

ii. الإطار القانوني والتشريعي للتحول الإلكتروني:

حاول المشرع في العديد من النصوص القانونية مساندة التطور الحاصل في تكنولوجيا الإعلام والاتصال بهدف بناء مجتمع المعرفة من خلال سن العديد من القوانين والنصوص التنظيمية والتي تدخل ضمن الآليات التي تؤسس لفكرة الحكومة الإلكترونية، وهذا من خلال تهيئة بيئة تشريعية مرافقة لاستراتيجية الحكومة الإلكترونية.

فقد أقرت الجزائر منظومة من التشريعات والتنظيمات بالموازاة مع التطور الحاصل في ميدان تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وباعتبارها من المتطلبات الأساسية لهذا التحول نحو الحكومة الإلكترونية إذ يعد نمط حديث في تسيير الشأن العام للدولة وتقديم الخدمات المختلفة للفاعلين معها، وتحضير المجتمع قصد الولوج إلى اقتصاد مبني على المعرفة وبناء مجتمع المعلومات، أقرت الدولة الجزائرية جملة من النصوص القانونية من شأنها تعزيز المحاور الرئيسية لتطبيقات الجزائر الإلكترونية 2013 وفيما يلي بعض منها:

المرسوم التنفيذي رقم 98-275 المؤرخ في 25 أوت 1998 :

¹عبدالله حاج سعيد مرجع سابق، ص 131.

الفصل الثاني: واقع الإقتصاد الوطني في ظل الحكومة الإلكترونية

والذي يضبط شروط وكيفيات ممارسة خدمات الانترنت وقد أنهى هذا المرسوم احتكار الدولة لقطاع الانترنت مما سمح بظهور مزودين جدد عموميون وخواص، وتشجيع الاستثمار في هذا الجانب من النشاط وتسهيل النفاذ إلى هذه الخدمات.¹

المرسوم التنفيذي رقم 2000-307 المؤرخ في 14 أكتوبر 2000 المعدل للمرسوم رقم 98-275: والذي حدد شروط ومعايير تنظيم الانترنت والاستفادة منها وحقوق والتزامات مقدمي الخدمة والإجراءات المتبعة للحصول على الرخصة وحالات سحبها كما أشار إلى ضرورة تشكيل لجنة منح الرخص لتقديم خدمة الانترنت.²

المرسوم التنفيذي رقم 01-123 المؤرخ في 09 ماي 2001: المتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية وعلى مختلف خدمات المواصلات السلكية، لقد تم إدراج ثلاث مواد من هذا المرسوم لتلبية الحاجات المتعلقة بالتوقيع الإلكتروني، لتعطي الصلاحيات لسلطة الضبط بمنح الرخص المتعلقة بوضع استغلال خدمات المصادقة الإلكترونية.³

القانون 03-2000 المؤرخ في 05 أوت 2000: والذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية و الذي يكرس الفصل بين وظائف المتعامل البريدي ومتعامل الاتصالات، وإعادة هيكلة وزارة البريد والمواصلات سمح بتحديد إطار قانوني لسلطة ضبط مستقلة وحررة وفتحت الأبواب للمستثمرين الخواص وتكفلت بمنح الرخص للقطاع الخاص سواء المتعلقة بالهاتف النقال أو الثابت وترخيصات موزعي خدمات الانترنت.⁴

الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003: المتعلق بالنقد والقرض، الذي يبرز فيه اعتراف القانون الجزائري بوسائل الدفع، ففي نص مادته 69 والتي تنص على أن وسائل الدفع الإلكتروني هي كل الأدوات التي تمكن الشخص من تحويل الأموال مهما كان السند أو الأسلوب التقني المستعمل.⁵

القانون رقم 04-15 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004: أمام الفراغ القانوني في مجال الجريمة الإلكترونية تم إصدار هذا القانون المعدل والمتمم لقانون العقوبات والذي ينص على الحماية الجزائية للأنظمة المعلوماتية من خلال تجريم كل أنواع الاعتداءات التي

¹ المرسوم التنفيذي رقم 98-275 المؤرخ في 25 أوت 1998 المتعلق بضبط شروط وكيفية إقامة خدمات الانترنت واستغلالها الجريدة الرسمية العدد 63 الصادر بتاريخ 26/08/1998 ص 05

² المرسوم التنفيذي رقم 2000-307 المؤرخ في 14 أكتوبر 2000 المعدل لمرسوم رقم 98-275 الذي يضبط شروط وكيفيات إقامة خدمات الانترنت واستغلالها - الجريدة الرسمية العدد 60 الصادر بتاريخ 15/10/2000 ص 15

³ المرسوم التنفيذي رقم 01-123 المؤرخ في 09 ماي 2001 المتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية وعلى مختلف خدمات المواصلات السلكية - الجريدة الرسمية العدد 21 الصادر في 13/05/2001 ص 13

⁴ القانون 03-2000 المؤرخ في 05 أوت 2000 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية - الجريدة الرسمية العدد 48 الصادر بتاريخ 06/08/2000 ص 03

⁵ الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض - الجريدة الرسمية العدد 52 الصادر بتاريخ 27/08/2003 ص 03

الفصل الثاني: واقع الإقتصاد الوطني في ظل الحكومة الإلكترونية

تستهدف أنظمة المعالجة الآلية للمعطيات كالدخول غير المشروع للأنظمة المعلوماتية، تغيير أو إتلاف المعطيات¹...

القانون رقم 05-10 المؤرخ في 20 جوان 2005 :

المتمم والمعدل للقانون المدني حيث انتقل المشرع من خلاله من النظام الورقي في الإثبات إلى النظام الإلكتروني حيث أصبح للكتابة في الشكل الإلكتروني مكان ضمن قواعد الإثبات في القانون المدني الجزائري طبقا لنص المادة 323 مكرر ويقصد هبا الكتابة في الشكل الإلكتروني ذات التسلسل في الأوصاف أو الأرقام أو أية علامات أو رموز ذات معنى مفهوم مهما كانت الوسيلة الإلكترونية المستعملة ومهما كانت طرق إرسالها². المرسوم التنفيذي رقم 07-162 المؤرخ في 30 ماي 2007 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 01-123: المتعلق بالتصديق الإلكتروني، وهو ترخيص تمنحه سلطة ضبط البريد و الاتصالات السلكية و اللاسلكية وهذا الترخيص يكون مرفق بدفتر الشروط الذي يحدد حقوق وواجبات مؤدي الخدمات والمستعمل لها والأشخاص الذين يجوز لهم قانونا ممارسة هذا النشاط يجب أن تتوفر فهم نفس شروط مقدمي خدمة الانترنت في الجزائر وبالتالي فإن نشاط مقدمي خدمات التصديق يعتبر نشاطا اقتصاديا يخضع للقيود التجارية طبقا للقانون التجاري³.

القانون 04-09 المؤرخ في 05 أوت 2009:

لقد تم سن قانون الجريمة الإلكترونية المتضمن القاعدة الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها⁴.

القانون رقم 04-15 المؤرخ في 01 فبراير 2015:

الذي يهدف إلى تحديد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، والذي عرف التوقيع الإلكتروني في مادته الثانية على أنها بيانات في شكل إلكتروني مرفقة أو مرتبطة منطقيا ببيانات إلكترونية أخرى، تستعمل كوسيلة توثيق⁵.

القانون 04-18 المؤرخ في 10 ماي 2018:

الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية، ويهدف هذا القانون إلى تحديد الشروط التي من شأنها تطوير وتقديم خدمات البريد والاتصالات الإلكترونية وترقية تطوير الاتصالات

¹ القانون رقم 04-15 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 المعدل والمتمم للأمر رقم 66-156 والمتضمن قانون العقوبات – الجريدة الرسمية العدد 71 الصادر بتاريخ 10/11/2004 ص 08

² القانون رقم 05-10 المؤرخ في 20 جوان 2005 المتضمم للمعدل للأمر 75-58 المتضمن القانون المدني – الجريدة الرسمية العدد 44 الصادر بتاريخ 26/06/2005 ص 17

³ المرسوم التنفيذي رقم 07-162 المؤرخ في 30 ماي 2007 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 01-123 المتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية وعلى مختلف خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية – الجريدة الرسمية العدد 37 الصادر بتاريخ 07/06/2007 ص 12

⁴ القانون 04-09 المؤرخ في 05 أوت 2009 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها – الجريدة الرسمية العدد 47 الصادر بتاريخ 16/08/2009 صفحة 05

⁵ القانون رقم 04-15 المؤرخ في 01 فبراير 2015 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين – الجريدة الرسمية العدد 06 الصادر بتاريخ 10/10/2015 ص 06

الفصل الثاني: واقع الإقتصاد الوطني في ظل الحكومة الإلكترونية

الإلكترونية وتحديد الشروط العامة لاستغلال نشاطات البريد والاتصالات الإلكترونية، ويطبق هذا القانون على نشاطات البريد والاتصالات الإلكترونية.¹

القانون 05-18 المؤرخ في 10 ماي 2018:

المتعلق بالتجارة الإلكترونية، والذي يحدد القواعد العامة بالتجارة الإلكترونية للسلع والخدمات، إذ نصت المادة الثانية منه على: "يطبق القانون الجزائري في مجال المعاملات التجارية الإلكترونية في حالة ما إذا كان أحد أطراف العقد الإلكتروني متمتعاً بالجنسية الجزائرية أو مقيماً إقامة شرعية في الجزائر أو شخصاً معنوياً خاضعاً للقانون الجزائري أو كان العقد محل إبرام أو تنفيذ في الجزائر".²

III. أرضية تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر:

إن بناء مجتمع المعلومات وفق منطق التحول الإلكتروني أصبح أحد ضروريات الانفتاح على تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الحياة اليومية للمواطنين، وفي ظل الاعتماد على التكنولوجيا، واعتبارها المنطلق الأساسي والمحوري الذي يشغل قضايا التنمية، وتماشياً مع هذا أولت الجزائر اهتماماً أساسياً يدعو إلى تعزيز القدرات والمساعدة التقنية التي جاء بها الاتحاد الدولي للاتصالات بموجب القرار رقم 112 عام 2006، ضمن هذا الإطار ركزت مطالب الجزائر في المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات بالجزائر في أفريل 2009 على ضرورة نقل المعرفة والخبرة لصالح البلدان النامية، التي هي بأمرس الحاجة لتحسين مستواها بهدف إقامة مجتمع معلومات عالمي شامل، كما التزمت بمبادرة وخطة جنيف وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات وبالتالي سعت الجزائر إلى وضع لجنة قيادة مجتمع المعلومات، هدفها البحث عن آفاق تنمية التكنولوجيا في الجزائر، ومن بين أولويات الحكومة التعجيل باستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الإدارة والمؤسسات، وعرض الخدمات عبر الانترنت وتعميم استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في مختلف القطاعات، لاسيما التربية والتعليم والتكوين، وتعميم الاستفادة منها عبر فضاءات المجموعات، ويقوم هذا البرنامج الاستراتيجي على أساس تطوير الكفاءات البشرية وتأهيل المنشآت والأطراف القانونية.

المطلب الثاني: إعادة هيكلة قطاع البريد والمواصلات في الجزائر

لقد تجسدت تعديل انقطاع البريد والمواصلات في سن قانون جديد للقطاع في أوت 2000 والذي جاء ليحد من احتكار الدولة لنشاطات البريد والمواصلات، مدعماً الفصل بين نشاطي التنظيم واستغلال وتسيير الشبكات، وتطبيقاً لهذا المبدأ تم إنشاء سلطة ضبط مستقلة إدارياً، ومالياً، ومتعاملين أحدهما يتكفل بالنشاطات البريدية، والخدمات المالية البريدية، وآخر الاتصالات.

وبالتالي تولد عن التغيير الحاصل في وظائف ونشاطات وزارة البريد والمواصلات إلى المؤسسة العمومية للبريد كمؤسسة ذات الطابع صناعي وتجاري، والى متعامل المواصلات السلكية واللاسلكية وفق الآتي:

- بريد الجزائر: تم فصلها كمؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري (EPIC)
- اتصالات الجزائر: هي مؤسسة عمومية اقتصادية (EPE)، شركة ذات الأسهم SPA

¹ القانون 04-18 المؤرخ في 10 ماي 2018 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية – الجريدة الرسمية العدد 27 الصادر بتاريخ 2018/05/13 ص 03

² القانون 05-18 المؤرخ في 10 ماي 2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية – الجريدة الرسمية العدد 28 الصادر بتاريخ 2018/05/16 ص 04.

الفصل الثاني: واقع الإقتصاد الوطني في ظل الحكومة الإلكترونية

- سلطة الضبط: اذ أمام فتح سوق الاستثمار في الاتصالات كانت هنا كضرورة إلى تأسيس نظام سلطة خاصة تتخذ من الجزائر العاصمة مقرا لها، تعرف بسلطة الضبط.
الشبكة العامة للاتصالات:

من أهم الدلائل على زيادة توجه أي مجتمع نحو مجتمع المعلومات هو توفر شبكات الاتصالات الهاتفية الثابتة والنقالة، والتي يتم من خلالها النفاذ إلى الانترنت، وتطبيقات الحكومة الإلكترونية، فضعف هذه الشبكات لا يقدم أي دعم فعال لشبكات الأعمال ولا يلبي متطلبات الأعمال الإلكترونية.

فبعد صدور القانون 03-2000 المؤرخ في 05 أوت 2000 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية و اللاسلكية و الذي يكرس الفصل بين وظائف المتعامل البريدي و متعامل الاتصالات، والذي جاء لإنهاء احتكار الدولة لنشاطات البريد و المواصلات، ووضع حدا فاصلا بين نشاطي التنظيم واستغلال أو إدارة الشبكات، ومع صدور هذا القانون تم إنشاء سلطة ضبط البريد والاتصالات" والتي تعتبر سلطة مستقلة حكما بين الجهات المختلفة، وهيمنت على سوق الاتصالات شركة "اتصالات الجزائر" وهي الشركة الأم والتابعة للحكومة والتي تقدم خدمات الاتصالات الهاتفية الثابتة والمحمولة، ولكنها لم تكن الشركة الأولى التي قدمت خدمات الهاتف المحمول في الجزائر حيث حصلت شركة أوراسكوم المصرية على أول رخصة لتشغيل هاتف المحمول في الجزائر عبر شركتها "جيزي" قبل أن تطلق الجزائرية للاتصالات شركتها "موبيليس" وأخيرا شركة "الوطنية الكويتية" كمشغل ثالث من خلال شركة "نجمة"، ونجحت هذه الشركات خلال فترة لا تتجاوز أربع سنوات في الوصول بعدد 13 مليون مشترك لخدمات الهاتف المحمول، في الوقت الذي لا يتجاوز فيه عدد مشتركي الهواتف الثابتة 2.6 مليون مشترك الأمر الذي يؤثر بشكل واضح على انتشار خدمات الانترنت.¹

مستخدمي الهاتف الثابت:

يتجه عدد مشتركي الهاتف الثابت في الجزائر في الثلاث سنوات الاخيرة نحو استقرار نوعي حيث فاق الثلاث ملايين مشترك منذ سنة 2015. كما هو موضح في الجدول أدناه.
كما عرفت سنة 2017 الاستغناء عن تكنولوجيا الهاتف الثابت اللاسلكي الذي خصص للمناطق الريفية وذلك راجع الى استراتيجية الدولة بتزويد هذه المناطق ببنية تحتية للاتصالات أكثر نجاعة.
كما نجد ان كثافة الهاتف الثابت عرفت انخفاضا حيث بلغت في سنة 2017 نسبة % 07,50 وفي سنة 2016 نسبة % 8,26 ويرجع ذلك لتوجه المواطن الى الهاتف النقال.

جدول رقم (II – 1): تطور عدد المشتركين في شبكة الهاتف الثابت خلال الفترة 2010-2017

إجمالي مشترك الهاتف الثابت	مشتركي الهاتف الثابت اللاسلكي WLL	مشتركي الهاتف الثابت السلكي	
3.025.469	655.885	2.266.846	2010

¹عبد الله حاج سعيد ، مرجع سابق، ص 208

²“e-learning eled and education” <http://eled.campussource.de/archive/3,seen> on:14/05/2021

الفصل الثاني: واقع الإقتصاد الوطني في ظل الحكومة الإلكترونية

3.131.065	518.064	2.541.272	2011
3.231.332	533.233	2.756.130	2012
3.138.914	421.529	2.717.385	2013
3.098.787	272.960	2.825.827	2014
3.267.592	254.132	3.013.460	2015
3.404.709	229.950	3.174.759	2016
3.130.090	0	3.130.090	2017

المصدر: من إعداد الطالبين بناء مؤشرات الهاتف الثابت <https://www.mpttn.gov.dz/ar>

مستخدمي الهاتف النقال:

تم فتح سوق الهاتف النقال للمنافسة بالجزائر إثر إصدار القانون رقم 03-2003 المؤرخ في 05 أوت 2000 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات، وينشط حاليا 03 متعاملين للهاتف النقال داخل السوق الجزائرية.

شهدت خدمات الهاتف النقال في الجزائر تحسنا ملحوظا، حيث تجاوزت نسبة تغطية السكان بشبكة الهاتف النقال 98% عام 2016 وهذا ما يفسر الارتفاع المستمر لعدد المشتركين حيث وصل إلى 49,87 مليون مشترك سنة 2017 مقابل 47.04 مليون مشترك سنة 2016 أي بزيادة قدرها 6,02% بدأت خدمة الهاتف المحمول الجيل الثالث 3G في الجزائر في ديسمبر عام 2013، وفي شهر واحد فقط تم تسجيل 308019 مشترك، وتضاعف هذا الرقم 27 مرة في عام 2014، وفي عام 2017 وصل إلى أكثر من 23 مليون مشترك.

وفي إطار التحديث ونشر شبكة الاتصالات في البلاد لتوجيه البلاد نحو الاقتصاد الرقمي، أعلنت السيدة وزيرة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة، يوم 1 أكتوبر 2016 الانطلاق الرسمي للجيل الرابع 4G للهاتف النقال في الجزائر حيث تم تسجيل 49296810 مشترك سنة 2017 حيث يمثل عدد الاشتراكات المدفوعة مسبقا نسبة 87,95%.

وحول توزيع حصة السوق بين متعاملين الهاتف النقال GSM، لم يتغير الترتيب منذ سنين، حيث في عام 2017، تتولى شركة أوراسكوم تليكوم الجزائر الصدارة بـ 39,69%، تليها الجزائر للاتصالات موبيليس ثم الوطنية لاتصالات الجزائر، أما بالنسبة لسوق الجيل الثالث 3G و الجيل الرابع 4G، موبيليس تقود المتعاملين بـ 48,12% و 36,54% على التوالي.

أجهزة الكمبيوتر:

يقصد بها أجهزة الحاسوب وملحقاتها وأنظمة البرمجيات التي من الأفضل للهيئات مهما كانت طبيعتها امتلاك أحدث ما توصل إليه صانعو العتاد في العالم ومسايرة آخر التطورات التكنولوجية الحاصلة، بما يتوافق مع الخدمات المقدمة من طرفهم.

فمن أجل تفعيل مشروع الجزائر الالكترونية 2013، كان من الضروري توفير جميع العوامل التي تتيح للجزائر فرصة حقيقية لتبني المعاملات الالكترونية الحديثة، ومن بينها أجهزة الحاسوب. فقد شرعت الجزائر في تعميم استعمال الحاسوب من خلال تنفيذ برنامج "أسرتك 1" كمبيوتر شخصي لكل عائلة،

الفصل الثاني: واقع الإقتصاد الوطني في ظل الحكومة الإلكترونية

والذي يهدف إلى تجهيز العائلات الجزائرية بكمبيوتر وذلك في آفاق 2010، وقد بدأ الحديث عن هذا البرنامج في 18 جويلية 2005 على إثر توقيع اتفاقية ما بين البنوك الجزائرية، موزعي الكمبيوتر، ووكالات التأمين، موزعي البرمجيات والجزائرية للاتصالات والذي تم في وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال.

وبدأ تنفيذ هذا البرنامج رسميا في سبتمبر 2005، وكان الهدف المرسوم للبرنامج هو تجهيز 6 ملايين عائلة جزائرية بكمبيوتر شخصي بحلول 2010، ويتم تجهيزهم عن طريق اقتناء العائلات الجزائرية للكمبيوتر إما بتسديد فوري «Cash»، أو عن طريق قرض بنكي يسدد في فترة ما بين 12 و36 شهرا، وتتراوح الأسعار ما بين 13.500 و40.000 دج، شرط أن يكون الفرد مواطنا جزائريا لديه دخل وحساب بنكي أو بريدي جاري.

كما يهدف هذا المشروع بعد الانتهاء من التجهيز المادي للعائلات بأجهزة الكمبيوتر والتوصيل بالانترنت، إلى قياس نوعية وجودة هذا التوصيل من خلال ما تقدمه التكنولوجيا المستخدمة، القدرات المتوفرة أو الواجب توفيرها حتى تمكن من استعماله وكذا نوع التوصيل بالانترنت، وفي هذا المجال سيحرص القانون على ما يلي:¹

- المحتوى يجب أن يعطي مدخلا نحو معلومات هامة في مجالات: الصحة، الأمومة، الطفولة، التغذية، حقوق الإنسان، حماية البيئة، تكنولوجيايات الإنتاج، التعليم، التكوين، العمل،
- جمع المعلومات حول نوع المحتويات المستهلكة (الترفيه، المحتويات الاجتماعية، العائلية، التكوينية، الاقتصادية، السياسية)، ومن طرف أي فئة (السن، الجنس، الانتماء، ...).
- التعرف على القدرات الشخصية من أجل التعرف على نوع ومستوى التكوينات التي تسمح بالتعامل هذه التكنولوجيات.

إلا أن هذا البرنامج لم يلق نجاحا كبيرا، وبالتالي لم يحقق الأهداف المرجوة منه، وذلك لعدة أسباب يلخصها وزير البريد وتكنولوجيايات الإعلام والاتصال فيما يلي:

- أن استراتيجية التسويق لم تكن مناسبة.
- نسب الفائدة والتكاليف المالية المرتفعة، وكذا البطء في معالجة الملفات على مستوى البنوك.
- الرسوم المفروضة من طرف الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة على وسائط تخزين المعلومات، مما يؤثر مباشرة على السعر النهائي للأجهزة.
- غياب المحتويات، خاصة التكوين.

وعلى إثر ذلك ومن أجل تدارك النقائص المسجلة، أدرج مخطط نشاط الحكومة لسنة 2012 ومخطط نشاط وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال مجموعة من الخطوات العملية ذات البعد التقني من بينها إعادة بعث هذا البرنامج في صيغة جديدة تحت مسمى "أسرتك2"، وتدارك النقائص والأخطاء وإزالة العراقيل التي سجلت في البرنامج السابق "أسرتك1"، ومرافقة ذلك بإنشاء مراكز لمحو الأمية الرقمية لتكوين 500 ألف ساكن سنويا، مع رفع نسبة ربط المؤسسات والإدارات بخدمة الإنترنت، بحيث تتماشى مع كل فئة من فئات المجتمع (أساتذة، طلبة، تلاميذ، موظفون، ممارسو الصحة، أصحاب المهن الحرة، الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة ...).

¹ موقع وزارة البريد وتكنولوجيايات الإعلام والاتصال: <https://www.mpttn.gov.dz/ar>

الفصل الثاني: واقع الإقتصاد الوطني في ظل الحكومة الإلكترونية

1. شبكة الانترنت:

إن رغبة الجزائر في التحول نحو اقتصاد المعرفة و التي تعد التجارة الإلكترونية جزءا منه، يفترض لها أن تتحقق و تتجسد على أرض الواقع مع نضوج وتطور الإنترنت كوسيط إلكتروني يؤدي إلى تقريب المسافات وإزالة الحواجز و تخفيض التكاليف ورفع الكفاءة و السرعة في إنجاز المعاملات. ولقد زاد وعي الدولة الجزائرية بضرورة هذا التحول، وكانت أولى الخطوات المتخذة لتحقيق هذه الرغبة و تعميم تقنية الإنترنت هي إسناد مهام إنشاء شبكة وطنية وربطها بالشبكات الدولية سنة 1993 لمركز البحث والإعلام العلمي والتقني «CERIST»، التابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وكان الانطلاق الفعلي لارتباط الجزائر بشبكة الانترنت في مارس سنة 1994 عن طريق إيطاليا. حيث كانت سرعة الخط آنذاك ضعيفة جدا، ومع مرور الوقت بدأت تنمو وتتطور بفضل ربط الجزائر بواشنطن عن طريق القمر الصناعي الأمريكي سنة 1998.¹

وقدر عدد الهيئات المشتركة في الانترنت سنة 1996 بحوالي 130 هيئة ليصل عددها سنة 1999 إلى 800 هيئة منها 100 في القطاع الجامعي و 50 في القطاع الطبي و 500 في القطاع الاقتصادي و 150 في القطاعات الأخرى و بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 98-257 بتاريخ 25 أوت 1998 و المعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 307-2000 بتاريخ 14 أكتوبر 2000 و الذي يحدد شروط و كيفية توضع استغلال لخدمة الانترنت ما أدى إلى ظهور مزودين خواص وعموميون إلى جانب مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني مما أدى إلى زيادة مستخدمي الشبكة.²

أما فيما يخص تقديم خدمات الانترنت فقد ظل القطاع محتكر من قبل الدولة حتى صدور القانون 98-257 في 25 أوت 1998، الذي حرر هذا القطاع وأنبى احتكار الدولة وفتح مجالاً واسعاً أمام مزودي خدمات الإنترنت الخواص والعموميين لممارسة نشاطهم، مما ساهم بشكل ملحوظ في تطور عدد مستخدمي الإنترنت الجزائريين،

وفي إطار عصرنة البنية التحتية والخدمات، تتواصل عمليات الربط بشبكة الألياف البصرية، ففي أواخر سنة 2017 تم ربط كل البلديات بشبكة الألياف البصرية، من أجل تلبية حاجيات مستخدمي الانترنت الجزائريين وكذا تقديم خدمة ذات نوعية. فلم يتوقف النطاق الدولي عن التطور بحيث بلغ في أواخر سنة 2017 حوالي 810.155 جيجابايت/ثانية.

الجدول رقم (II-2): مؤشرات شبكة الإنترنت في الجزائر خلال الفترة 2012-2017

المؤشرات / السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
طول الألياف البصرية (كم)	46231	50800	61556	70700	76514.56	81872
عدد البلديات الموصولة بالألياف البصرية	1000	1081	1229	1321	1447	1541
عرض نطاق الأنترنت الوطنية	130000	172021	348000	390000	-	801000

¹ عبد الله حاج سعيد، مرجع سابق، ص 208.

² حنان يعقوب، مرجع سابق، ص 208.

الفصل الثاني: واقع الإقتصاد الوطني في ظل الحكومة الإلكترونية

						(ميغابايت/ثانية)
810155	150630	485155	278000	166000	104448	عرض نطاق الأنترنت الدولية (ميغابايت/ثانية)

المصدر: موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة <https://www.mpttn.gov.dz/ar/>

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تزايد مستمر في جميع المؤشرات المتعلقة بتطوير شبكة الأنترنت، فنلاحظ زيادة في طول الألياف البصرية على المستوى الوطني إذ انتقل من 46.231 كم سنة 2012 إلى 81.872 كم سنة 2017، نفس الشيء بالنسبة لعدد البلديات الموصولة بالألياف البصرية والتي ارتفعت من 1000 بلدية سنة 2012 إلى 1541 بلدية سنة 2017، مما يدل على الجهود التي تبذلها الوزارة المعنية لربط المواطنين في كافة ربوع الوطن بشبكة الأنترنت، كما نلاحظ أيضا الارتفاع المتزايد في عرض نطاق الأنترنت الوطنية بالموازاة مع عرض نطاق الأنترنت الدولية خلال الفترة 2012 إلى غاية 2017.

الجدول رقم (II-3): مؤشرات مواقع الواب وخدمات الأنترنت خلال السداسي الأول لسنة 2015

المؤشرات	2015 (السداسي الأول)
عدد مواقع الانترنت .DZ	7148
عدد المواقع المؤسسية (الوزارات والهيئات التابعة لها)	587
عدد الاستثمارات المتوفرة	265
عدد الاجراءات المتوفرة على الانترنت	29

المصدر: موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة <https://www.mpttn.gov.dz/ar/>

نميز من خلال الجدول أعلاه ارتفاع في استعمال المواقع التي تحمل تسمية .DZ. مما يكرس مفهوم تطوير الحكومة الالكترونية ووضع مواقع أنترنت مؤسسية من أجل تقريب المواطن أكثر فأكثر والسماح له بالوصول إلى مختلف المعلومات الضرورية والتفاعل مع الإدارة.

الجدول رقم (II-4): تطور مشتركري الأنترنت في الجزائر خلال الفترة 2013-2017

مشتركي الأنترنت	2013	2014	2015	2016	2017
مشتركي ADSL	1283241	1518629	1838492	2083114	2246727
مشتركي 4G LTE	-	80693	423280	775792	919368
مشتركي WIMAX	179	216	233	661	621
مشتركي 3G	308019	8509053	18021881	25214732	23701023
مشتركي 4G	-	-	-	1464811	10968495
مشتركي الانترنت الثابت والنقال	1591439	10108591	20283886	29539110	37836425

المصدر: موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة <https://www.mpttn.gov.dz/ar/>

الفصل الثاني: واقع الإقتصاد الوطني في ظل الحكومة الإلكترونية

ومن خلال التمعن في الجدول السابق يتضح لنا أن مشطركي الانترنت في تزايد مستمر على مستوى كل أنواع الاشتراكات إذ بلغ عدد مشطركي الانترنت عبر الهاتف الثابت والنقال إلى أكثر من 37 مليون سنة 2017، ومن المتوقع أن يرتفع الرقم أكثر مع استقدام تكنولوجيا التدفق العالي اللاسلكي للهاتف الثابت 4G LTE، كما نلاحظ الاقبال الكبير على تكنولوجيايات الجيل الثالث والرابع خاصة عند إطلاق هذا الأخير خلال سنة 2016 إذ قفز قفزة نوعية خلال سنتين فقط، ويترجم هذا كله المجهودات المبذولة من طرف الدولة من خلال النتائج الإيجابية المحققة:

مزودي خدمات الانترنت ومقاهي الانترنت:

لعل من أهم المؤشرات الدالة على مستوى تقدم الجزائر في استخدام الانترنت وتطبيقاته هو نمو سوق الانترنت وزيادة استخدامه، وزيادة عدد مزودي خدمات الانترنت، وعدد مقاهي الانترنت التي تعد النافذة لكثير من الجزائريين للوصول إلى الانترنت، وكذا مدى تطور مواقع الانترنت الجزائرية.

مزودي خدمات الانترنت:

بعد صدور المرسوم التنفيذي 98-257 الذي يبين شروط وكيفيات وضع واستغلال خدمات الانترنت سمح لمزودين آخرين بالظهور، حيث كان الشرط الأساسي لمنح الترخيص هو الجنسية الجزائرية وتقديم طلبات لوزير الاتصالات فقط، وكان أول مزود حصل على الرخصة هو مؤسسة البث الإذاعي والتلفزيون الجزائري TDA في 03 ماي 1999¹.

تشهد السوق الجزائرية تزايد عدد الشركات التي تقوم بمهمة التزويد بخدمات الانترنت كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (II-5): عدد المتعاملين ومقدمي الخدمات في مجال الاتصالات في الجزائر: 2013-2016

المتعاملين	2013	2014	2015	2016
الهاتف الثابت	1	1	1	1
الهاتف النقال GSM	1	1	1	1
الهاتف النقال الجيل الثالث 3G	3	3	3	3
الهاتف النقال الجيل الثالث 4G	-	-	-	3
موفر الدخول للإنترنت (ISP) FAI	17	20	23	28

المصدر: موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيايات

<https://www.mpttn.gov.dz/ar/الرقمنة/>

- خلال السداسي الاول من عام 2015، دخل السوق الجزائرية ثلاثة موفري خدمة الانترنت جدد.
 - نشاط موفري خدمة الإنترنت (ISP) لا تزال تشهد نموا ملحوظا في الجزائر مع إدراج ثلاثة (ISP) جدد في السوق خلال عام 2015 وخمسة آخرين في عام 2016.
- فضاءات الأنترنت:

¹ حنان يعقوب، مرجع سابق، ص 208

الفصل الثاني: واقع الإقتصاد الوطني في ظل الحكومة الإلكترونية

يمكن تعريف مقاهي الإنترنت أنها: "مؤسسات علمية تربية ثقافية، تهدف بالأساس إلى ترقية المعرفة في أوساط الجماهير، وتمثل فضاءات للتنظيم الجماعي والدائم للمعلومات والخدمات المتنوعة عبر الشبكة والمتاحة للجميع"، ويقصد هذه الأماكن مستعمل والإنترنت من مختلف الفئات العمرية ليتمكنوا من الارتباط بشبكة الإنترنت والحصول على خدمات متنوعة مثل: استعراض الإنترنت، خدمة البريد الإلكتروني وإنشاء عناوين لهذا البريد، المكالمات الهاتفية من خلال بروتوكول الإنترنت، بالإضافة إلى خدمات المكتب على غرار برامج معالجة النصوص وتصوير المستندات، تصميم الأعمال الثابتة مثل تصميم البطاقات والشعارات وما إلى ذلك.

مع تطور الإنترنت وزيادة الاهتمام به، زاد إدراك الجزائر لأهمية هذه التقنية ولجأت إلى محاولة توفير الإمكانيات اللازمة لتطورها من خلال نشر أجهزة الحاسوب، وزاد بالفعل تسابق الأفراد والمؤسسات لاقتناء هذه الأجهزة والاتصال بالإنترنت، إلا أن تكاليف هذا الاقتناء والاتصال تبقى بعيدة عن متناول الجميع خاصة الأفراد مما فسح مجالا واسعا أمام ظهور مؤسسات جديدة تقدم خدمات الإنترنتتوت عرف بالنوادي الإلكترونية، فضاءات الإنترنت، مقاهي الإنترنت.¹

الجدول (II-6): تطور عدد فضاءات الأنترنت في الجزائر

المؤشرات	2013	2014	2015	2016
عدد الأكشاك المتعددة الخدمات KMS	-	24786	24065	-
عدد مقاهي الانترنت	-	-	5548	-

المصدر: موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة / <https://www.mpttn.gov.dz/ar/>

- من الملاحظ أن عدد الأكشاك المتعددة الخدمات قد انخفض سنة 2015، إلى 24065 بدلا من 24786 في 2014 وهذا ما هو قائم عالميا حيث انخفض عددها مع تطور وتعميم خدمات الهاتف النقال.
- بعد دراسة أجرتها وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال عبر مديرياتها الولائية، تم إحصاء حوالي 5548 مقهى انترنت ينشط عبر التراب الوطني خلال سنة 2015. وإن هذا الانتشار الواسع للنوادي الإلكترونية في الجزائر دليل على زيادة أهمية هذه المقاهي في حياة المواطنين الذين تعلقوا كثيرا بهذه المقاهي، وزاد شيئا فشيئا إقبالهم عليها، حيث أصبحت هذه الأخيرة من أكثر أماكن التفاعل الاجتماعي والتدريب زيارة، فهي بمثابة النافذة الوحيدة لنسبة كبيرة من المواطنين لاكتشاف الإنترنت بالنظر إلى معدل اختراق الإنترنت المنخفض في المنازل، وقد أكدت دراسة لسلوك مستخدمي الإنترنت أن حوالي نصف هؤلاء المستخدمين محل الدراسة 48.4% يترددون على النوادي الإلكترونية للولوج إلى شبكة الشبكات.
- وعلى الصعيد التجاري فإن فضاءات الإنترنت تساهم بقدر كبير في تطوير التجارة الإلكترونية الجزائرية، نظرا لتقدمه الحيز كبير من الإمكانيات لمتصفح الإنترنت الجزائريين، ورفعته المعدلات المعرفة

¹عبد الله حاج سعيد، مرجع سابق، ص 211

الفصل الثاني: واقع الإقتصاد الوطني في ظل الحكومة الإلكترونية

التكنولوجية ومنحه الفرصة عظيمة لكلّ الجزائريين على اختلاف جنسهم، عمرهم، مستواهم الثقافي والمادي... لاستخدام أجهزة الحاسوب (معتقدين صائح حول كيفية استعمالها) وولوج إلى الشبكة العالمية للاطلاع على الفرص التجارية وإبرام الصفقات الإلكترونية.

أما على الصعيد القانوني، فإنه لا يوجد قانون صريح ينظم نشاط مقاهي الإنترنت، إلا أنه وخلال سنة 2005 أصدر مرسوم يحظر فيه نشاط المقاهي بعد منتصف الليل. كما شهدت السنوات الأولى من انتشار الإنترنت نوعا من التضييق والرقابة على نشاط النوادي الإلكترونية، وفي سنة 2009 حيث تم إصدار قانون متعلق بالجريمة الإلكترونية، نص على جواز القيام بمراقبة المعلومات والاتصالات، وإجراء حملات تفتيش لهذه النوادي وحجز المعلومات التي تساعد في الكشف عن الجرائم.

2. الهيئات الوطنية المكلفة بتكنولوجيا المعلومات في الجزائر:

إن وضع الأسس الأولية لمجتمع المعلومات يتطلب خطة عمل وطنية، لا بد أن تكون نتيجة بحث من طرف هيئات وطنية متخصصة. في هذا الصدد، قامت الحكومة الجزائرية بصفة عامة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي بصفة خاصة بتعيين لجنة وطنية مختصة في تكنولوجيات المعلومات والاتصال في سنة 2001، وأسند إلى هذه اللجنة مجموعة من المهام التي تأتي على ذكرها:¹

- تنشيط النشاطات واللقاءات على المستوى الوطني حول المواضيع الخاصة بتكنولوجيات المعلومات والاتصال.
- فتح مجالات التفكير الشاملة، والعمل كجهاز استشاري في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- المشاركة في وضع سياسة وطنية حول تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

من جهة أخرى، ورغم حداثة إنشائها، تلعب الوكالة المكلفة بتمكين البحث والتطور التكنولوجي ANVREDT دورا مهما في تدعيم الجهود في البحث والتطور التكنولوجي.

إضافة إلى الهيئات السابقة الذكر، تم أيضا إنشاء هيئات ولجان قطاعية في إطار التشاور والتنسيق الوطنيين لترقية مجتمع المعلومات.

IV. المؤشرات الاقتصادية لقطاع البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال في الجزائر

تعتبر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والرقمنة أحد عوامل نمو اقتصاديات الدول، حيث أصبحت التكنولوجيا والرقمنة في كل مكان وفي جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ... وتمثل أحد عوامل القدرة التنافسية للاقتصاديات الحديثة.²

إن قطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيات الإعلام والاتصال والرقمنة له أهمية بالغة نظرا لتأثيره على جل القطاعات والنشاطات الأخرى وتنميتها، وعلّم فإنه من الضروري اليوم رصد وقياس اقتصاد البريد واقتصاد التكنولوجيا والرقمنة، وعلى هذا الأساس قامت وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة بجمع وتوفير الإحصائيات المتعلقة بما يلي:

- مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي للبلد.

¹ عبد الله حاج سعيد، مرجع سابق، ص 53

² موقع وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال: <https://www.mpttn.gov.dz/ar/content>

الفصل الثاني: واقع الإقتصاد الوطني في ظل الحكومة الإلكترونية

- عدد وتوزيع الشركات العاملة في قطاع البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفقا لقائمة النشاطات المستخدمة من قبل المركز الوطني للسجل التجاري.
 - التجارة الخارجية لسلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- الجدول رقم (II-7): يوضح المؤشرات الاقتصادية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال

2016	2015	2014	2013	
827,77	/	713,724	591,771	المبلغ التراكمي للاستثمار لمشغلي شبكات الهاتف النقال (مليار دج)
458	532	499	459	رقم أعمال قطاع الاتصالات (مليار دج)
348	324.3	299.8	274.3	الأرباح المحققة من خدمات الهاتف النقال
/	%3.17	% 2.90	% 2.80	معدل مساهمة قطاع الاتصالات في الناتج الخام

المصدر: موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة <https://www.mpttn.gov.dz/ar/>

من خلال الجدول الموضح أعلاه نلاحظ إيرادات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال قدرت بنحو 458 مليار دج سنة 2016 مقابل 532 مليار دج سنة 2015 أي بانخفاض قدره 13.91%.

بينما الاستثمارات التي قامت بها شركات الاتصالات النقلة الثلاثة في عام 2016 تقدر بأكثر من 827 مليار دج، بينما معدل مساهمة هذا القطاع في الناتج الخام يعد ضئيلا إذ أنه قدر بـ 3.17% سنة 2015 مقابل 2.80% سنة 2013 مسجلا بذلك ارتفاعا ملموسا، يعتبر هذا المؤشر مهما إذ يبين لنا مدى مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الناتج المحلي الإجمالي للبلد وكذا معرفة الاستثمارات التي شهدها القطاع ومدى اسهامه في الاقتصاد الوطني.

المطلب الثالث: تطبيقات الحكومة الالكترونية في الجزائر

قد بدأت الجزائر بالفعل في تطبيق برنامج الحكومة الالكترونية، حيث تم تحقيق العديد من العمليات على عدة مستويات نذكر منها:¹

1. على مستوى الحكومة:

لقد تم تنصيب شبكة حكومية داخلية وهي نظام شامل يتضمن مجموعة الوسائل الحديثة للاتصال في مستوى الحكومات العالمية.

هذه الشبكة تسمح بتبادل المعلومات بين مختلف المؤسسات الحكومية وتتعلق بهذه الشبكة 50 مؤسسة من وزارات، مؤسسات وطنية ومؤسسات عمومية كبيرة، وكل مؤسسة تابعة للدولة لها 10 مناصب مرتبطة بالبنية التحتية المركزية بالشبكة الحكومية الداخلية.

ومن أهم هذه الخدمات التي تقدمها هذه الشبكة، نجد:

- البريد الآمن والموحد بين الإدارات الحكومية.

¹المكيدرا جيور اشد موساوي، دور الإدارة الالكترونية في تطوير الخدمة العمومية والمرفق العام في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة الوادي، العدد 17، جانفي 2018 ص 247

- نشر وتوزيع الوثائق.
 - المفكرة المشتركة.
 - تسيير الدليل السنوي.
 - تطبيقات التسيير.
 - تسيير النماذج الالكترونية، المحاضرات المرئية Vidéo Conférence، البوابة الحكومية، البوابات الوزارية والولوج للانترنت.
- مع الإشارة إلى أن تنصيب شبكة الانترنت الحكومية لا يستثني البرامج القطاعية التي ساعدت على القيام ببعض الإصلاحات المستندة على إدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

II. وزارة الداخلية والجماعات المحلية:

إن أكثر الإدارات التي تواجه ضغط من كثرة الطلب على الخدمات العمومية هي الإدارات المحلية وخصوصا البلدية وتلها ثانيا الإدارات الولائية.

ففي إطار الإصلاحات الهيكلية الكبرى التي تمس هياكل ومهام الدولة واقتصاد البلد، قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بإطلاق ورشة كبرى لعصرنة الإدارة المركزية والجماعات المحلية وذلك بالوضع التدريجي لنظام وطني للتعريف المؤمن، الذي يركز على محورين أساسيين وهما: إطلاق بطاقة التعريف البيومترية والالكترونية، وإطلاق جواز السفر الالكتروني والبيومتري.

وتهدف هذه العملية الخاصة بعصرنة وثائق الهوية والسفر، إلى تنمية وبصفة متواصلة لسياسات تبسيط وتخفيف الإجراءات الإدارية وكذا مكافحة البيروقراطية التي تشكل كبحا للتنمية الشاملة، كما تهدف أيضا إلى تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين في مختلف المجالات عن طريق تقريب الإدارة من المواطن.

مشروع البلدية الالكترونية:

من مشاريع الحكومة الالكترونية في الجزائر رقمنة مصلحة الحالة المدنية وإنشاء تطبيق على الويب يسمح بإدخال البيانات الخاصة بالمواطن الجزائري من عقود و وثائق الحالة المدنية على قاعدة بيانات متطورة متواجدة على أجهزة رئيسية وحفظها ليتم استرجاعها لاحقا سواء بهدف الحصول على معلومات دقيقة بواسطة بحث يجريه موظف البلدية أو من اجل تمكين ضابط الحالة المدنية من عرض نسخ إلكترونية على شبكة الانترنت لوثائق وعقود الحالة المدنية الخاصة بالمواطن ليتمكن. من حفظها أو طباعتها. و دشنت أول بلدية الكترونية بالجزائر يوم 14 مارس 2011 بالمقر الفرعي الإداري في باتنة (شرق الجزائر) وأصدرت أول شهادة ميلاد في بضع ثوان على مستوى الشباك الالكتروني وهي تقنية تجسد إمكانية إعداد وتسليم الوثائق على مستوى فروع البلدية دون أن يضطر المواطن للتنقل إلى المقر الرئيسي للحالة المدنية وتستطيع أيضا إصدار في نفس الظروف شهادات الزواج والوفاة في انتظار تمديد العملية إلى كافة الوثائق.¹

بطاقة التعريف الوطنية البيومترية:

¹عبد الله حاج سعيد ، مرجع سابق، ص 22

الفصل الثاني: واقع الإقتصاد الوطني في ظل الحكومة الإلكترونية

لقد قامت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية في الجزائر، بإقرار جملة من الإجراءات و كذا التقنيات لتمكين الحصول على بطاقة التعريف الوطنية البيومترية و ذلك من خلال تطبيق إلكتروني موحد تم وضعه من قبل وزارة الداخلية و الجماعات المحلية يمكن المواطن من القيام بإجراءات الحصول على هذه الوثيقة بداية من تحميل الاستمارة لطلب هذه الوثيقة و متابعة مراحل معالجتها إلى معرفة موعد استلامها عبر هذا التطبيق الإلكتروني، بحيث يتم انتقال المواطن مرة واحدة على الأكثر إلى مقرات البلدية لأخذ الصور وكذا البصمات وهذا ما يقلل من الجهد و الوقت ويسهل العملية أمام المواطن و الموظف على حد سواء.

و لتسهيل هذه الإجراءات و تنفيذ المخطط عمل الحكومة الهادف إلى تحسين أداء الخدمة العمومية وجعلها تنمي بالفعالية و الشفافية قامت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية بتجسيد عدة مشاريع هامة في مجال عصرنه المرفق العام باستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة، تهدف مجمل هذه الإنجازات إلى تمكين المواطن من خدمة عمومية ذات جودة و نوعية ومن بين أهم الإنجازات في هذا المجال ما يلي:

- رقمنة جميع سجلات الحالة المدنية على المستوى الوطني وإحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية وربط كل البلديات و ملحقاتها الإدارية و كذا البعثات الدبلوماسية و الدوائر القنصلية به.

- تمكين المواطن من استخراج كل وثائق الحالة المدنية بصفة آنية من أي بلدية أو ملحقة إدارية عبر الوطن دون أن يتكبد عناء التنقل.

- تمكين الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج بتقديم طلب الحصول على عقد الميلاد الخاص S12 مباشرة عبر خدمة الأنترنت و الحصول عليه من الممثلة الدبلوماسية أو القنصلية المسجل فيها.

- إنشاء السجل الوطني الآلي لترقيم المركبات الذي مكن المواطنين من الحصول على بطاقات الترقيم لمركباتهم بصفة آنية ودون تكبد عناء التنقل إلى ولاية التسجيل.

جواز السفر البيومتري:

لقد أخذت هذه الوثيقة حصة الأسد من اهتمام وزارة الداخلية و الجماعات المحلية،¹ لما تعتره من أهمية بالغة لدى المواطن، وخصصت له جانبا خاصا في موقعها الإلكتروني <http://passeport.interieur.gov.dz/Ar> يختص في الطلب الإلكتروني لجواز السفر، ويتضمن كل المعلومات اللازمة، من استمارة الطلب، الوثائق المطلوبة، معايير الصور اللازمة، وكذا إمكانية متابعة مراحل الحصول على هذه الوثيقة المهمة.

وللإشارة فإن من يملك جواز سفر بيومتري مسبقا يمكن له الحصول على بطاقة التعريف الوطنية البيومترية بأسرع وقت وأقل جهد ودون التنقل إلى المصالح الإدارية.

وللاستفادة من هذه الخدمة يجب أن يكون لدى المواطن جواز سفر بيومتري، وذلك لأن المعلومات التي سيتم طبعها على بطاقة التعريف الوطنية البيومترية هي نفسها الموجودة على جواز السفر البيومتري ، يجب تحديد عنوان الإقامة بدقة، ويجب ادخال رقم الهاتف المحمول، وذلك لكي يتمكن المواطن من تلقي رسالة نصية قصيرة (SMS) تعلمه عن تاريخ ومكان استلام بطاقة التعريف الوطنية البيومترية.

التسجيل الإلكتروني للحج:

¹المكيدرا جيو راشد موساوي مرجع سابق، ص31

الفصل الثاني: واقع الإقتصاد الوطني في ظل الحكومة الإلكترونية

شرعت وزارة الداخلية والجماعات المحلية في عملية التسجيل الإلكتروني للحج سنة 2006 وذلك عبر كافة بلديات الوطن، وساهم هذا الاجراء في تخفيف العبء على المواطنين في التنقل واستخراج الوثائق والانتظار لدى شبك البلدية.

البطاقة الرمادية ورخصة السياقة الإلكترونيين:

تم تصميمها وفق المعايير الدولية، وهي جد مؤمنة وغير قابلة للتزوير، كما أن تصميمها تم وفق تكنولوجيات تسمع باستغلالها على المدى البعيد، كما كشف وزير الداخلية أن عملية تعميم القارئات الإلكترونية عبر مصالح البلديات ستكون شهر ماي المقبل، حيث أكد على أهميتها في زيادة فاعلية تدخل مصالح الأمن و الدرك عند معاينة المخالفات، و سحب النقاط و دفع المخالفات عبر النظام الإلكتروني، وعليه سيكون بإمكان المواطن استخراج مختلف الوثائق باستعمال بطاقة تعريفه الإلكترونية عبر الشبكات الإلكترونية، ما سيسمح بالقضاء نهائيا عن التعامل بالأوراق مستقبلا، كما سيجعل من البلدية مصلحة عصرية مزودة بأحدث التقنيات خدمة للمواطن.

III. قطاع العدالة:

يعتبر قطاع العدالة من أولى القطاعات التي تبنت مشروع الإدارة الإلكترونية ويدخل ذلك في إطار الخطة الوطنية لإصلاح العدالة وذلك للوصول إلى عدالة في متناول المواطن بأكثر فعالية و أكثر سرعة و من أهم الخطط المتبعة لذلك نجد:¹

1. إنجاز أرضية الأنترنت ISP:

فمنذ نوفمبر 2003 تم تزويد قطاع العدالة بممول الدخول إلى الأنترنت ذو نوعية زفيعة.

استحداث موقع إلكتروني:

والذي تم إنشاؤه في نوفمبر 2003 و الذي يرمي إلى إعطاء معلومات قانونية لعامة الناس أما محتوى الموقع فهو يتضمن معلومات حول تنظيم القطاع ومهامه وبرامجه و نشاطاته كما يحتوي على معلومات قانونية عامة بالإضافة إلى تطوير شبكة الأنترنت INTRANE T في قطاع العدالة و الموجه بالخصوص إلى الاتصال الداخلي بين الموظفين، وبين سنتي 2005 و 2009 تم إنجاز مواقع ويب للمجالس القضائية تتضمن هذه المواقع معلومات حول نشاطات هذه المجالس، كما تم وضع الشبكة الداخلية للوزارة سنة 2006 والتي تساهم في تبادل المعلومات بين مختلف مصالح الوزارة و المجالس القضائية.

إنشاء بوابة القانون:

تم إنشاؤها في أواخر نوفمبر 2003 و التي تضع تحت تصرف المتخصصين في القانون كل الوثائق المتعلقة بالتشريع، التنظيم، الاجتهاد القضائي و الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وهذا الموقع مزود بمحرك حسب الموضوع وإمكانية النسخ على قرص مضغوط و قد انطلق العمل الفعلي لهذا الموقع بداية من جوان 2006.

إنشاء مركز وطني للسوابق العدلية:

¹ المكيدرا جيو راشد موساوي مرجع سابق، ص 30

الفصل الثاني: واقع الإقتصاد الوطني في ظل الحكومة الإلكترونية

تم استلامه في 06 فيفري 2004 و هو مشروع يمثل مرجعية حقيقية لتطوير وعصرنة الإدارة هدفه الأساس هو أداء خدمة عمومية هامة وإعداد و منح البطاقة رقم 03 لصحيفة السوابق العدلية في ظروف تتسم بالسرعة و الفعالية و ذلك بهدف:

- تسهيل عملية طلب هذه الوثيقة بالنسبة للمواطن.
 - مساعدة الجهات القضائية نفسها، بحيث تساعدها على المعالجة السريعة و الفعالة للملفات المساجين.
- وفي بداية سنة 2010، أصبح بإمكان كل مواطن جزائري يتمتع بكامل حقوقه المادية والمعنوية، طلب إصدار شهادة السوابق العدلية رقم 03 إلكترونيا عن طريق الانترنت، بتعبئة نموذج بموقع وزارة العدل الجزائرية: <http://arabic.mjustice.dz>، وسحب الوثيقة يكونب المحكمة المختارة، الواردة في قائمة بالموقع، ويتعين على المعني أن يتقدم شخصيا، بعد ورود رسالة إلكترونية، تفيد بأنه يجب على المتقدم بطلب إصدار شهادة السوابق العدلية التقدم إلى اقرب محكمة قصد الحصول عليها حاملا بطاقة إثبات الهوية وطابع جبائي قيمته 30 دج، وتتم هذه العملية بعد تعبئة الاستمارة التي توجد بها مجموعة من المعلومات الأساسية لطالب الشهادة كالاسم، اللقب، تاريخ الميلاد، المحكمة القريبة من مقر السكنى ... الخ.

2. الشبكة القطاعية لوزارة العدل:

هي عبارة عن قاعدة تحتية مادية وضرورية بصفة مطلقة للتوسع في التطبيقات المعلوماتية، وتموضع شبكات محلية أولا في موقعين رئيسيين (الجهات القضائية للجزائر و وهران) وقد تم تعميمها في 144 هيئة قضائية في ديسمبر 2004، وعقما توسيع ربط الشبكات المحلية للمؤسسات القضائية (المحاكم، المجالس القضائية، المحكمة العليا و مجلس الدولة بالإدارة المركزية منذ سنة 2007).

3. نظام تسيير ومتابعة الملفات القضائية:

وهذا ما يضمن شفافية وموضوعية القضايا من خلال التمكن من معرفة ملفات كل المتدخلين بما فهم المواطن المعني ومحاميه عن طريق الاستشارة الآلية والشبكات الإلكترونية و لقد تم إنجاز هذا النظام في سنة 2006 وهو ما يسمح للمواطن بالحصول أنيا و آليا على معلومات حول مسار القضايا المطروحة على الجهات القضائية.

وفي إطار عصرنة العدالة، صادق البرلمان على القانون 03-15 المؤرخ في 01 فبراير 2015 والذي يهدف إلى عصرنة سير قطاع العدالة من خلال وضع منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل وكذا إرسال الوثائق والمحركات القضائية بطريقة إلكترونية واستخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية

وكأخر الإصلاحات التي مست قطاع العدالة هو اعتماد السوار الإلكتروني كبديل عن الحبس المؤقت وذلك في إطار إصلاح قانون الإجراءات الجزائية و كخطوة تندرج ضمن عصرنة قطاع العدالة وذلك كبديل لتطبيق العقوبات السالبة للحرية كما أنه يستعمل أيضا كإجراء تحفظي لتفادي الحبس المؤقت، و لقد كان أول استعمال للسوار الإلكتروني في المحكمة الابتدائية لولاية تيبازة بتاريخ 2016/12/25، ولقد أكد وزير العدل السيد/ الطيب لوح على أنه سيتم تعميم استخدام هذا الإجراء على عموم محاكم الوطن الذي من شأنه أن يعزز احترام حقوق الإنسان من خلال الحد من اللجوء إلى إجراء الحبس الاحتياطي، و يتم ذلك من خلال وضع سوار في الكاحل يمكن السلطات القضائية من تحديد أماكن المتهمين عن بعد، و هو يتميز

الفصل الثاني: واقع الإقتصاد الوطني في ظل الحكومة الإلكترونية

بمقاومة الماء ودرجات الحرارة العالية والتمزق والقطع و الفتح كما أنه مقاوم للأشعة فوق البنفسجية و مزود بعازل مصنوع من القماش لحماية الكاحل من الحساسية.

وتهدف هذه الإجراءات إلى عصرنة قطاع العدالة من جهة وتعزيز حقوق الإنسان من جهة أخرى، ولقد سعت الدولة الجزائرية لذلك سعي او اضحا و ملموسا وهو ما رشح الجزائر لاحتلال المراتب الأولى عربيا بتبنيها اعتماد السوار الإلكتروني في المتابعات القضائية.

IV. قطاع التربية والتعليم

أطلقت مؤسسة إبياد «AEPAD» ما يسمى بالمدرسة الرقمية، المخصصة لتلاميذ الثانوي والمتوسط، من خلال وضع برنامج خاص على شبكة الانترنت موجه في بدايته، للمقبلين على امتحانات شهادة البكالوريا أو شهادة التعليم الأساسي، وقد أطلق على هذه المدرسة الافتراضية اسم "تربيتك"، وهي عبارة عن فضاء بيداغوجي افتراضي أو ساحة للتعلم عن بعد، فهي عبارة عن ح لشامل ومتكامل يسمح لجميع الأطراف الفاعلة في عملية التمدرس في التعليم عن بعد، والثاني الأكثر أهمية لأنه موجه بالخصوص للتلاميذ و أوليائهم و المؤسسات التربوية على حد سواء وهو "تربيتك".¹

واستحدثت مؤسسة "إبياد" داخل نفس البرنامج "تربيتك"، مدرسة افتراضية تسمح للتلاميذ الذين يتابعون دروسهم في المدرسة الرسمية أو خارجها بالتسجيل فيها وهذا تحضيرا للامتحانات، وتعد المواد التي تدرس في هذه المدرسة الافتراضية متطابقة مع البرنامج الرسمي المسطر من طرف وزارة التربية. ويعود تاريخ إطلاق هذا إلى سنة 2007، وفي هذا الصدد يعمل مهندسو الإعلام الآلي على مستوى الشركة، على تعميم البرنامج حيث سيطلق قريبا برنامج مخصص للسنة الثانية من التعليم الثانوي، في انتظار استحداث برامج أخرى مستقبلية لبقية المستويات الأخر.

ويمكن لأي تلميذ من المتمدرسين في النهائي والرابعة متوسط، أن يدخل إلى موقع تربيتك و يسجل حيث يجد 300 درس بالنسبة للنهائي و 300 درس للمتوسط، إضافة إلى 4000 تمرين مع التصحيح والشرح، ويستطيع التلميذ أن يتصل بأستاذ المادة على هذا البرنامج ليحصل على شروح، كما يمكنه الاطلاع على مواضيع امتحانات البكالوريا أو التعليم الأساسي الماضية بالتصحيح. و يمكن للأولياء من جهتهم الاطلاع عبر الشبكة على كلما يقوم بها لأبناء في المدرسة، توقيت الدروس والغيابات وحتى مستوى الطفل، ويطلعون على كل النقاط والملاحظات. كما يستطيع الأستاذ داخل برنامج "تربيتك" من خلال مكتب الأستاذ أن يطلع على قائمة التلاميذ وعلى دروسه.

وكلف المشروع الثاني لمؤسسة ابياد تبع التصريحات الرئيس المدير العام حوالي 100 مليون دج منها 70 % مقدمة من طرف ابياد أما الباقي فقد ساهمت بها شركات ومتعاملون جزائريون من القطاع العام والخاص.

وعلى صعيد آخر تدعم مشروع تربيتك بجهاز كمبيوتر محمول متعدد الوسائط لا يتعدى وزنه 900غ بسعر 30 ألف دجل فائدة الطلبة، في حين سيكون في متناول الأساتذة بسعر 45 ألف دج، ما يجعل هذا الجهاز بمثابة شبكة داخلية لربط الأساتذة والطلبة بما يجري في المحيط المدرسي. للعلم ينتظر أن تعمل

¹ أحمد شريف بسام، مرجع سابق، ص 163

الفصل الثاني: واقع الإقتصاد الوطني في ظل الحكومة الإلكترونية

هذه التجار بالرامية لإيجاد مدرسة رقمية على تحضير أجيال المستقبل لمواكبة التطورات الحاصلة في المجتمعات المعاصرة و التي تستند على قاعدة المعرفة كما ستساهم في تطوير محتويات البرامج البيداغوجية وتعميم استعمال جهاز الكمبيوتر في الأقسام لتحسين طرق التعلّم. وتوفر "تريبتك" نافذة افتراضية (مكتب افتراضي) لكل طرف وشرك فاعل في المدرسة الرقمية ، وتقدم مجموعة من المكاتب الافتراضية.

٧. التجارة الإلكترونية

وفيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية فقد صادق البرلمان مؤخرا على قانون يتعلق بالتجارة الإلكترونية المؤرخ بتاريخ 10 ماي 2018، والذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتجارة الإلكترونية للسلع والخدمات. ويقصد في مفهوم هذا القانون حسب المادة السادسة منه على أن التجارة الإلكترونية هي النشاط الذي يقوم بموجبه مورد إلكتروني باقتراح أو ضمان توفير سلع وخدمات عن بعد لمستهلك إلكتروني، عن طريق الاتصالات الإلكترونية.

وحسب نفس المادة فالمستلم هو كل شخص طبيعي أو معنوي يقبني سلعة أو خدمة عن طريق الاتصالات الإلكترونية من المورد الإلكتروني الذي يعرف هو أيضا على أنه كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بتسويق سلعة أو خدمة عن طريق الاتصالات الإلكترونية، وتكون وسيلة الدفع مرخص تمكن صاحبها من القيام بالدفع عن قرب أو بعد عبر منظومة إلكترونية، وفقا لعقد إلكتروني يحكمه القانون رقم 02-04 المحدد للقواعد المطبقة على الممارسات التجارية دون الحضور الفعلي والمتزامن لأطرافه باللجوء حصريا لتقنية الاتصال الإلكتروني.

٧.١. مجال الضمان الاجتماعي

ويتعلق الأمر بتطبيق انظام بطاقة الشفاء، ويعرف هذا النظام بكونه نظام عصري يرتكز على آليات تقنية تستعمل فيها تقنيات حديثة، فهي بطاقة مزودة بأحدث التكنولوجيات إذ تحتوي على معلومات إدارية وطبية للمؤمن الاجتماع يوذ ويحقوقه، وكل هذه المعلومات مخزنة في صفيحة الكترونية كما أنها تحتوي على سائر المعلومات الشخصية للمؤمن كاسمه ولقب هو رقم التأمين و من خلال ذلك، يتم التعرف على صفة المؤمن الاجتماعية و كيفية استعمال بطاقة الشفاء الإلكترونية من طرف ممثني الصحة، وجاء القانون 08-01 المؤرخ في 23 جانفي 2008 لتكملة نصوص القانون 11-38 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية، ويعتبر هذا القانون الوعاء التشريعي الذي يقرّ تطبيق استعمال بطاقة الشفاء، هذه الأخيرة تهدف في الأساس إلى الانتقال من النظام القديم إلى نظام جديد عصري يرتكز على تقنيات حديثة تعتمد في الأساس على المعالجة الآلية للمعلومات المتوفرة لدي الضمان الاجتماعي.

أما عن الأهداف العامة و الخاصة، فتتمثل في تحسين وتيرة معالجة ملفات التعويض بسهولة والإسراع في عملية التعويض، والتحكم الجيد في المصاريف الصحية إلى جانب إبراز حقوق المؤمن وذوي الحقوق وذويه لاسيما في إطار نظام الدفع من قبل الغير، وذلك لدى العاملين في المجال الصحي من الأطباء الخواص والهيئات العمومية والصيدالة، كما يوضع تحت تصرف ممثني الصحة مدونات وقوائم الأداءات وكذلك الكشوفات الطبية و المواد الصيدلانية المعوضة من طرف الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية.

الفصل الثاني: واقع الإقتصاد الوطني في ظل الحكومة الإلكترونية

اختلفت الآراء حول مدى استعما لبطاقة الشفاء من طرف المؤمن فهناك من تأقلم مع هذه التكنولوجيا بسرعة للضرورة سيما ذوي الأمراض المزمنة ، في حين نلمس نوعا من التجاهل لدى البعض الآخر و عدم درايتهم بهذه البطاقة.

VII. قطاع البريد

1. البطاقة المغناطيسية (صفراء اللون):

جعلت لسحب الأموال من جهازي GAB & DAB، حيث أن DAB تعني «Distributeur Automatique de Billet de banque» والفرق بينه وبين «Guichet Automatique de Billet de banque» هو أنا لأول جهاز خاص فقط بشبكة البريد، ويكون السحب منه مباشر، أما الثاني فهو جهاز يستعمل لتسيير شبكة البنوك ولكن أضيف له فيما بعد شبكة البريد كسمة إضافية والسحب منه هو بشكل غير مباشر أي أنك مجبر في الأول على تحديد الشبكة هل هي شبكة البنوك أم البريد لتكتمل العملية فيما بعد.¹

2. خدمة رصيدي:

أطلق على هذه الخدمة خدمة رصيدي RACIDI، وهي تسمح لزبائن بريد الجزائر الذين يملكون حساب جاري بريدي ورقم سري الاطلاع على رصييد الحساب البريدي الجاري من خلال سريحة الهاتف النقال للمتعامل موبيليس، وذلك بإرسال رسالة نصية تحمل رقم الحساب البريدي الجاري بدون مفتاح يلمها مسافة ثم الرقم السري إلى 603 لتصله بعد لحظات رسالة نصية تعلمه برصييد حسابه الجاري مقابل اقتطاع 20 دج من طرف المتعامل موبيليس و10 دج من طرف مؤسسة بريد الجزائر مقابل إجراء هذه الخدمة.²

3. بطاقة الدفع الإلكتروني (البطاقة الذهبية):

أطلق بريد الجزائر بتاريخ 07 ديسمبر 2016 بطاقة الدفع الإلكتروني "الذهبية" التي تسمح بإجراء مختلف المعاملات المالية عبر الإنترنت وتتيح هذه البطاقة (البطاقة الذهبية للدفع الإلكتروني) التي تعمل بنظام EMV لحاملها، إجراء مختلف عمليات سحب ودفع الأموال على حساباتهم البريدية عبر الأنترنت، وتسديد الفواتير الاستهلاكية الخاصة بالكهرباء و الغاز و الماء.

كما ستشم لخدمة الدفع الإلكتروني لبريد الجزائر مستقبلا على خدمة دفع الوقود بعد تحميل تطبيق نفضال، كما يمكن لحاملي هذه البطاقة سحب الأموال عبر الموزع الآلي GAB والشبائيك داخل المكاتب البريدية.

وتعمل البطاقة الذهبية بمعيار يحمي ويؤمن حسابات الزبائن بعد أن يتم التأكد من حقيقة هويتهم، حيث يتم إدخال الرمز السري الخاص بنظام الترميز والذي من خلاله يتم التأكد من هوية مستعمل البطاقة.

VIII. الأمن الوطني:

في إطار تطبيق الحكومة الإلكترونية في الأمن الوطني، سمحت أحدث أجهزة التكنولوجيا التي وفرتها المديرية العامة للأمن الوطني بهدف عصرنه و تحديث جهاز الشرطة، بتحقيق انجازات قيمة ورائدة في مجال

¹إلهام يحيوي، الحكومة الإلكترونية في الجزائر بين الواقع والتحديات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية جامعة باتنة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد 16، 2016، ص 46-47.

²بوزيان رحمان جمال، تطبيقات الحكومة الإلكترونية في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد جامعة خميس مليانة، العدد 18، جانفي 2018، ص 106

الفصل الثاني: واقع الإقتصاد الوطني في ظل الحكومة الإلكترونية

مكافحة الجريمة وتحقيق الأمن. كما تم تزويد عناصر الشرطة بأجهزة كشف المتفجرات والمعادن، وأجهزة الحاسوب الشخصي الجيبي¹

وقد حققت الشرطة الجزائرية بفضل الرؤية المستقبلية التي أعدتها قيادتها خطوات من أجل إرساء دعائم شرطة متطورة وعصرية فيظل دولة القانون تقوم على الاحترافية، مما جعلها مقصد كافة المؤسسات الأمنية الدولية دون استثناء للاستفادة من تجاربها وخبراتها في مجال مكافحة الجريمة، وحماية المواطن وممتلكاته وتحقيق الأمن والاستقرار في الوطن.

IX. التصريح الجبائي:

وفقا لنص المادة 58 من قانون المالية لسنة 2018، وفي إطار عصرنه الإدارة الجبائية الجزائرية قامت وزارة المالية ابتداء من جانفي 2018 بإطلاق تطبيق إلكتروني تحت مسمى جبايتك «JIBAYATIC»، وهي خدمة موجهة للتصريح الجبائي، وتعتبر بوابة إلكترونية نحو تحول استراتيجي تسعى من خلاله المؤسسة الجبائية الجزائرية التقرب أكثر فأكثر من المؤسسات والشركات، من خلال تسهيل وتبسيط عملية التصريح الجبائي بمختلف الضرائب والرسوم عن طريق الأنترنت، من خلال التسجيل في موقعها الإلكتروني www.jibayatic.dz، ويكون الدفع عن طريق الدفع البنكي الإلكتروني E-Banking وهي خدمة إلكترونية مقدمة من قبل البنوك الجزائرية.

X. إنشاء المؤسسات عن طريق الأنترنت

أطلق على هذه الخدمة تسمية البوابة الجزائرية لإنشاء المؤسسات، فهذه الخدمة ستسمح لك بإتمام جميع الإجراءات اللازمة لإنشاء مؤسستك بطريقة إلكترونية عن طريق الموثق الذي بدوره سيقوم بإرسال ما يلزم من معلومات ووثائق للإدارات المعنية بإنشاء المؤسسات، المتمثلة في المركز الوطني للسجل التجاري، الضرائب والضمان الاجتماعي، عن طريق اتباع الخطوات التالية:

- يجب إنشاء حساب مستخدم في هذا الموقع، الذي سيسمح لك من الحصول على مساحة مخصصة لك على موقع "إنشاء المؤسسات التجارية"، ومتابعة ملفك.
- إدخال المعلومات التي بحوزتك والتي تخص إنشاء مؤسستك عن طريق ملء استمارة إلكترونية واحدة.
- يمكنك اختيار عبر الموقع "إنشاء مؤسسة" موثق من قائمة الموثقين المتفقيين مع م.و.س.ت.
- التقرب من الموثق الذي سيدرس ملفك المتعلق بإنشاء مؤسسة، ومن الضروري الانتقال إلى الموثق المختار محمل بالوثائق الورقية المطلوبة في الملف (يمكنك التعرف على قائمة الوثائق المطلوبة عبر هذا الموقع <https://www.jecremonentreprise.dz>).
- الموثق هو الذي سيتكفل برقمته الملف (مصادقة الملف)، والدفع عن بعد لبعض المستحقات (وفقا لاتفاقية المبرمة بين غرفة الموثقين و م.و.س.ت) واستكمال المعلومات الناقصة في الاستمارة الإلكترونية الموحدة عبر الأنترنت.

¹الإهام يحيواي مرجع سابق، ص 48 – 49.

الفصل الثاني: واقع الإقتصاد الوطني في ظل الحكومة الإلكترونية

- عند الانتهاء من رقمنة الملف والمصادقة عليه بعد التحقق من صحة كل المعلومات من قبل الموثق، يقوم هذا الأخير بإرسال كل هذه المعلومات عبر الموقع "إنشاء مؤسسة" إلى م.و.س.ت.
- طلب إنشاء السجل التجاري يتلقاه تلقائيا موظف م.و.س.ت، يقوم بمعالجة الطلب ويتم تخصيص رقم السجل التجاري لهذا الملف.
- طلب إعلان عن الوجود بالنسبة للضرائب يتلقاه تلقائيا موظف الضرائب، يقوم بمعالجة الطلب ويتم تخصيص رقم التعريف الضريبي.
- يتم تقديم طلب العضوية في الضمان الاجتماعي للغير الأجراء تلقائيا إلى الموظف حيث يقوم هذا الأخير بمعالجة الطلب ويتم تخصيص رقم الانتماء إلى الضمان الاجتماعي.
- وفي نهاية العملية يكون لديك في الفضاء الخاص بك على موقع "إنشاء المؤسسة" ثلاثة أرقام، وهي الأرقام الخاصة بالسجل التجاري، بالضرائب وبالضمان الاجتماعي، لقد تم إنشاء مؤسستك.
- يمكنك تكليف الموثق بسحب الوثائق الورقية من هذه الهيئات.
- لاحظ أنه خلال هذه العملية، في حالة حدوث مشاكل أو معلومات غير متناسقة، الموثق هو المكلف باتخاذ التدابير اللازمة عبر موقع "إنشاء مؤسسة" <https://www.jecremonentreprise.dz> لحل هذه المشاكل أو العودة اليكم.

XI. قطاع الصحة

باشرت الجزائر مساعيها الرامية إلى ادراج تكنولوجيا الإعلام والاتصال في قطاع الصحة انطلاقا من سنة 1999، وهذا من خلال تكلف الوكالة الوطنية لترقية الصحة ANPS بإنشاء شبكة "الجزائر- صحة" والتي تهدف إلى ادخال طرق اتصال جديدة في هذا القطاع وتحسين نوعية التكفل الصحي بالمواطنين، بالإضافة إلى تكوين موارد بشرية مؤهلة، كما تمهد التطورات والتحديثات الأخيرة لهذه الشبكة لظهور مفهوم "الصحة الإلكترونية" في الجزائر والذي له عدة مزايا من بينها تمكين المستشفيات التي لا تتوفر على اختصاصات معينة من الاستفادة منها عن بعد وبأقل تكلفة، وهو ما يساعد المواطن على الاستفادة من مزايا الطب عن بعد¹.

المبحث الثاني: مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية في الجزائر 2008-2016

يسمح هذا المؤشر بتقييم الحكومات الإلكترونية في العالم، ومعرفة مدى تطور أو تراجع تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومعها الحكومات الإلكترونية للدول، وفي ظل غياب أرقام وإحصائيات حول تقدم الحكومة الإلكترونية على المستوى الوطني، قمنا بمراجعة تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة الخاصة بأوضاع برامج الحكومة الإلكترونية بالمنظمة، ومن خلال تصنيف الجزائر خلال السنوات من 2008 إلى 2016 يمكننا قياس فعالية الاجراءات الحكومية التي اتخذتها الجزائر في إطار تبني وتجسيد مشروع الحكومة الإلكترونية 2013، وذلك بالتطرق إلى مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية EDGI لقياس استعداد وقدرة الإدارة الوطنية لاستخدام تقنية المعلومات والاتصالات في تقديم الخدمات العامة، وهذا

¹حنان يعقوب، مرجع سابق ص 90

الفصل الثاني: واقع الإقتصاد الوطني في ظل الحكومة الإلكترونية

المؤشر أنفع لأصحاب القرار وممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص، وتمكينهم من تقييم الوضع العام للدولة عند التعامل مع الحكومة الإلكترونية.

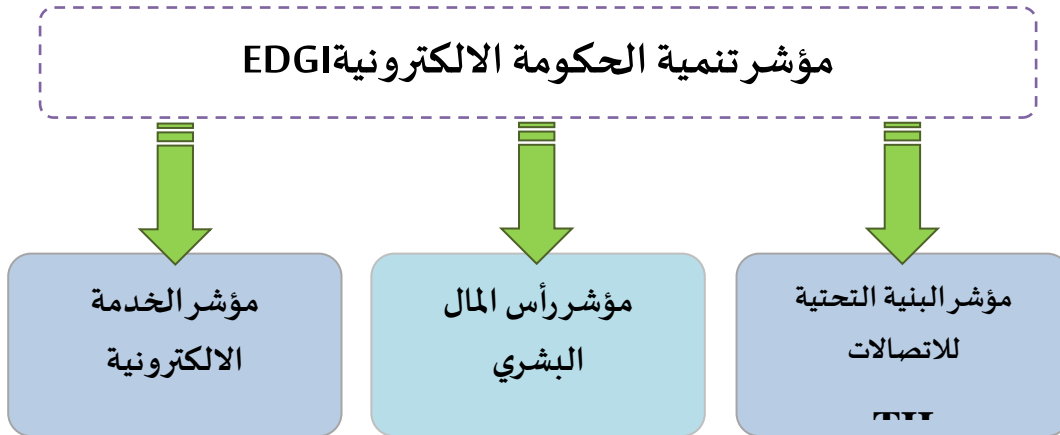
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لمؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية

بدأت الأمم المتحدة العمل بهذا القياس السنوي لخدمات الحكومة الإلكترونية من العام 2001 للدول الأعضاء بها والتي يبلغ مجموعها الآن 193 دولة، واعتباراً من العام 2008 أصبح يُجرى هذا القياس مرة واحدة كل سنتين، وعلى الرغم من كثرة المؤشرات الدولية التي تقيس تقدم تطبيق الحكومة الإلكترونية إلا أن هذا المؤشر يعد من أفضلها وأدقها، وغالباً ما تعتمد الدول المشاركة فيه على نتائجه في وضع السياسات وأطر التنفيذ، وهذا القياس عبارة عن مؤشر عام لتنمية الحكومة الإلكترونية EDGI.

ويستهدف مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية أهم أبعاد الحكومة الإلكترونية، وهي الخدمات الحكومية الإلكترونية وجودتها، والاتصالات السلكية واللاسلكية والقدرات البشرية، ويقدم هذا المؤشر تنمية الحكومات الإلكترونية على المستويات العالمية والإقليمية، ويستكشف ارتباط الحكومة الإلكترونية مع المؤشرات الأخرى مثل الدخل القومي.

ويعد هذا المؤشر مقياساً مركباً من ثلاث مؤشرات فرعية وهذه المؤشرات هي مؤشر الخدمات الإلكترونية، مؤشر البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية ومؤشر رأس المال البشري، ويهدف تصنيف الحكومة الإلكترونية وفقاً لمؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية إلى تقديم تقدير أداء الحكومات الوطنية المرتبطة ببعضها البعض.

الشكل رقم (II-1): المكونات الثلاث لمؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية EDGI



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على التعريف السابق

الفصل الثاني: واقع الإقتصاد الوطني في ظل الحكومة الإلكترونية

ومن خلال ما سبق من الشكل للمؤشرات التي تحصلنا عليها والواردة في الشكل اعلاه يتبين لنا مدى ارتباط الحكومة الالكترونية مع المؤشرات ، و مدى استعداد وقدرة الإدارة الوطنية لاستخدام تقنية المعلومات والاتصالات في تقديم الخدمات العامة، وهذا المؤشر أنفع لأصحاب القرار وممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص وذلك بالتطرق إلى مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية EDGI ويعد هذا المؤشر مقياسا مركبا من ثلاث مؤشرات فرعية كما نلاحظ في الشكل أعلاه.

ا. مؤشر الخدمة الالكترونية OSI

يفترض هذا المؤشر مرور الخدمات الإلكترونية بأربعة مراحل: خدمات المعلومات الأساسية، خدمات المعلومات المتقدمة، خدمات المعاملات، الخدمات التفاعلية. ويتم استخدام درجة الإنجاز في هذه المراحل بجانب عوامل أخرى كأدوات قياس لهذا المؤشر

ويقاس هذا المؤشر الفرعي عن طريق معاينة الخدمات الالكترونية عبر الويب، ومدى تواجد دولة ما عضو في الأمم المتحدة على شبكة الانترنت، من خلال بوابة الحكومة الالكترونية الوطنية أو صفحات الاستقبال الرسمية ومواقع الوزارات والجهات الرسمية الأخرى مثل وزارات التعليم والعمل والصحة والتجارة وغيرها من المواقع الأخرى ذات الصلة، ويراعى في قياس هذا المؤشر ما يلي:

- الأهمية المتزايدة لمنهج الحكومة المتكاملة ودمج تقديم الخدمة الالكترونية.
 - استخدام الحكومة الالكترونية لتوفير المعلومات والخدمات للمواطنين بخصوص القضايا المتعلقة بالبيئة¹.
 - البيئة التحتية ودورها المساعد في راب الهوة الرقمية، مع التأكيد الخاص على توفير الخدمات الالكترونية الفاعلة لإشراك الفئات الهشة والمهمشة.
 - التوسع في المشاركة الالكترونية والحكومة المتنقلة
- وهذا بالإضافة إلى تقييم جودة المحتوى ونوعيته وتطور الخدمات الحكومية المقدمة عبر الأنترنت.

ii. مؤشر البنية التحتية للاتصالات TII

مؤشر البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية، ويتم قياس هذا المؤشر بناءً على خمسة عناصر متعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهي كالآتي:²

- عدد المشتركين في الهاتف النقال.
- عدد المشتركين في الهاتف الثابت.
- عدد مستخدمي الإنترنت.
- عدد المشتركين في خدمات النطاق العريض الثابتة.
- عدد المشتركين في خدمات النطاق العريض اللاسلكية.

ويعتبر الاتحاد الدولي للاتصالات المصدر الاحصائي للمكونات الخمس لمؤشر البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية.

¹حنان يعقوب مرجع سابق ص 90.

²حنان يعقوب، مرجع سابق ص 85.

III. مؤشر رأس المال البشري HCI

يحسب هذا المؤشر انطلاقاً من احصائيات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونيسكو" UNESCO، بناء على أربعة عناصر أو مقومات هي:¹

- محو أمية الكبار.
- معدل الالتحاق بالتعليم.
- سنوات التعليم المتوقعة.
- متوسط سنوات التعليم.

المطلب الثاني: مؤشر المشاركة الإلكترونية EPI

يعتبر مؤشر المشاركة الإلكترونية مؤشراً تكميلي لدراسة الأمم المتحدة حول الحكومة الإلكترونية، وهو مؤشر أساسي آخر يقيس المشاركة الإلكترونية عن طريق تصميم نموذج بثلاثة مستويات:²

1. المعلومات الإلكترونية:

عن طريق التركيز على استخدام الخدمات الإلكترونية لتيسير تقديم المعلومات من قبل الحكومات إلى المواطنين، أي تمكين المشاركة عن طريق تزويد المواطنين بالمعلومات والنفوذ إليها دون طلب وبناء عليه.

2. الاستشارة الإلكترونية:

ويقصد بها التفاعل مع الجهات المستفيدة، وهي اشراك المواطنين في المساهمات والمناقشات حول السياسات والخدمات العامة.

3. صناعة القرار الإلكترونية:

التعاون في صنع القرار، تمكين المواطنين عبر التصميم المشترك لخيارات السياسة والإنتاج المشترك لمقومات الخدمة وطرق التقديم.

وبما أن هذا المؤشر نوعي قائم على توفر وصلة الخدمات التشاركية المتاحة على المواقع الإلكترونية الحكومية، يعتمد هذا المؤشر على توفر المعلومات الخاصة بحقوق المواطنين للحصول على المعلومات الحكومية مع تقديم المخرجات حول الملاحظات المتلقاة من المواطنين، فيما يتعلق بتحسين خدماتهم الإلكترونية والتزود بالأدوات من أجل الحصول على الرأي العام لمناقشة السياسة العامة عبر الوسائط الاجتماعية والاستفتاءات الإلكترونية وأدوات تقديم الطلبات العامة وأدوات التصويت ولوحات الإعلانات الحكومية ومنتديات المناقشة الإلكترونية.

المطلب الثالث: تصنيف الجزائر وفقاً لمؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية بين 2008-2016

من أجل إدراك أحسن لنتائج تطوير مجتمع المعلومات على الإقتصاد الوطني والمجتمع بصفة عامة، من الضروري قياس وتقييم مدى إمكانية تحقيق هذا وأهميته، سواء من حيث النوعية أو الكم أو فيما يخص آثاره وأبعاده.

¹ موقع : https://www.yesser.gov.sa/AR/Transformation_Indicators/international_indicators/Pages/2014-UN_indicator.aspx

² حنان يعقوب، -مرجع نفسه، ص 88.

الفصل الثاني: واقع الإقتصاد الوطني في ظل الحكومة الإلكترونية

ونظرا لغياب أرقام إحصائيات حول تقدم برنامج الحكومة الالكترونية على المستوى الوطني، قمنا بمراجعة تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة الخاص بدراسة برنامج الحكومات الالكترونية لـ 193 دولة، ومن خلال التقارير الصادرة عن هذه المنظمة استخلاص مكانة الحكومة الالكترونية وتصنيفها من بين دول العالم.

مع التطرق إلى مختلف المؤشرات المذكورة آنفا، مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية EDGI والذي يحتسب كمتوسط لمؤشراته الفرعية الثلاث OSI, HCI, TII وكذا المؤشر النوعي مؤشر المشاركة الالكترونية EPI، خلال السنوات 2008، 2010، 2012، 2014 وسنة 2016.

جدول رقم (II-8): ترتيب الجزائر عالميا وفقا لمؤشر تنمية الحكومة الالكترونية خلال الفترة 2008-2016

2016	2014	2012	2010	2008	مؤشر ت.ح.إ- EGDI / السنوات
0,2999	0,3106	0,3608	0,3181	0,3515	مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية للجزائر
150	136	132	131	121	الترتيب العالمي للجزائر
14-	4-	1-	10-	/	الفارق في الترتيب
0,9193	0,9462	0,9283	0,8785	0,9157	مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية للمرتبة الأولى عالميا
المملكة المتحدة	كوريا . ج	كوريا . ج	كوريا . ج	السويد	المرتبة الأولى عالميا
0,5682	0,5390	0,4833	0,4826	0,4767	مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية للمرتبة الأولى في المنطقة
تونس	تونس	تونس	تونس	مصر	المرتبة الأولى إقليميا

المصدر: من إعداد الطالبين، بناء على تقارير الأمم المتحدة للحكومة الالكترونية للسنوات: 2008، 2010، 2012، 2014. [/https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Reports2016/](https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Reports2016/)

من خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية EGDI للجزائر في تناقص مستمر منذ سنة 2008 أين كان يقدر بـ 0.3515 إلى غاية سنة 2016 أين أصبح 0.2999، يقابله تراجع في ترتيب الجزائر عالميا وفقا لهذا المؤشر من 121 سنة 2008 إلى 150 سنة 2016، وهذا مقارنة بالدول الإقليمية المجاورة التي تصدرت القائمة مثل: مصر سنة 2008 بمؤشر 0.4767 وتونس لمدة أربع سنوات بمعدلات من 0.4826 سنة 2010 إلى 0.5682 سنة 2016. بينما عالميا تصدرت المملكة المتحدة القائمة بمؤشر 0.9193 سنة 2016.

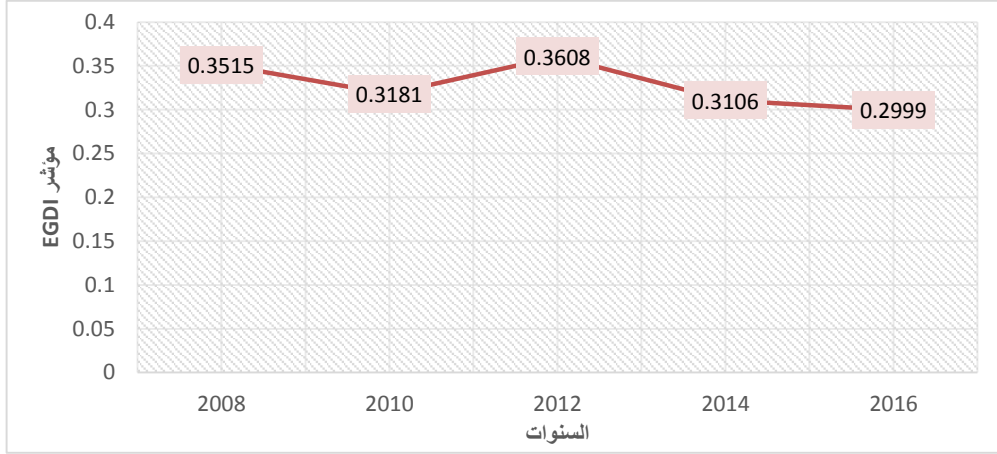
ومن خلال هذا كله نلاحظ أن الصورة العامة للجزائر غير مرضية، إذ تفودنا هذه الأرقام إلى بعض الدلالات حول برنامج الحكومة الالكترونية في الجزائر، عكستها الأرقام الخاصة بالمراتب التي احتلتها الجزائر في مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية EGDI، فحسب تقييم هذه المنظمة العالمية يعتبر مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية للجزائر منخفض مقارنة مع مؤشر تونس الذي قيم في مستوى مرتفع، وكل هذا يبين أداء سلبي وتدهور كبير رغم المجهودات التي تبذل من أجل تحسين واقع تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر، والتي لم تحقق نتائج ملموسة وفقا لهذا المؤشر العالمي. وفيما يلي شكل بياني يوضح تطور مؤشر تنمية الحكومة

الفصل الثاني: واقع الإقتصاد الوطني في ظل الحكومة الإلكترونية

الإلكترونية للجزائر خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى غاية 2016 بناء على الجدول السابق وكذا شكل بياني توضيحي لترتيب الجزائر وفقا لنفس المؤشر.

شكل رقم (II-2): يمثل تطور مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية EGD I للجزائر خلال الفترة 2008-

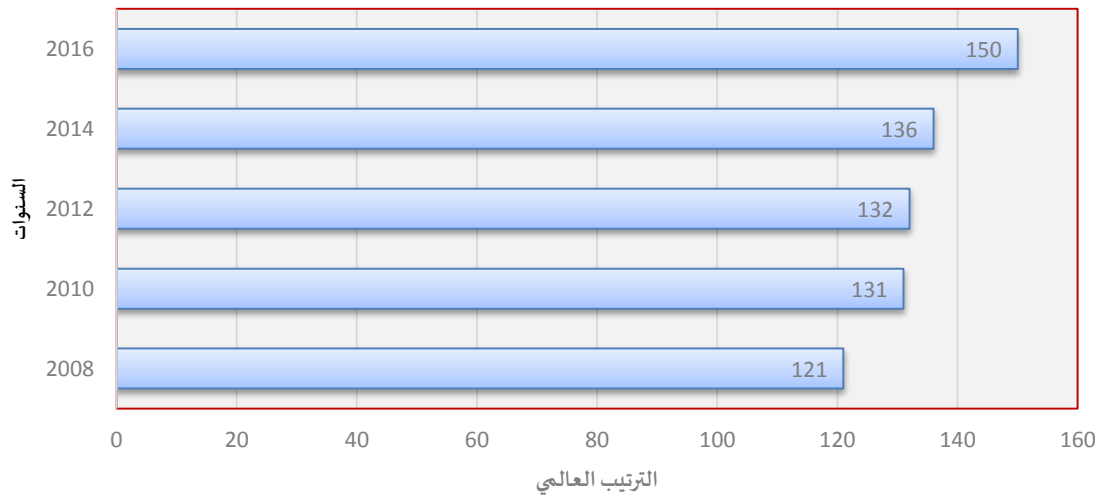
2016



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على بيانات تقارير الأمم المتحدة لمؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية للسنوات: 2008، 2010، 2012، 2014. <https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Data/Country-Information/id/3-Algeria#data-tab-2016-egdi-components>

شكل رقم (II-3): يمثل ترتيب الجزائر حسب مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية EGD I بين 2008-2016

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على بيانات تقارير الأمم المتحدة لمؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية للسنوات: 2008، 2010، 2012، 2014.



<https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Data/Country-Information/id/3-Algeria#data-tab-egdi-2016-components>

الفصل الثاني: واقع الإقتصاد الوطني في ظل الحكومة الإلكترونية

وفيما يلي سنوضح بالتفصيل المؤشرات الفرعية الثلاث لهذا المؤشر، المتمثلة في مؤشر الخدمة الالكترونية **OSI**، ومؤشر البنية التحتية للاتصالات **TII**، وكذا مؤشر رأس المال البشري **HCI**. إضافة إلى مؤشر المشاركة الالكترونية **EPI** خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى غاية 2016 وفقا للجدول التالي:

الجدول رقم (II – 9): ترتيب الجزائر بالنسبة لكل مؤشر خلال الفترة الممتدة من 2008-2016

مؤشر المشاركة الالكترونية EPI			مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية EGDI						المؤشر / السنوات
القيمة	الترتيب	التغيير	TII	HCI	OSI	القيمة	الترتيب	التغيير	
0,0227	152	-	0,1280	0,7114	0,2241	0,3515	121	-	
0,0143	157	- 5	0,1248	0,7377	0,0984	0,3181	131	- 10	
0,0526	124	33	0,1812	0,6463	0,2549	0,3608	132	- 1	
0,0784	172	- 48	0,1988	0,6543	0,0787	0,3106	136	- 4	
0,1186	167	5	0,1934	0,6412	0,0652	0,2999	150	- 14	

المصدر: من إعداد الطالبين، بناء على تقارير الأمم المتحدة للحكومة الالكترونية للسنوات: 2008، 2010، 2012، 2014، 2016

[/https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Reports](https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Reports)

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن التغيير الحاصل في مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية **EGDI**

مرتبط بالمؤشرات الفرعية الثلاث، إذ أن مؤشر الخدمة الالكترونية **OSI** شهد تغيرات إذ وصل إلى ذروته عند 0,2549 سنة 2012 لينخفض بعدها سنة 2014 إلى 0,0787 ثم إلى 0,0652 سنة 2016 ليسجل بذلك أدنى مستواه كما هو مبين أيضا في الشكل البياني أدناه، ومن خلال هذا المؤشر يتضح لنا مدى النقص الفادح الذي تعانيه الخدمات الالكترونية في الجزائر مقارنة مع دول العالم من حيث خدمات المعلومات الأساسية والتفاعلية مع الأفراد وبين هذا التذبذب غياب الدول على شبكة الأنترنت، ورداءة المواقع الرسمية الحكومة وقطاعاتها الوزارية ولربما غياب تام لهذه الخدمات أو عدم توفرها تماما.

وإذا جئنا إلى مؤشر رأس المال البشري **HCI**، نجد أنه في سنة 2010 عرف ارتفاع قدر ب 0,7377 لينخفض بعدها حتى يصل سنة 2016 إلى 0,6412، ويعتبر هذا المؤشر من أحسن المؤشرات التي حققتها الحكومة الالكترونية في الجزائر، ولربما هذا راجع إلى تحسن العناصر والمقومات التي يعتمد عليها في حسابه كمعدل الأمية والتعليم ومتوسط سنوات التعليم ودرجة التعلم لدى الكبار وكل هذه العوامل ساعدت نوعا ما في الرفع من مستوى المؤشر.

وإذا انتقلنا إلى المؤشر الثالث المتمثل في مؤشر البنية التحتية للاتصالات **TII**، نلاحظ حسب الجدول أن قيمة هذا المؤشر منخفضة جدا مقارنة مع المؤشرات الأخرى، ففي سنة 2008 نجده عند 0,1280 ليرتفع بعدها ارتفاعا طفيفا محتشما ليصل عند 0,1934 سنة 2016، ويعكس هذا المؤشر ضعف البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية، إذ أنه يعتمد في قياسه العناصر المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهذا الانخفاض في المؤشر القريب من الصفر والمخرج لا يدل إلى على النقص الكبير الذي هي عليه البنية

الفصل الثاني: واقع الإقتصاد الوطني في ظل الحكومة الإلكترونية

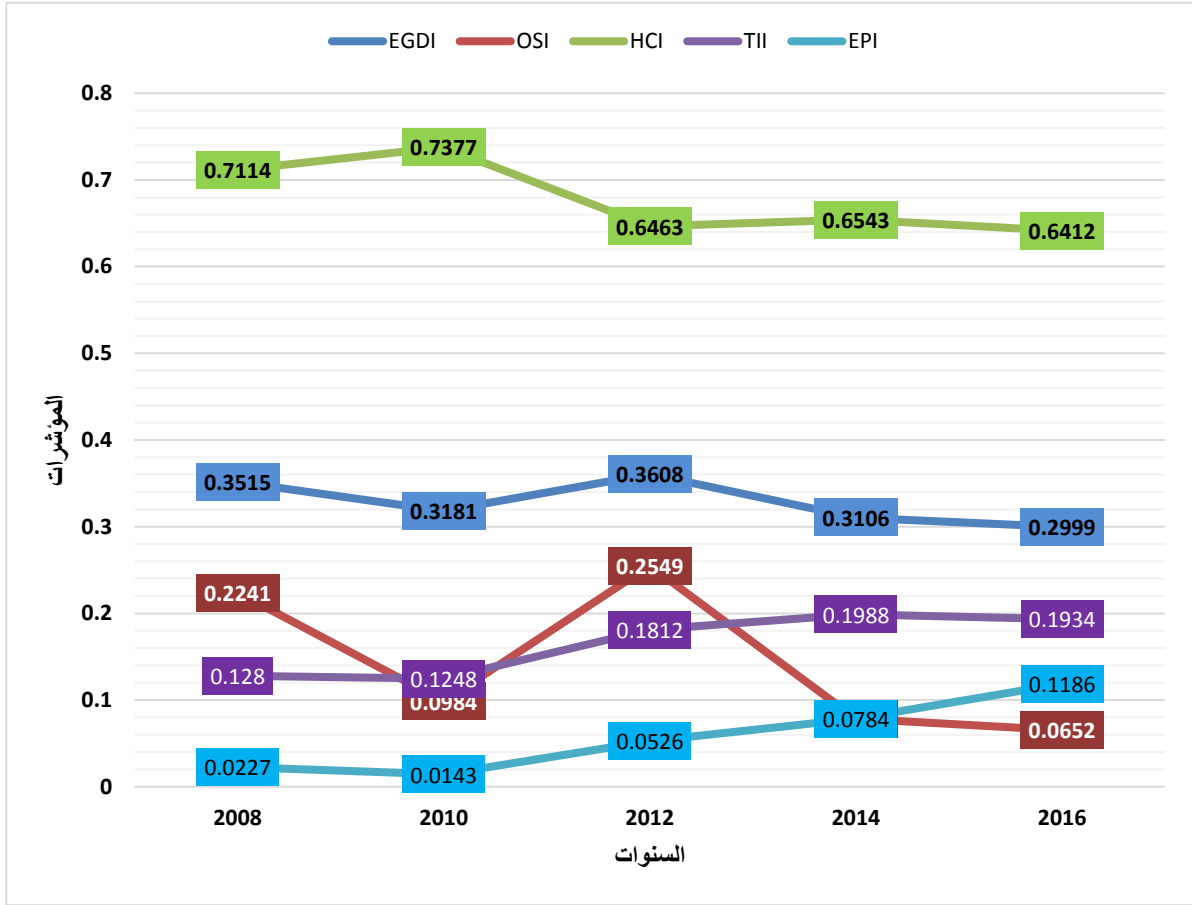
التحتية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال وخاصة فيما يتعلق بشبكة الأنترنت التي تعاني منها الجزائر مقارنة مع دول العالم، ومما لاشك فيه أن الجزائر تشهد تخلفا كبيرا في هذا الميدان رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة لتطوير هذا القطاع الحساس، ولربما الارتفاع الذي رأيناه كان نتيجة لإدخال بعض من تكنولوجيات الإعلام والاتصالات السلكية واللاسلكية مثل الجيل الثالث والرابع من الهاتف النقال أو الألياف البصرية وارتفاع عدد مستخدمي الأنترنت.

ونتيجة لكل ذلك يتأثر مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية EGDI هو الآخر كونه يحسب على أساس المؤشرات الثلاثة المذكورة آنفا باعتبارهم عناصر مشكلة له، وعلى هذا الأساس نلاحظ من خلال الجدول أعلاه والرسم البياني المبين أدناه تذبذب أداء مؤشر EGDI، متأثرا بالمؤشرات الأخرى حيث انتقل من 0.3515 سنة 2008 إلى 0.2999 سنة 2016. ليصل سنة 2012 إلى ذروته عند 0.3608، إلا أن أداء هذا المؤشر بالنسبة للحكومة الإلكترونية في الجزائر يعتبر منخفضا وضعيفا جدا وأقل بكثير من المعدلات العالمية، ما يصنفها في المراتب الأخيرة مع الدول الصغير والمتخلفة، حيث نلاحظ ابتعاد الجزائر أكثر فأكثر إذ أنها انتقلت من المرتبة 121 عالميا سنة 2008 إلى المرتبة 150 سنة 2016.

وأخيرا مؤشر المشاركة الإلكترونية EPI باعتباره مؤشر تكميليا لمؤشر EGDI. نلاحظ أن أداء هذا المؤشر منخفض جدا لا يتعدى 0.2000، إذ سجل هذا المؤشر النوعي 0,0227 سنة 2008 ليرتفع بعدها ارتفاعا طفيفا يصل سنة 2016 إلى 0,1186، وفي المقابل نجد أن ترتيب الجزائر وفقا لهذا المؤشر EPI في انخفاض كبير رغم ارتفاع أدائه إذ احتلت الجزائر سنة 2008 المرتبة 152 ووصلت إلى مرتبة 124 سنة 2012 رغم أن أداء المؤشر EPI كانت منخفضة، حيث أنها تحتل المركز 167 سنة 2016 رغم ارتفاع أداء مؤشر المشاركة الإلكترونية EPI، مما يدل على تقدم دول أخرى في هذا المؤشر وتخلف الجزائر فيه، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على ضعف التفاعل بين الحكومة والمواطن حول السياسات والخدمات العامة، وعدم إشراكهم في صنع القرار وغياب للوصلات التشاركية للخدمات الإلكترونية المتاحة على المواقع الحكومية الرسمية، وعدم توفير المعلومات بالشكل الكافي للمواطنين لتمكينهم من تقديم ملاحظاتهم فيما يتعلق بتحسين هذه الخدمات الإلكترونية وإبداء رأيهم حول السياسة العامة عبر الوسائط الاجتماعية والاستفتاءات الإلكترونية وأدوات التصويت أي ضعف تام أو شلل في التفاعل بين الحكومة والمواطن.

الفصل الثاني: واقع الإقتصاد الوطني في ظل الحكومة الإلكترونية

الشكل (II-4): تقييم لمختلف المؤشرات بالنسبة للجزائر خلال الفترة 2008-2016



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على بيانات تقارير الأمم المتحدة لمؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية للسنوات: 2008، 2010، 2012، 2014.
<https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Data/Country-Information/id/3-Algeria#data-tab-egdi-2016>
 components

ومن خلال ما سبق من دراسة لمختلف البيانات والمؤشرات والاحصائيات التي تحصلنا عليها والواردة في الجداول السابقة يتبين لنا مدى التراجع الكبير في تكنولوجيا الإعلام والاتصال وجاهزية البنية التحتية والتكنولوجية ورداءة الخدمات الإلكترونية ونوعيتها، رغم الإمكانيات التي صرفت في هذا المجال.

المطلب الرابع: معوقات تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر

من خلال الدراسة السابقة التي تطرقنا فيها إلى دراسة مؤشرات تنمية الحكومة الإلكترونية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2008 إلى غاية سنة 2016، والتي يفترض أن تظهر فيها ملاح نجاح مشروع الحكومة الإلكترونية الجزائرية الإلكترونية 2013 وفقا للاستراتيجية التي رسمتها الدولة منذ تاريخ 2008، أين سجل هبوط كبير في ترتيب الجزائر عالميا وفقا للمؤشرات التي أشرنا إليها سابقا، ومعها انخفاض في باقي

الفصل الثاني: واقع الإقتصاد الوطني في ظل الحكومة الإلكترونية

المؤشرات الفرعية، مما يؤكد أن مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر تعترضه معوقات كثيرة ومؤثرة أعاققت تقدم هذا المشروع، رغم الجهود التي تحاول الدولة بذلها في هذا الإطار، من إمكانيات مالية وبشرية ومادية سخرت للوصول إلى الأهداف المسطرة، غير أنها تبدو غير كافية لتحقيق ذلك.

على الرغم من إطلاق مشروع الحكومة الإلكترونية "الجزائر الإلكترونية 2013"، إلى أنه لم يتجسد بعد على أرض الواقع، فبعد قرابة عقد من الزمن لا يتحقق شيء من ذلك سوى بعض التطبيقات هنا وهناك، وتأتي هذه المعوقات بالدرجة الأولى نتيجة لغياب الإرادة السياسية، إذ أنه لا توجد قناعة على مستوى عال بأهمية التكنولوجيا رغم الإعلان الرسمي عنها، فتخوف كبار السن أصحاب السلطة من الحداثة واعتقادهم أنه يمكن أن يحلهم هذا التحول على التقاعد، خلق صراعا للأجيال، فالشباب يعدون أكثر دراية بأهمية وجود وسائل اتصال حديثة من شأنها أن تضمن عملية اتصال ذات مستوى عال مثلما هو الحال في الدول المتقدمة، وذلك عن طريق تجديد إطارات الدولة.

ويمكننا تلخيصها هذه معوقات والصعوبات من خلال النقاط التالية:

- ✓ عجز قطاع البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تلبية طلبات العملاء على إيصال الهاتف الذي يعد أهم القنوات التي يتجسد عبرها التواصل عبر الإنترنت.
- ✓ التأخير في استكمال البنية التحتية للاتصالات، وتباينها من منطقة لأخرى وتأسيسا عليه فإن الفارق كبير لسد الفجوة الرقمية مع دول العالم المتقدم في هذا المجال.
- ✓ محدودية انتشار الإنترنت في الجزائر، حيث أن نسبة مستخدمي هذه التقنية الواسعة الانتشار عالمي لا يزال ضعيفا في الجزائر مقارنة حتى بالدول المجاورة، إذ تبلغ في المغرب على سبيل المثال 14.36%، مقارنة بالجزائر التي لا تتعدى سوى 5.33%.
- ✓ التعاملات المالية الإلكترونية، لا تزال في بدايتها، رغم مرور عدة سنوات على شروع السلطات الجزائرية تعميم التعاملات المالية الإلكترونية على مستوى مختلف المؤسسات المالية والتجارية، إلا أن هذه التجربة لا تزال متعثرة، فعلى سبيل المثال إن فئات واسعة من المتعاملين الاقتصاديين، وكذا المواطنين يتخوفون من استعمال البطاقة المغناطيسية في سحب أموالهم بسبب كثرة الأخطاء الناجمة عن جهاز السحب الإلكتروني، والتأخير الكبير في تحيين حساباته.
- ✓ محدودية الجانب التشريعي في هذا المجال، وذلك من خلال غياب التشريعات المناسبة، حيث تحتاج الأعمال الإلكترونية إلى وضع أنظمة وتشريعات تتناسب مع طبيعتها، مما يستلزم الدقة والوعي التام بكافة جوانب التقنية المستخدمة في هذه التطبيقات، لتحقيق الأمن المعلوماتي، والذي هو أمر ليس بالسهل إنجازه، من حيث الوقت المتاح ودرجة تداخله مع جوانب الحياة المختلفة، بالإضافة إلى عدم مسaire بعض القوانين والتشريعات المنظمة للعمل الإلكتروني لتطبيقات الحكومة الإلكترونية منذ بدايتها وحتى تطبيقها.
- ✓ التكلفة الباهظة للاستثمار في تقنيات المعلومات، خاصة على المدى البعيد.
- ✓ سيطرة المفاهيم التقليدية، والمتمثلة في البيروقراطية السلبية وعدم إمكانية التغلب عليها.
- ✓ غياب التنسيق بين الأجهزة والإدارات الأخرى ذات العلاقة بنشاط الحكومة الإلكترونية، والتي تمتلك نفس الأنواع من الأجهزة والبرمجيات، بحيث تتم المشاركة وتبادل المعلومات بين هذه الفئات.

الفصل الثاني: واقع الإقتصاد الوطني في ظل الحكومة الإلكترونية

- ✓ ضعف الوعي الاجتماعي بالميزات والفوائد من تطبيقات الحكومة الإلكترونية شكل معوق في طريق التحول للعمل الإلكتروني والمجتمع المعلوماتي.
- ✓ صعوبة وتعقيد إعادة هندسة العمليات المتعلقة بالحكومة الإلكترونية على مستوى الأجهزة الحكومية في حاجة إلى استراتيجيات خاصة وموجهة والتي تتجلى في:
 - عدم الاستمرار في عملية إعادة الهندسة، وبالتالي التوقف عن التحقيق النجاحات الجزئية، أو عن الاصطدام ببعض المشاكل.
 - عدم تبني التغيير والبدء به من القيادات العليا الذين يملكون الصلاحيات، ولديهم الإدراك بجميع جوانب العمل، وليس من القاعدة.
 - عدم توفر الموارد المتعددة التي تحتاج إليها عملية التغيير، والمتمثلة في الوقت، المال، الجهد، الطاقات البشرية، والاستعداد وغير ذلك.

خلاصة الفصل:

مما سبق نلاحظ أن الدولة الجزائرية أولت اهتماما بارزا لإنجاح مشروع الجزائر الإلكترونية من خلال تهيئة البيئة التحتية الأرضية المناسبة عن طريق تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعميم تطبيقات الإلكترونيات على معظم قطاعاتها، و ذلك لتوطيد العلاقة بينها وبين المواطنين، وتطوير نظم الحكم من أجل التوصل إلى حكم راشد وأكثر فعالية وأقل تكلفة، تظهر نتائجه على الإقتصاد الوطني ككل. فرغم الجهود التي بذلتها الجزائر، وما زالت تبذلها في هذا المجال، لا تعكس التأخر الكبير المحتشم وعدم مواكبتها للركب العالمي، وهذا نظرا لنقص البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إضافة إلى

الفصل الثاني: واقع الإقتصاد الوطني في ظل الحكومة الإلكترونية

ذلك فإن أهم عقبة تعاني منها الجزائر هي عدم قدرتها على تصنيع موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات محليا، بل مازالت في تبعية مباشرة للأسواق الأجنبية، وهذا راجع لضعف حجم الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سواء كان وطنيا أو أجنيا مقارنة مع بعض الدول في العالم والدول العربية.



من خلال دراستنا للحكومة الالكترونية كنموذج عصري للتسيير والقيادة الرشيدة، وتحول من الأسلوب التقليدي معتاد إلى الأسلوب الالكتروني الرقمي، وإلى اقتصاد مبني على المعرفة، ومسايرة التطور المتسارع لتكنولوجيات الإعلام والاتصال، باعتبار هذا الأخير الحجر الأساس والأرضية الثابتة الذي يقوم عليه نجاح أو إخفاق نظام الحكومة الالكترونية، لتمكيننا من الاستفادة من مزايا هذا التحول ذي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية.

فالتحول من النظام الحكومي التقليدي إلى نظام الحكومة الالكترونية يركز أيضا على العامل البشري ومدى تأهيله والتفاعل معه، باعتباره دعيمة أساسية لإرساء هذه الاستراتيجية العامة. إلى أن هذه الرؤية الاستراتيجية لا تترجم في الميدان دون وجود إرادة سياسية واضحة، بغية الوصول إلى الأهداف المسطرة، باعتبار أن هذه الأخيرة عامل حاسم لإنجاح هذا المشروع، والتسيير الحسن على المستوى السياسي والإداري مرحلة بمرحلة، بغية تصحيح وتعديل مسار السياسات الخاطئة والمعيقة.

وكغيرها من الدول سعت الجزائر هي الأخرى مسايرة الركب العالمي، من خلال انتهاجه السياسة التحول الالكتروني سنة 2008، باعتباره تحولا استراتيجيا طموحا، فتبنت مشروع "الجزائر الاستراتيجية 2013"، فبعد مرور قرابة 10 سنوات لم يتحقق ما كان يرجا منه، فكل النتائج المحققة لم تكن في مستوى طموح هذا المشروع، هذا ما أكدته المؤشرات والتقارير الدولية المختصة في هذا المجال.
إختبار الفرضيات:

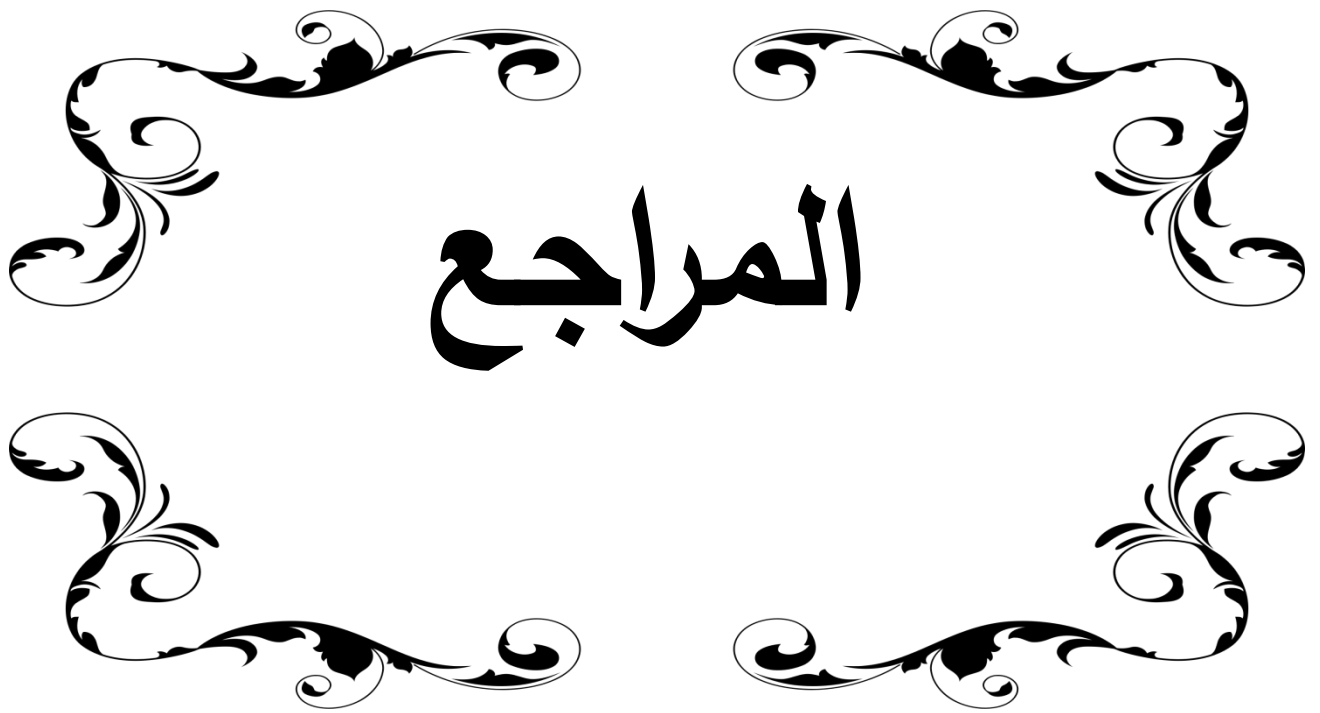
- يمكن اختبار الفرضيات السابقة وذلك من خلال تحليلنا ودراستنا لجوانب الموضوع حيث توصلنا إلى:
- الفرضية الأولى صحيحة: إذ أن تبني مشروع الحكومة الالكترونية يحقق لنا عدة مزايا وأبعاد إقتصادية، تستهدف تغييرا شاملا في كافة القطاعات.
 - الفرضية الثانية صحيحة: لم يرق مشروع الحكومة الالكترونية إلى ما كان يخطط له، حتى أنه لم يصل حتى إلى مرحلة النضج، رغم مرور فترة عشرة سنوات عليه.
 - الفرضية الثالثة صحيحة: يعود فشل مشروع الجزائر الالكترونية 2013 في الدرجة الأولى إلى غياب الإرادة السياسية وإلى تخلف البنية التحتية لتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

الإقتراحات:

- يمكننا اقتراح مجموعة من الحلول الممكنة التي ربما تمكننا من تفعيل مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر، ومعالجة النقائص وتفادي المعوقات:
- البدء في تسويق الخدمات الحكومية الإلكترونية، وتوضيح مميزاتا ومردودها الكبير على المواطن من نواحي كثيرة، وتبين المبررات القوية اللازمة لاستخدامها، حتى يزول التحفظ الموجود عند بعض المواطنين.
 - عدم مواصلة ممارسة الأعمال ذات الصبغة التجارية، بحيث أن تتوقف الحكومات فورا عن تحميل المواطنين أي رسوم إضافية من أجل استخدام الحكومة الإلكترونية، الأمر الذي سوف يشجع المواطنين على استخدام الحكومة الإلكترونية.

- الإعلان عن خدمات الحكومة الإلكترونية في المواقع المشهورة على الانترنت، بحيث يتم الإعلان عن خدماتها على أكبر مواقع الانترنت، وذلك من أجل جذب أعداد كبيرة من المواطنين وشد انتباههم إلى خدمات الحكومة الإلكترونية، ومن أشهرها:
 - YAHOO، www.aiibusiness.com
 - موقع: MSN
- تحديث المعلومات أولاً بأول، من خلال ضمان أن المعلومات على مواقع الحكومة يتم تحديثها فوراً عبر جميع القنوات وكذلك يجب لفت انتباه المواطنين بالدعاية والإعلان عن ذلك بطرق وأساليب كثيرة.
- العمل على توجيه الاستثمارات في مجال تكنولوجيا المعلومات.
- إدراج تكنولوجيا المعلومات في جميع مناهج التعليم في الدولة.
- توفير البيئة الأساسية الضرورية لنجاح تطبيقات الحكومة الإلكترونية.
- العمل على تنظيم البرامج التعليمية في مجال تكنولوجيا المعلومات لجميع موظفي القطاع العام لضمان تأهيلهم وإعدادهم لاستغلال التكنولوجيا لتطوير خدمة القطاع العام.
- إقامة مراكز لمساعدة الفئات التي تفتقر إلى التحضيرات والمعدات الرقمية، وذلك لتوفيرها للأسر ذات الدخل المنخفض.
- ضرورة توفير التعليم الأساسي لهذه الأسر في مجالات تكنولوجيا المعلومات.
- زيادة الطلب على الوظائف والخدمات التي يتطلبها النظام الجديد، مما يساعد على استقطاب المزيد من المهارات والخبرات بالإضافة إلى جذب الشركات في مجال التكنولوجيا المتطورة.
- التنسيق والتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص، وبين مختلف الدوائر الحكومية ومع الدائرة الحكومية الإلكترونية
- الإعلان الإلكتروني خلال مراحل تطبيق المشروع.
- تطوير جودة الخدمات وتقليل نسبة الأخطاء، وزيادة سرعة الاستجابة وتقديم الخدمات والمعلومات في موعدها المحدد عبر الانترنت
- تحديد رؤية وإستراتيجية واضحة لتطبيق الحكومة الإلكترونية
- تنفيذ ومتابعة تطبيق الحكومة الإلكترونية في مختلف الدوائر الحكومية
- تحديد رؤية واضحة وأهداف واقعية ودافعية ملموسة على المدى القريب والبعيد
- دراسة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وتحليل مدى مقدرتها واستعدادها لتشغيل الخدمات الإلكترونية، ودعم تطبيقات الحكومة الإلكترونية.
- مقارنة البرامج والأجهزة، والمعايير الفنية المختلفة التي تستخدم عالمياً في بيئة الانترنت.
- تنظيم الندوات التي تساهم في رفع الوعي، بأهداف ومنطلقات مشروع الحكومة الإلكترونية.
- وضع خطة شاملة لتنفيذ المشروع وفق مراحل متعددة.

- ضرورة توحيد مهنة الاختصاص لمشروع الحكومة الإلكترونية في قيادة موحدة، وذلك من خلال دمج لجنة الموارد البشرية ونظم المعلومات مع الفريق التنفيذي للمشروع، ليصبح بذلك هيئة موحدة.
- العمل على تسهيل استقطاب الاستثمارات في مجالات متعددة، ومن أهمها الاستثمارات في مجالات التقنية الرقمية مما يساهم في إيجاد قطاع خاص ذو فاعلية كبيرة، ودعمه رئيسية لمشروع الحكومة الإلكترونية.



قائمة المراجع:

أ/ المراجع باللغة العربية

الكتب:

- 1- حجازي ، عبد الفتاح بيومي ، النظام القانوني لحماية الحكومة الإلكترونية ، الكتاب الأول ، النظام القانوني للحكومة الإلكترونية ، الاسكندرية ، دار الفكر الجامعي ، 2003.
- 2- الطعنا منه ، محمد محمود ، طارق و العلوش ، شريف ، الحكومة الالكترونية و تطبيقاتها في الوطن العربي ، الجزائر ، المنظمة العربية للتنمية الإدارة ، 2004.

مذكرات وأطروحات

- العربي عطية، دور الحكومة الالكترونية في تحسين أداء الخدمات العمومية في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2009-2010

مجالات ومدخلات:

- أحمد بن عيشاوي، أثر تطبيق الحكومة الالكترونية EG على مؤسسات الأعمال، مجلة الباحث العدد 07، 2009-2010
- إلهام يحيياوي، الحكومة الالكترونية في الجزائر بين الواقع والتحديات، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية جامعة باتنة، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير العدد 2016، 16
- خولة رشيد حسين، الأبعاد الاقتصادية للحكومة الالكترونية، كلية الزراعة جامعة البصرة-العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 30 سنة 2014
- داهينين بن عامر و زيد جابر، مظاهر الاقتصاد الجديد، مدرسة دكتوراه علوم التسيير، قطب بسكرة، 2008
- ذاكر محي الدين عبد الله العراقي، دور الحكومة الالكترونية في التنمية العربية المستدامة دراسة تاريخية حتى عام 2008، كلية الآداب، جامعة الموصل، العراق
- ريتشارد هيكس، الحكومة الالكترونية: منال بيروقراطية إلى الالكتروقراطية ، مجلة إدارة خلاصات كتب المدير و رجل الأعمال، العدد 19 سنة 2003
- عبد الله حاج سعيد، تقييم نظام الحكومة الالكترونية في الجزائر، مجلة الانسان والمجال العدد 02، أكتوبر 2015، البيض الجزائر
- عبد المومن بن صغير، إشكالية تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر "المعوقات- الأفاق"، كلية الحقوق والعلوم السياسية سعيدة - الجزائر، 2016
- غز العادل، مشاريع الحكومة الالكترونية منال استراتيجية إلى التطبيق: مشروع الجزائر الحكومة الالكترونية 2013 أنموذجاً، مجلة Cybrarians Journal، العدد 34، مارس 2014

مداخلة:

- العاطف عبد القادر، متطلبات الحكومة الالكترونية في مواجهة مخاطر الاقتصاد الافتراضي، الملتقى العلمي الدولي الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، جامعة الشلف، 2010

- بغدود راضية و صبايجي نوال، بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالحكومة الإلكترونية، الملتقى الدولي حول متطلبات إرساء الحكومة الإلكترونية في الجزائر "عرض تجارب بعض الدول" محور المداخلة : ماهية الحكومة الإلكترونية، جامعة سعد دحلب، البليدة

التقارير:

- تقرير هيئة الأمم المتحدة حول الحكومة الالكترونية لسنة 2008
- تقرير هيئة الأمم المتحدة حول الحكومة الالكترونية لسنة 2010
- تقرير هيئة الأمم المتحدة حول الحكومة الالكترونية لسنة 2012
- تقرير هيئة الأمم المتحدة حول الحكومة الالكترونية لسنة 2014
- تقرير هيئة الأمم المتحدة حول الحكومة الالكترونية لسنة 2016
- تقارير وزارة ووزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة

القوانين والمراسيم:

- المرسوم التنفيذي رقم 98-275 المؤرخ في 25 أوت 1998 المتعلق بضبط شروط وكيفية إقامة خدمات الانترنت واستغلالها الجريدة الرسمية العدد 63 الصادر بتاريخ 1998/08/26
- المرسوم التنفيذي رقم 2000-307 المؤرخ في 14 أكتوبر 2000 المعدل لمرسوم رقم 98-275 الذي يضبط شروط وكيفيات إقامة خدمات الانترنت واستغلالها – الجريدة الرسمية العدد 60 الصادر بتاريخ 2000/10/15
- المرسوم التنفيذي رقم 01-123 المؤرخ في 09 ماي 2001 المتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية وعلى مختلف خدمات المواصلات السلكية - الجريدة الرسمية العدد 21 الصادر في 2001/5/13
- القانون 03-2000 المؤرخ في 05 أوت 2000 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد وبالمواصلات السلكية واللاسلكية – الجريدة الرسمية العدد 48 الصادر بتاريخ 2000/08/06
- الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض - الجريدة الرسمية العدد 52 الصادر بتاريخ 2003/08/27 ص 03
- القانون رقم 04-15 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 المعدل والمتمم للأمر رقم 66-156 والمتضمن قانون العقوبات – الجريدة الرسمية العدد 71 الصادر بتاريخ 2004/11/10
- القانون رقم 05-10 المؤرخ في 20 جوان 2005 المتمم للمعدل للأمر 75-58 المتضمن القانون المدني – الجريدة الرسمية العدد 44 الصادر بتاريخ 2005/06/26
- المرسوم التنفيذي رقم 07-162 المؤرخ في 30 ماي 2007 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 01-123 المتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية وعلى مختلف خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية – الجريدة الرسمية العدد 37 الصادر بتاريخ 2007/06/07

- القانون 04-09 المؤرخ في 05 أوت 2009 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها – الجريدة الرسمية العدد 47 الصادر بتاريخ 2009/08/16
 - القانون رقم 04-15 المؤرخ في 01 فبراير 2015 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين – الجريدة الرسمية العدد 06 الصادر بتاريخ 2015/10/10
 - القانون 04-18 المؤرخ في 10 ماي 2018 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية – الجريدة الرسمية العدد 27 الصادر بتاريخ 2018/05/13
 - القانون 05-18 المؤرخ في 10 ماي 2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية – الجريدة الرسمية العدد 28 الصادر بتاريخ 2018/05/16
- مواقع الإلكترونية:

- <https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Data/Country-Information/id/3-Algeria#data-tab-egdi-components>
- [/https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Reports](https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Reports)
- [/http://www.unpan.org/Library/MajorPublications/PublicEGovernanceSurvey](http://www.unpan.org/Library/MajorPublications/PublicEGovernanceSurvey)
- <https://www.mpttn.gov.dz/ar/>
- <http://www.france24.com/ar/20140114>

ب/المراجع باللغة الأجنبية

1- مقالات و دراسات بالإنجليزية على الأنترنت

- -“e-learning eled and education”.

<http://eled.campussource.de/archive/3,seen> on:14/05/2021

الملخص:

يعد موضوع الحكومة الالكترونية من المواضيع المهمة والحديثة على الساحتين الدولية والإقليمية، فالحكومة الالكترونية متكاملة تهدف إلى تحويل العمل الإداري العادي من إدارة يدوية إلى إدارة باستخدام الحاسوب وذلك بالاعتماد على نظم معلوماتية قوية تساعد على اتخاذ القرار الإداري بأسرع وقت وأقل كلفة، ولأهمية هذا الموضوع سلطنا الضوء في دراستنا هذه على مفاهيمه وماهيته وأبعاده الاقتصادية. وتطرقتنا في دراسة واقع الحكومة الالكترونية في الجزائر من الفترة 2008 إلى غاية 2016 واحاطة الموضوع من كل جوانبه، واقعنا أبعاده الاقتصادية تطبيقاتها، البنية التحتية، المؤشرات العالمية، تحليلها وكذا المعوقات والخروج بنتائج واقتراح حلول.

الكلمات المفتاحية:

الحكومة الإلكترونية، الحكومة الإلكترونية الجزائرية، الإقتصاد الرقمي، التجارة الإلكترونية.

Abstract:

The subject of the e-government of important topics and modern international and regional arenas, the government electronic or sense and accurate translation of the term E-Government E-governance is the system integrated electronic aims to transform the administrative work normal administration handy to run using the computer, based on information systems strong help decision as soon as the administrative and less expensive. From this point to the importance of the subject and the novelty of this study was to shed light on the subject and what it looks in its requirements and then economic dimensions.

And We discussed the study of the reality of e-government in Algeria from 2008 to 2016, and the scope of the topic in all its aspects, its economic dimensions, its applications, infrastructure, global indicators, analysis As well as obstacles and come up with results and propose solutions.

key words:

E-government, Algerian e-government, digital economy, e-commerce.